الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

الشعبة: علوم اقتصادية

التخصص: اقتصاد عمومي وتسيير المؤسسات

الإصلاحات الاقتصادية للجيل الثاني

قراءة في تجربة الحكم الراشد في دول المغرب العربي (الجزائر- المغرب- تونس)

إعداد الطالبات:
راضية مومن موسى
زهور مسغوني
قائمة عوادي

إشراف الدكتور:
أحمد نصير

أعضاء لجنة المناقشة

د/زكريا دمدوم	أستاذ محاضر "أ" بجامعة حمه لخضر الوادي	رئيساً
د/أحمد نصير	أستاذ محاضر "أ" بجامعة حمه لخضر الوادي	مشرفاً ومقرراً
أ/بشير بن موسى	أستاذ مساعد "أ" بجامعة حمه لخضر الوادي	ممتحناً

السنة الجامعية: 2017/2016

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وتقدير

نرفع أسمى وأرقى عبارات الشكر إلى:

الله تعالى ونحمده على ما وهبنا إياه وعلى ما يسره لنا لنشق

هذا الطريق في كل ما أنجزناه

كامل الشكر والتقدير للمشرف الدكتور "نصير أحمد" على نصائحه

وتوجيهاته القيمة وسعة صدره

كما لا ننكر الجميل الذي قدمه لنا الدكتور "دمدوم زكريا" وتقديمه

يد العون لإنجاز هذا العمل

كما نتوجه بالثناء والشكر إلى الأستاذ "تواتي إسماعيل" الذي ساعدنا

كثيرا لإتمام هذا العمل

راضية– زهور– قائمة

الإهداء

نهدي هذا العمل المتواضع إلى:

الوالدين الكريمين حفظهما الله ورعاهما وأطال في عمرهما

كل الإخوة والأخوات والأصدقاء والأحبة

زملاء الدراسة وكل طالب علم يسعى لنيل الشهادات العليا

الأساتذة الأفاضل الذين بفضلهم وصلنا إلى هذه الدرجة العلمية

راضية– زهور– قائمة

فهرس المحتويـات

العنـوان	الصفحة
الإهداء	-
شكر وتقدير	-
فهرس المحتويات	I
فهرس الجداول	I
فهرس الأشكال	I
المقدمة العامة	أ
الفصل الأول: الجيل الثاني من الإصلاحات الاقتصادية والحكم الراشد (مقاربة مفاهمية)	**01**
تمهيد	02
المبحث الأول: نظرة عامة عن الجيل الأول من الإصلاحات الاقتصادية	03
المطلب الأول: ماهية الإصلاح الاقتصادي وفلسفته	03
أولا: مفهوم الإصلاح الاقتصادي و أهدافه	03
ثانيا: أدوات الإصلاح الاقتصادي	04
ثالثا: أنواع برامج الإصلاح الاقتصادي	06
المطلب الثاني: عرض الجيل الأول من الإصلاحات الاقتصادية	**07**
أولا: الخلفية النظرية للجيل الأول من الإصلاحات الاقتصادية	07
ثانيا: محتوى الجيل الأول من الإصلاحات الاقتصادية	08
ثالثا: النظام الأمثل لأولويات تطبيق سياسات الإصلاح الاقتصادي للجيل الأول	10
المطلب الثالث: تقييم الجيل الأول من الإصلاحات الاقتصادية	**12**
المبحث الثاني: طبيعة الجيل الثاني من الإصلاحات الاقتصادية وخلفيته النظرية	**15**
المطلب الأول: الخلفية النظرية للجيل الثاني من الإصلاحات الاقتصادية	**15**
أولا: مفهوم المؤسسات	15
ثانيا: الاقتصاد الجديد للمؤسسات	16
المطلب الثاني: مفهوم الجيل الثاني من الإصلاحات الاقتصادية و الأعمال المؤسسة له	**17**
أولا: مفهوم الجيل الثاني من الإصلاحات الاقتصادية	17
ثانيا: الأعمال المؤسسة للجيل الثاني من الإصلاحات الاقتصادية	17

المطلب الثالث: مقاربات الجيل الثاني من الإصلاحات الاقتصادية	**21**
أولا: الإصلاحات الاقتصادية مقاربة من زاوية الانتقال إلى اقتصاد السوق	21
ثانيا: الإصلاحات الاقتصادية مقاربة من زاوية التنمية	21
المبحث الثالث: محاور الجيل الثاني من الإصلاحات الاقتصادية	**22**
المطلب الأول: مكافحة الفساد	**22**
أولا: ماهية الفساد	22
ثانيا: الآثار الاقتصادية للفساد	26
ثالثا: وسائل مكافحة الفساد	27
المطلب الثاني: الإصلاح الإداري والإصلاح المؤسسي	**28**
أولا: الإصلاح الإداري	29
ثانيا: الإصلاح المؤسسي	32
المطلب الثالث: تقليل الفقر وتعزيز التنمية المستدامة	**34**
أولا: مفهوم الفقر والتنمية المستدامة	34
ثانيا: سياسات وبرامج الإقلال من الفقر	36
المبحث الرابع: الإطار المفاهيمي والنظري للحكم الراشد.	**38**
المطلب الأول: ماهية الحكم الراشد	**38**
أولا: النشأة والتطورات التاريخية للحكم الراشد	38
ثانيا: أسباب ظهور الحكم الراشد	39
ثالثا: مفهوم الحكم الراشد	39
رابعا: أبعاد الحكم الراشد	41
المطلب الثاني: معايير وفواعل ومؤشرات الحكم الراشد	**41**
أولا: معايير الحكم الراشد	42
ثانيا: فواعل الحكم الراشد	43
ثالثا: مؤشرات الحكم الراشد	44
المطلب الثالث: أثر الحكم الراشد على التنمية	**46**
خلاصة الفصل الأول	48
الفصل الثاني: الجيل الثاني من الإصلاحات الاقتصادية وواقع الحكم الراشد في الدول المغاربية (الجزائر، المغرب، تونس)	**49**

تمهيد	50
المبحث الأول: تشخيص لواقع الاقتصاديات المغاربية ضمن مسارات الجيل الأول من الإصلاحات الاقتصادية	**51**
المطلب الأول: الجيل الأول من الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر	**51**
أولا: برامج التثبيت الاقتصادي	52
ثانيا: برامج التعديل الهيكلي (أوت 1995/ أوت 1998)	53
المطلب الثاني: الجيل الأول من الإصلاحات الاقتصادية في المغرب	**55**
أولا: مرحلة التصحيح الاقتصادي (1980- 1989)	55
ثانيا: برنامج إصلاح المؤسسات العامة	57
ثالثا: برامج التثبيت الاقتصادي في المغرب	58
المطلب الثالث: الجيل الأول من الإصلاحات الاقتصادية في تونس	**59**
المبحث الثاني: مسارات الجيل الثاني من الإصلاحات الاقتصادية في الدول المغاربية	**63**
المطلب الأول: البرامج التنموية في الجزائر	**63**
أولا: برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001- 2004)	63
ثانيا: البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005- 2009)	64
ثالثا: برنامج التنمية الخماسي (2010- 2014)	66
المطلب الثاني: المخططات الاقتصادية والبرامج التنموية بالمغرب	**67**
أولا: الخطط التنموية خلال الفترة (2000- 2006)	67
ثانيا: الخطط التنموية خلال الفترة (2006- 2015)	68
المطلب الثالث: المخططات التنموية في تونس (2000- 2014)	**72**
أولا: المخطط العاشر للتنمية (2002- 2006)	72
ثانيا: المخطط الحادي عشر للتنمية (2007- 2011)	75
ثالثا: المخطط الثاني عشر(2011- 2014)	75
المبحث الثالث: الحكم الراشد وأهم محاور الجيل الثاني من الإصلاحات الاقتصادية في الدول المغاربية	**77**
المطلب الأول: آليات الحكم الراشد في الدول المغاربية	**77**
أولا: واقع الحكم الراشد في الجزائر	77
ثانيا: الحكامة الجيدة في المغرب	82

ثالثا: الحوكمة الرشيدة في تونس	86
المطلب الثاني: الجانب المالي والنقدي من محاور الجيل الثاني من الإصلاحات الاقتصادية	**89**
أولا: الجانب المالي من محاور الجيل الثاني من الإصلاحات الاقتصادية	89
ثانيا: الجانب النقدي من محاور الجيل الثاني من الإصلاحات الاقتصادية	98
المطلب الثالث: الجانب الدولي من محاور الجيل الثاني من الإصلاحات الاقتصادية	**103**
أولا: انضمام الدول المغاربية إلى ضوابط المنظمة العالمية للتجارة	103
ثانيا: الانضمام إلى الرموز والمعايير المالية الدولية	105
المطلب الرابع: الجانب الاجتماعي من محاور الجيل الثاني من الإصلاحات الاقتصادية	**106**
أولا: إستراتيجية محاربة الفقر في الجزائر	106
ثانيا: إستراتيجية محاربة الفقر في تونس	110
ثالثا: إستراتيجية محاربة الفقر في المغرب	111
خلاصة الفصل الثاني	112
الخاتمة	114
قائمة المراجع	121

فهرس الجـداول

رقم الجدول	عنـــوان الجـــــدول	الصفحة
(01-01)	إجماع واشنطن وإجماع واشنطن الموسع	18
(02-01)	خصائص إستراتيجية الإصلاح الهيكلي	30
(03-01)	خصائص إستراتيجية الرقابة والتفتيش	31
(04-01)	خصائص إستراتيجية اعتماد الشفافية والوضوح	31
(05-01)	خصائص إستراتيجية أسلوب الإدارة	32
(06-01)	التطورات السياسية لمفهوم الحكم الراشد	39
(07-01)	مؤشر النوعية المؤسساتية (IQI) للدول التي احتلت المراتب الأولى في تقرير البنك الدولي لسنة 2009	45
(01-02)	تطور المؤشرات الاقتصادية للجزائر خلال الفترة (1990-1993)	55
(02-02)	تطور المديونية الخارجية المغربية في ظل إصلاحات الجيل الأول خلال الفترة (1981-1988)	56
(03-02)	المؤشرات الاقتصادية الأساسية للمغرب أثناء وبعد فترة التصحيح الهيكلي	59
(04-02)	تطور المؤشرات الاقتصادية الكلية لتونس قبل اعتمادها لبرامج التصحيح الهيكلي للفترة (1982-1985)	60
(05-02)	المؤشرات الاقتصادية الأساسية لتونس أثناء وبعد فترة التصحيح الهيكلي	62
(06-02)	تخصيصات برنامج الإنعاش الاقتصادي للفترة (2001- 2004)	64
(07-02)	رؤية 2015 للتنمية الاقتصادية والاجتماعية بالمغرب	70
(08-02)	مخطط تطوير البنية الأساسية بالمغرب	70
(09-02)	نمو القيمة المضافة بالأسعار القارة خلال المخطط العاشر بتونس %	74
(10-02)	هيكلة الناتج المحلي الإجمالي حسب القطاعات خلال المخطط العاشر بالأسعار القارة وبكلفة عناصر الإنتاج بتونس %	74
(11-02)	مؤشرات الحكم الراشد في الجزائر للفترة (2000- 2015)	80
(12-02)	مؤشرات الحكم الراشد في المغرب للفترة (2000- 2015)	84
(13-02)	مؤشرات الحكم الراشد في تونس للفترة (2000- 2015)	87
(14-02)	مؤشر مدركات الفساد في الدول المغاربية للفترة (2012- 2016)	97
(15-02)	الإجراءات الدافعة لاستقلالية البنوك المركزية في الدول المغاربية	99
(16-02)	تطور معدل التضخم في الجزائر للفترة (2000- 2015)	100

(17-02)	تغيرات مؤشر الفقر البشري في الجزائر للفترة (1995- 2000)	107
(18-02)	مؤشر دليل التنمية البشرية والفقر البشري في الجزائر للفترة (2005- 2008)	107
(19-02)	تطور عدد المستفيدين من المساعدات في إطار الشبكة الاجتماعية في الجزائر للفترة (2005- 2007)	108
(20 -02)	تطور التحويلات الاجتماعية في الجزائر للفترة (2001- 2008)	108
(21-02)	عدد المؤمنيين الاجتماعيين حسب الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي في الجزائر للفترة (2001- 2008)	109

فهرس الأشكـال

رقم الشكل	عنـــوان الشـــكـــل	الصفحة
(01-01)	النظام الأمثل لأولويات تطبيق سياسات الإصلاح الاقتصادي للجيل الأول	11
(01-02)	مؤشر جهود التوظيف (الجزائر- تونس- المغرب)	89
(01-02)	تطور البطالة في الجزائر وتونس والمغرب للفترة (1989- 2012)	90

ملخص الدراسـة

تهتم هذه الدراسـة بواحدة من أهم المواضيع التي تخص الإصلاحـات الاقتصادية والحكم الراشد في توليفة جديدة ظهرت بعد أن أثبتت برامج الجيل الأول من الإصلاحات الاقتصادية المنبثقة عن إجماع واشنطن، عدم كفايتها نظرا لإهمالها للإطار المؤسسي والاجتماعي، وفي هذا السياق ظهرت الحاجة إلى صيغة جديدة من الإصلاحات أصطلح عليها بالجيل الثاني من الاصلاحات الاقتصادية مرتكزة على ثلاث محاور جوهرية وهي: الإصلاح المؤسسي، مكافحة الفساد، ومحاربة الفقر لتتقاطع مع الحكم الراشد الذي يؤسس لرشادة الممارسات الاقتصادية ونجاعة المؤسسات بما ينعكس على التنمية الاقتصادية.

من هذا المنطلق سعت دول المغرب العربي (الجزائر، تونس، المغرب) لإرساء قواعد الجيل الثاني من خلال التطبيق الفعلي والالتزام ببنود إجماع واشنطن الموسع حيث تتفاوت درجات التطبيق ومؤشرات الحكم الراشد من دولة إلى أخرى وتعود الأسباب إلى الظروف السياسية والمؤسسية والاقتصادية في كل دولة.

الكلمات المفتاحية:

الجيل الثاني من الإصلاحات الاقتصادية – الإصلاح المؤسسي – الحكم الراشد – الاقتصاد المغاربي

Abstract:

This study concerned one of the most important topics regarding economic reforms and good governance in the new combination appeared after the first generation of economic reforms programmes emanating from the Washington consensus, given the inadequacy of the institutional framework and social neglect and, in this context, the need arose for a new version of the reforms has been termed by the second generation of economic reforms passed

Based on three fundamental axes: institutional reform, fight corruption, combat poverty to intersect with good governance which establishes good practices for economical and efficient institutions reflected on economic development.

From this perspective sought Maghreb Arab States (Algeria-Tunisia-Morocco) for establishing the second generation through the actual application and abide by the terms of the Washington consensus enlarged where varying degrees of application of good governance indicators from one State to another and return to the political, institutional and economic conditions in each State.

Keywords:

The second generation of economic reforms - Institutional reform - Good governance - Maghreb economy

المقـــدمـــــة

العـــــامـــــة

تسعى جل الاقتصاديات إلى تحقيق التنمية، حيث حضيَّ هذا الموضوع باهتمام كبير وذلك بهدف معرفة مصادرها وأساليب تحقيقها وكيفية استدامتها والعوامل المدعمة لها، وعلاقتها بالإصلاحات الاقتصادية، حيث عمدت الكثير من الدول النامية إلى التخلي على نظام التخطيط المركزي وتبني نظام اقتصاد السوق، في خطوة منها لتحقيق التنمية.

هذا التوجه والذي أصبح ضرورة تنادي بها المؤسسات المالية الدولية (صندوق النقد والبنك الدوليين) وذلك بالتدرج وفق تطبيق برامج التعديل والإصلاح الهيكـلي والتثبيت والاستقرار الاقتصـادي والمعروفة بالجيل الأول من الإصلاحات الاقتصادية التي أقر بنودها "**إجماع واشنطن** " ظهر على إثر المديونية الخارجية سنة 1982التي عانت منها معظم الدول النامية، حيث يعتبر الاستقرار والتحرير الاقتصادي والخوصصة من أبرز مقومات الجيل الأول إذ تهدف إلى تحقيق النمو والاستقرار ومعالجة الإختلالات التي أصابت الدول النامية على مستوى اقتصادياتها الكلية.

إلا أنه وبعد تقييم لتجارب إصلاحات الجيل الأول اتضح عدم كفايتها واقتصار أوجه التحسن فيها على الجوانب النقدية والمالية في حين لم تشهد الجوانب الاجتماعية تقدما واضحا حيث تم تسجيل نتائج جد ضعيفة وسلبية في بعض الأحيان على هذا المستوى، هذه النتائج دلالة على وجود حلقة مفرغة لم تستطع إصلاحات الجيل الأول تناولها أو الإشارة إليها، فقد أثبتت الدراسات الميدانية في العديد من الدول بأن فشل برامج الإصلاحات السابقة يعود أساسا لافتقاد هذه الأخيرة لمحور الإصلاح المؤسسي الذي يعتبر أساس وسبب نجاح دول شرق آسيا التي لم تطبق بنود إصلاحات صندوق النقد والبنك الدوليين.

من هذا المنطلق تم اعتماد صيغة جديدة من الإصلاحات الاقتصادية تهتم **بالإطار المؤسساتي والاجتماعي** أُطلق عليها بالجيل الثاني من الإصلاحات الاقتصادية أو ما بعد إجماع واشنطن "**إجماع واشنطن الموسع**".

وكغيرها من الدول النامية عانت دول المغرب العربي (الجزائر، المغرب، تونس) والتي تميزت بخصائص مشتركة فعلى غرار حضور الدولة، تشابه نماذج التنمية ...الخ، من هشاشة اقتصادياتها اتضحت أكثر غداة الأزمة البترولية الدولية سنة 1982، التي انجر عنها مشاكل واختلالات هيكلية تخبطت فيها هذه الدول جعلت المؤسسات المالية الدولية تتدخل لاقتراح سياسات وبرامج الإصلاح الهيكلي محاولة إيجاد حلول للتحدي الذي تمر به الدول المغاربية وهو كيفية الانتقال من نظام اقتصاد ريعي تسيطر عليه الدولة مركزيا إلى نموذج اقتصادي تنافسي مبني على اقتصاد السوق ويهدف بالأساس إلى إحداث فائض في الدخل وخلق فرص التشغيل، حيث امتدت فترة إصلاحات الجيل الأول إلى ما يقارب عشر سنوات بدءًا من الثمانينات.

– الإشكالية الرئيسية:

إلا أن فشل برامج الجيل الأول ومحدودية نتائجه التي لم ترق إلى المستوى المنشود جعل هذه الدول تدخل في مرحلة جديدة من الإصلاحات تهدف إلى التغلب على نقائص الجيل السابق وتدعم المحاور الرئيسية التالية: الإصلاح المؤسسي، محاربة الفقر، مكافحة الفساد لترتبط هذه المحاور مع ما أصطلح عليه **بالحكم الراشد** مع بداية التسعينات لتعتمد دول المغرب العربي هذه الإصلاحات وفق مقاربة الحكم الراشد بتعدد معاييره وأبعاده السياسية والاقتصادية والمؤسساتية.

وعليه وضمن هذا الإطار الفكري تبرز إشكالية البحث التي تم صياغتها كما يلي:

هل حققت دول المغرب العربي المحاور الرئيسية للجيل الثاني من الإصلاحات الاقتصادية؟

وقصد الإحاطة بكامل جوانب الموضوع تم طرح الأسئلة الفرعية التالية:

1- فيما تتمثل سياسات الجيل الأول من الإصلاحات الاقتصادية؟

2- ما هي خلفية وطبيعة الجيل الثاني من الإصلاحات الاقتصادية؟ وما هي أهم مقارباته؟

3- فيما يختلف الجيل الثاني عن الجيل الأول من الإصلاحات الاقتصادية؟ وما هي أهم الإضافات والمحاور التي يرتكز عليها؟

4- ما هي مواطن التداخل والتقارب بين الحكم والراشد والجيل الثاني من الإصلاحات الاقتصادية؟

5- هل التزمت دول المغرب العربي بتطبيق مسارات الحكم الراشد وإجماع واشنطن الموسع ؟

– فرضيات الدراسة:

تطرح هذه الدراسة عدة فرضيات وذلك قصد تبسيط الإجابة على الأسئلة المطروحة وهي كالتالي:

1- انصبت سياسات الجيل الأول من الإصلاحات الاقتصادية حول تعديل الاختلالات الاقتصادية.

2- الجيل الثاني من الإصلاحات الاقتصادية جاء ليكمل الجيل الأول بنظرة أكثر مؤسساتية وتحت مظلة الخلفية النظرية للاقتصاد الجديد للمؤسسات.

3- تعتبر إصلاحات الجيل الثاني أكثر عمقا وشمولية من سابقتها وذلك بملامستها لمختلف الجوانب الاقتصادية والاجتماعية.

4- تتقاطع أبعاد الحكم الراشد مع محاور إصلاحات الجيل الثاني من خلال تبني الإصلاح المؤسسي والمقاربة الاجتماعية.

5- في ظل التوجه نحو اقتصاد السوق حاولت دول المغرب العربي تجسيد آليات الحكم الراشد وتطبيق محاور إجماع واشنطن الموسع.

– مبررات اختيار الموضوع:

كانت هناك عدة أسباب ذاتية وموضوعية دفعت لاختيار هذا الموضوع من أبرزها:

– الأسباب الذاتية: تمثلت في:

– تناسب الموضوع مع تخصص الباحثات.

– الرغبة الشخصية في التعرف على جوانب هذا الموضوع.

– حداثة الموضوع بحيث لم يسبق التطرق للإصلاحات الاقتصادية من زاوية الحكم الراشد.

– مواكبة الاهتمامات الحالية والبحوث الاقتصادية التي أصبحت تولي عناية خاصة بدراسة وتحليل الجوانب المؤسساتية التي تعتبر رافدا لنجاح الإصلاحات الاقتصادية.

– الأسباب الموضوعية: تمثلت في:

– الاعتقاد بأهمية هذا الموضوع للدول النامية بصفة عامة ودول المغرب العربي بصفة خاصة.

– محاولة إثارة النقاش لبعض النقاط التي تفتح آفاقا مستقبلية للبحث في هذا الموضوع.

– إثراء المكتبة الجامعية بالبحوث في هذا المجال.

– أهمية الدراسة:

يستمد هذا الموضوع أهميته بداية من خلال الاستراتيجيات التنموية التي انتهجتها العديد من الدول بهدف تحقيق التنمية وزيادة معدلات النمو الاقتصادي، وهذا بتوجهها نحو تبنى آليات اقتصاد السوق في ستينيات وسبعينيات القرن العشرين وطلب المساعدة من المؤسسات الدولية لرسم برامج إصلاحية، إضافة إلى الاتجاهات الجديدة المتعلقة بالجيل الثاني من الإصلاحات الاقتصادية وعمق علاقتها بترشيد الحكم، الذي يعتبر من المواضيع الحديثة التي تدعو إليها المؤسسات الدولية، لما لها من دفع قوي لتعزيز التنمية واستدامتها، كل هذا ليتم إسقاطه على الاقتصاديات المغاربية لمعرفة مدى مواكبتها للاهتمامات الحالية والنهوض باقتصادياتها وتحقيق التنمية المستدامة.

أهداف الدراسة:

نوجز الأهداف المرجوة من هذه الدراسة في ما يلي:

- عرض وتقييم لإصلاحات الجيل الأول في دول المغرب العربي وإبراز قصورها وعدم كفايتها وحتمية الانتقال إلى إصلاحات جديدة.

- تسليط الضوء على إصلاحات الجيل الثاني في الدول المغاربية بالوقوف على أبرز مفاهيم هذا الجيل وآثار تطبيقه بعد اعتماد مقاربة الحكم الراشد ومحاوره في هذه الدول.

- عرض لواقع الحكم الراشد في دول المغرب العربي وبيان أهميته الاقتصادية.

- استعراض ومقارنة لمدى تطبيق دول المغرب العربي لمحاور إجماع واشنطن الموسع.

- الدراسات السابقة:

هناك العديد من الدراسات التي تناولت موضوع الإصلاحات الاقتصادية في عديد الدول النامية والمتقدمة ومن مختلف الهيئات والمكاتب الدولية والمحلية، إلا أن أغلب الدراسات تطرقت لإصلاحات الجيل الأول على جميع الأصعدة، أما فيما يخص إصلاحات الجيل الثاني فحسب مطالعتنا المكتبية فإنه لا يتوفر العديد من الدراسات في هذا الجانب، في حين أسال موضوع الحكم الراشد حبر الكتاب والباحثين ليتناول الموضوع من كافة جوانبه في عديد الدراسات سواء الدولية أو الإقليمية أو المحلية، وبالعودة إلى الدراسات التي اقتربت من موضوع دراستنا نجد:

الدراسة الأولى: الباحثة إيمان زوين وهي رسالة ماجستير بجامعة قسنطينة كلية الاقتصاد (2010 - 2011) وقد تناولت الباحثة دراسة للجيل الثاني من الإصلاحات الاقتصادية وعلاقتها بالتنمية الاقتصادية في الجزائر بدون الرجوع إلى نتائج الجيل الأول واكتفت باختيار مؤشرات الفقر في الدراسة التطبيقية بدون الإشارة إلى الدول المغاربية.

الدراسة الثانية: الباحث زكريا دمدوم وهي أطروحة دكتوراه بجامعة الجزائر كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير (2014 - 2015) حيث قام الباحث من خلالها على تسليط الضوء على الجيلين الأول والثاني في دول المغرب العربي والتحقق من مدى نجاح السياسات التنموية في تحقيق النمو الاقتصادي باستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، إلا أن الدراسة تناولت جزئية الحكم الراشد باقتضاب.

الدراسة الثالثة: مداخلة الباحثان يختار عبد القادر وعبد الرحمان عبد القادر بعنوان "**دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية الاقتصادية**"، والتي تأتي في إطار المؤتمر العالمي الثامن للاقتصاد والتمويل الإسلامي تحت عنوان النمو المستدام والتنمية الاقتصادية الشاملة من المنظور الإسلامي من 19إلى21 ديسمبر 2011 بالدوحة في قطر

وقد تحدث الباحثان عن دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية المستدامة باعتماد إشكالية إلى أي مدى يؤثر الحكم الراشد في نتائج التنمية على مستوى الدول العربية وقد وفق الباحثان إلى حد بعيد في الاستدلال والتحليل لمؤشرات الحكم الراشد في الدول العربية.

الدراسة الرابعة: مداخلة الباحث محمد محمود العجلوني بعنوان " **أثر الحكم الرشيد على التنمية الاقتصادية المستدامة في الدول العربية**" وهي ورقة مقدمة ضمن المؤتمر العالمي التاسع للاقتصاد والتمويل الإسلامي حول النمو والعدالة والاستقرار من منظور إسلامي بتركيا من 09 إلى11سبتمبر2013، هدف هذا البحث إلى التعرف على أثر الحكم الرشيد في النمو الاقتصادي وتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة، وتكمن أهمية ذلك في الوقت الذي تمر فيه معظم الدول العربية بحركات إصلاحية هدفها تحقيق الحكم الرشيد ومحاربة الفساد وقد وفق الباحث في تحديد العلاقة بين الحاكمية الرشيدة والنمو الاقتصادي.

وعليه وبعد إجراء المسح المكتبي للدراسات التي تقترب من موضوع بحثنا تبين أنه يقدم الإصلاحات الاقتصادية برؤية جديدة أساسها الحكم الراشد ففعالية الإصلاحات ونتائجها لا تتأتى وترتقي للأهداف المنشودة إلا بعد تطبيق وتفعيل آليات الحكم الراشد، من هذا المنطلق أردنا ضمن هذه الدراسة تتبع مسار وجهود دول المغرب العربي في إرساء وتطبيق آليات الحكم الرشيد وبنود إجماع واشنطن الموسع لتحقيق التنمية المستدامة.

– الإطار الزماني والمكاني للدراسة:

اقتصرت هذه الدراسة في بعدها المكاني على دراسة اقتصاديات دول المغرب العربي كأحد الاقتصاديات النامية، أما الإطار الزماني فقد اقتصر على المراحل التي عاشتها هذه الدول في إطار الإصلاحات الاقتصادية بجيليها الأول والثاني (1980- 2015).

– المنهج المتبع:

تم استخدام المنهج الوصفي في استعراض الأسس الفكرية للجيل الأول والثاني والخلفيات النظرية لبرامج الإصلاحات الاقتصادية، وكذا المقاربة المفاهيمية للحكم الراشد مع القيام بتوضيح الأسس والعلاقات التي تقوم بها هذه البرامج في تغيرها الكمي، كما تم استخدام المنهج التحليلي والمقارن لتحديد مدى تطبيق الدول المغاربية لمحاور الجيل الثاني من الإصلاحات الاقتصادية.

– وسائل جمع المعلومات والبيانات

استخدمت الباحثات مجموعة من الأدوات تتمثل في ما يلي:

– القيام بمسح مكتبي للمراجع المرتبطة بالموضوع عموما واقتصاديات دول المغرب العربي خصوصا.

– الاستعانة بمختلف النصوص القانونية والتشريعية في دول المغرب العربي.

– أدوات التحليل الاقتصادي الكلي نظرا لطبيعة الموضوع الكلية.

– الاستعانة بالشبكة العنكبوتية العالمية للاطلاع على الإحصائيات والبيانات من المواقع الرسمية للهيئات الدولية (صندوق النقد والبنك الدوليين، بنوك الجزائر وتونس والمغرب، منظمة الشفافية الدولية ....الخ).

– صعوبات الدراسة:

– قلة المراجع بما فيها الكتب خاصة المتعلقة بالإصلاحات الاقتصادية الجيل الثاني.

– اتساع الموضوع وكثرة متغيراته مما أدى إلى صعوبة الإلمام بكل جوانبه.

– صعوبة الربط بين المتغيرات الاقتصادية للإصلاحات الجيل الثاني والمتغيرات السياسية للحكم الراشد.

– صعوبة الموضوع في حد ذاته خاصة بإسقاط المؤشرات على الدول المغاربية وكيفية تحليلها.

– تضارب البيانات بين ما هو مصرح به داخل الدول المغاربية (الجزائر، تونس،المغرب) من قبل هيئاتها الإحصائية وبين ما تنشره الهيئات الدولية مثل البنك الدولي.

– محتوى الدراسة:

في محاولة منا للإجابة على الإشكالية الرئيسية والتساؤلات الفرعية واختبار الفرضيات، قمنا بتقسيم الدراسة إلى فصلين، فصل نظري وفصل لدراسة حالة الاقتصاديات المغاربية.

يعالج **الفصل الأول: الجيل الثاني من الإصلاحات الاقتصادية والحكم الراشد (مقاربة مفاهمية)**، تحليلا نظريا للجيل الأول والثاني من الإصلاحات الاقتصادية ومكوناتهما وعلاقتهما بالحكم الراشد الذي تناولناه ضمن مقاربة مفاهمية موسعة تجسدت في ثلاث مباحث، **المبحث الأول: نظرة عامة عن الجيل الأول من الإصلاحات الاقتصادية**، الذي يتناول مفهوم الإصلاح الاقتصادي وفلسفته النظرية ثم يعرض محتوى الجيل الأول من الإصلاحات، وفي خطوة أخيرة تقييم للجيل الأول وبرامجه، أما **المبحث الثاني: طبيعة الجيل الثاني من الإصلاحات الاقتصادية وخلفيته النظرية**، يتناول التأصيل النظري للجيل الثاني مرورا بمفهوم المؤسسات والاقتصاد الجديد الذي أعطى رؤية أعمق للمؤسسات وصولا إلى مفهوم الجيل الثاني من الإصلاحات الاقتصادية والأعمال المؤسسة له إجماع واشنطن، وإجماع واشنطن الموسع، وصولا إلى عرض مقاربات الجيل الثاني من الإصلاحات الاقتصادية بمختلف زواياها، في حين تناول **المبحث الثالث: محاور الجيل الثاني من الإصلاحات الاقتصادية**، أهم المحاور التي يرتكز عليها الجيل الثاني بشيء من التفصيل فعلى غرار مكافحة الفساد تناولنا الإصلاح المؤسسي ومحاربة الفقر وما ينتج عنه من تنمية مستدامة، في المبحث الأخير من هذا الفصل الإطار المفاهيمي والنظري للحكم الراشد وهو ما يسمح لنا بفهم الحكم الراشد ومعاييره ومؤشراته والفواعل المتدخلة فيه مع إبراز أثر الحكم الراشد على التنمية.

أما فيما يتعلق **بالفصل الثاني بعنوان: الجيل الثاني من الإصلاحات الاقتصادية وواقع الحكم الراشد في الدول المغاربية (الجزائر، المغرب، تونس)**، فيتناول التشخيص الواقعي لاقتصاديات دول لمغرب العربي ضمن مسارات الجيل الأول والثاني وتجربة الحكم الراشد في قراءة لمؤشراته مع إسقاط لمحاور الحكم الراشد في هذه الدول، وذلك بالتدرج وفق المباحث والمطالب التالية: **المبحث الأول: تشخيص لواقع الاقتصاديات المغاربية ضمن مسارات الجيل الأول من الإصلاحات الاقتصادية**، وذلك باستعراض أهم محطات الإصلاح التي شهدتها دول المنطقة المغاربية خلال فترة بداية الثمانينات وإلى غاية نهاية التسعينات وتسليط الضوء على أبرز التحولات والمكاسب المحققة خلال هذه الفترة، أما **المبحث الثاني: مسارات الجيل الثاني من الإصلاحات الاقتصادية في الدول المغاربية**، فيعرض البرامج والمخططات التنموية التي شهدتها كل من الجزائر وتونس والمغرب خلال الفترة (2000-2014) إذ نتناول مراحل الإصلاحات في كل دولة بالتحليل، في حين يعتبر المبحث الأخير حوصلة للموضوع حيث تم الربط بين الحكم الراشد ومحاور الجيل الثاني من الإصلاحات الاقتصادية وذلك بعرض لتجربة الحكم الرشيد في دول الدراسة وقراءة في مؤشراته وتحليل التباين بينها وأسبابها ومن ثمة إسقاط لبنود إجماع واشنطن الموسع بمختلف جوانبه المالية، النقدية، الاجتماعية والدولية على هذه الدول في محاولة لاكتشاف مدى تطبيق هذه البنود وأثرها على الاقتصاديات المغاربية.

الفصل الأول

الجيل الثاني من الإصلاحات الاقتصادية والحكم الراشد

(مقاربة مفاهمية)

تمهيد:

لا يزال الحديث عن واقع وآفاق الإصلاحات الاقتصادية في عدد كبير من بلدان العالم يشكل حديث الساعة، ويستقطب المزيد من الاهتمام على مختلف الأصعدة.

فبعد تعرض عديد الاقتصاديات النامية خلال سنوات الثمانينيات والتسعينات إلى أزمات و صعوبات اقتصادية وهيكلية واضحة، أطلق صندوق النقد الدولي والبنك العالمي كاستجابة منهما لهذه الوضعيات جملة من الإصلاحات الاقتصادية عرفت ببرامج التعديل الهيكلي.

إذن فبرامج التعديل الهيكلي أو ما يعرف " **بإجماع واشنطن** " تتمحور حول هدفين أساسيين: القضاء على اختلالات الاقتصاد الكلي، ودفع النمو بواسطة الإصلاحات الهيكلية، إلا أن نتائج هذه الإصلاحات لم ترق إلى المستوى المنشود خصوصا في تلك الدول النامية وهو ما دفع إلى التفكير بنموذج جديد للإصلاحات لتطفو على سطح التنظيرات الاقتصادية بوادر الجيل الثاني من الإصلاحات الاقتصادية.

يمثل هذا الفصل إطارا عاما للإحاطة بالجيل الثاني من الإصلاحات الاقتصادية من جوانبه المختلفة، خلفيته النظرية، مقاربته، محاوره، مع إبراز علاقته بالحكم الراشد من خلال مباحثه التالية:

المبحث الأول: نظرة عامة عن الجيل الأول من الإصلاحات الاقتصادية؛

المبحث الثاني: طبيعة الجيل الثاني من الإصلاحات الاقتصادية وخلفيته النظرية؛

المبحث الثالث: محاور الجيل الثاني من الإصلاحات الاقتصادية؛

المبحث الرابع: الإطار المفاهيمي والنظري للحكم الراشد.

المبحث الأول: نظرة عامة عن الجيل الأول من الإصلاحات الاقتصادية

منذ أواخر التسعينات عرفت دول العالم الثالث اختلالات عميقة ومستوى مرتفع للمديونية الخارجية كان لها التأثير السلبي على موازين مدفوعاتها والميزانية العمومية، وهو ما دفع بها إلى تبنى سياسات الإصلاح الاقتصادي التي يقودها كل من صندوق النقد والبنك الدوليين.

المطلب الأول: ماهية الإصلاح الاقتصادي وفلسفته

إن مفهوم الإصلاح الاقتصادي لا يختلف كثيرا بين مدارس الفكر الاقتصادي بل تختلف أسباب عدم الاستقرار الاقتصادي وأساليب الإصلاح من مدرسة إلى أخرى.

أولا: مفهوم الإصلاح الاقتصادي و أهدافه

مصطلح الإصلاح الاقتصادي يأخذ في الغالب دلالته من الظروف الاقتصادية في الدول التي تقوم بتنفيذ تغيرات اقتصادية معينة بهدف مواجهة الأزمات والمشاكل التي تعترض مسار تقدمها الاقتصادي بغض النظر عن طبيعة النظام الاقتصادي السائد فيها.

1- مفهوم الإصلاح الاقتصادي: لقد أفرزت المفاهيم والتعريفات الخاصة بالإصلاح الاقتصادي عديد المصطلحات التي تتشابه وتتطابق نذكر منها: إعادة الهيكلة، التكيف الاقتصادي، التصحيح، التعديل الهيكلي، الإصلاح الهيكلي ... الخ، وإجمالا يعرف الإصلاح الاقتصادي على أنه « مجموعة من السياسات والإجراءات الهادفة إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي على المستوى الكلي في الدولة »[1].

2- أهداف الإصلاح الاقتصادي: تتمحور أهداف عملية الإصلاح الاقتصادي حول النقاط التالية: [2]

- إعادة توزيع الأدوار بين القطاع العام والخاص وانسحاب الدولة تدريجيا من بعض النشاطات الاقتصادية وفسح المجال أمام المبادرات الخاصة عن طريق تشجيع الاستثمار الخاص؛

- التخفيف من الأعباء التي تتحملها ميزانية الدولة نتيجة دعمها للمنشآت الاقتصادية الخاسرة وتكريس مواردها لدعم قطاعات التعليم والبحث العلمي والصحة والاهتمام بالبنية الأساسية والمنشآت الاقتصادية ذات الأهمية الإستراتيجية؛

- خلق مناخ الاستثمار المناسب وتشجيع الاستثمار المحلي وجذب رؤوس الأموال المحلية والأجنبية.

---

[1] - جميل حميد، جمال داود، **الإصلاح في الدول النامية بين التوجهات الذاتية ووصفات صندوق النقد و البنك الدوليين (1970-1990)**، مجلة الإدارة و الاقتصاد، العدد 32، الجامعة المستنصرية، 2000، ص: 10.

[2] - زكريا دمدوم، **الإصلاحات الاقتصادية في دول المغرب العربي (الجزائر، تونس، المغرب)**، (أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، فرع تحليل اقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2015/2014)، ص: 32.

ثانيا: أدوات الإصلاح الاقتصادي: يمكن عرضها كما يلي:

1- تشجيع القطاع الخاص: وذلك من خلال مختلف الحوافز الضريبية والجمركية والحد من الإجراءات البيروقراطية وتوفير القوانين لحمايته، وحماية استثماراته (المستثمر الخاص) ومؤسساته من التأميم أو المصادرة عند الأزمات السياسية.[1]

2- خصخصة وحدات القطاع العام: هي إحدى الأدوات المستخدمة في سياسة الإصلاح الاقتصادي، فالتشوهات الهيكلية للدول النامية مردها الأداء السيئ للمؤسسات الاقتصادية للقطاع العام فقد كانت إيراداتها أقل من التزاماتها المالية الجارية، ومن هنا يوصى صندوق النقد الدولي بتصفية هذه الوحدات أو بيعها للقطاع الخاص أو العمل على إدارتها على أسس اقتصادية وتجارية، وتشير أدبيات الصندوق من وضع برنامج ذي آليات خاصة يبدأ بمسح كامل المشروعات للقطاع العام ومشكلاته ثم تحديد المراد خوصصته ووضع أسس تقييم الأصول وإنشاء جهاز خاص يتولى تنفيذ هذا البرنامج مع إتباع قواعد بسيطة وشفافة للبيع.[2]

3- تحرير التجارة الخارجية وتشجيع الصادرات: تتزايد عدد الدراسات حول تحرير التجارة الخارجية التي أظهرت مدى نجاح هذه التجربة خاصة في بلدان جنوب شرق آسيا، وركز عدد لا بأس به من الدراسات خاصة خلال السنوات العشر الأخيرة من القرن الماضي، على وجود علاقة طردية بين تحرير التجارة و النمو الاقتصادي، وقد أشارت هذه الدراسات إلى أن العلاقة بين هذين المتغيرين قوية وأن الدول التي ركزت على تحرير التجارة وتشجيع التصدير حققت معدلات أكبر من الدول التي اتبعت سياسة إحلال الواردات المبنية على حماية الصناعات المحلية.[3]

تتمثل تجربة بلدان جنوب شرق آسيا من خلال نموذج الإوز الطائر التي تعود صياغاته الأولى إلى النصف الثاني من الثلاثينيات على يد الاقتصادي الياباني آكاماتزو باعتباره نموذجا تاريخيا لمراحل التطور الاقتصادي للبلدان النامية، اعتمد آكاماتزو في نموذجه النظري على ثلاث منحنيات رئيسية تحدد المرحلة التي يمر بها البلد الآخذ في النمو:[4]

- منحنى الاستيراد: حيث تحدد تركيبة الواردات نوعية مرحلة النمو والتنمية التي يمر بها اقتصاد البلد المعني؛

---

[1] - حنان بقاط، **نمذجة قياسية لظاهرة البطالة في الجزائر في ظل الإصلاحات الاقتصادية منذ 1994**، (مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد تطبيقي، كلية العلوم الاقتصادية و التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2007/2006)، ص: 52.

[2] - مدني بن شهرة، **الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل (التجربة الجزائرية)**، دار حامد للنشر والتوزيع، ط1، 2009، ص ص: 57، 58.

[3] - زكي رمزي، **الاقتصاد العربي تحت الحصار**، دار دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1989، ص: 251.

[4] - مبارك بوعشة، الأخضر ديلمي، **الأقلمة في جنوب شرق آسيا في إطار نموذج الإوز الطائر**، مجلة العلوم الإنسانية، العدد العاشر، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، نوفمبر 2006، ص: 297.

– **منحنى الإنتاج:** حيث يوضح هذا المنحنى مستوى تطور القوى الإنتاجية وتركيبة المنتجات في اقتصاد البلد المعني؛

– **منحنى الصادرات:** حيث يوضح هذا المنحنى نوعية ومدى ديناميكية سلة الصادرات بحسب ارتقاء نوع المنتجات التي يتم تصديرها للخارج (كثيفة العمالة، كثيفة رأس المال، كثيفة التقانة، كثيفة المهارة)، وتعتبر هذه المنحنيات الثلاثة بمثابة الإحداثيات التي تحدد موقع كل بلد جاء متأخرا في مضمار النمو والتقدم في إطار نموذج الإوز الطائر من حيث الارتفاع والمسافة.

وعلى المستوى التحليلي يرتبط نموذج الإوز الطائر بدورة المنتج التي تمر عادة بثلاث مراحل:[1]

– **المرحلة الأولى:** يحاول البلد الآخذ في النمو استيراد سلعة من البلد المتقدم القريب في آسيا (اليابان كانت في البداية ذلك البلد المتقدم)؛

– **المرحلة الثانية:** يحاول البلد الآخذ في النمو إنتاج السلعة على أرضه بتمويل مشترك أو دون تمويل مشترك في البلد الأم (المتقدم).

– **المرحلة الثالثة:** يبدأ البلد الآخذ في النمو في تصدير السلعة إلى البلدان الآسيوية المجاورة الأقل تقدما.

إذن يظهر الشكل السابق أن الإوزة الأولى من البلدان التي تطير على ارتفاع عالي هي الاقتصاد الياباني (الاقتصاد القاطرة) تليها المجموعة الأولى من البلدان (الإوز) التي تطير بالأسلوب نفسه ولكن عند ارتفاع أقل وعلى مسافة أبعد، وتشمل هذه البلدان السرب الأول: كوريا الجنوبية، تايوان، وهونج كونج ثم المجموعة الثانية من أسراب الإوز الطائر وتشمل: ماليزيا وتايلاند واندونيسيا وهي تطير بالأسلوب نفسه على ارتفاع أقل وعلى مسافة مكانية أبعد.[2]

4– الإصلاح المالي: ويهدف إجمالا إلى إحداث خفض في عجز الميزانية العامة للدولة، وتعديل أسلوب تمويل هذا العجز بالاعتماد على وسائل حقيقية وقد يتطلب تخفيض عجز الموازنة العامة مجموعة من الإجراءات الفاعلة سواء فيما يتعلق بالإيرادات بهدف زيادتها أو جانب النفقات بهدف ترشيدها والحد من معدل الزيادة فيها.[3]

كما يتم الإصلاح المالي من خلال الحد من تدخل الحكومة المباشر وتعزيز قوى السوق في توزيع الموارد المالية وتحسين قدرة المؤسسات المالية على تعبئة الإصلاح المالي كسياسات أسعار الفائدة والصرف والائتمان

[1] – نفس المرجع، ونفس الصفحة.

[2] – نفس المرجع، ص: 298.

[3] – علي عبد الوهاب نجا، **مشكلة البطالة وأثر برنامج الإصلاح الاقتصادي عليها (دراسة تحليلية– تطبيقية)**، الدار الجامعية، 2005، ص: 214.

الموجه، وإعادة الهيكلة المؤسسية والتنموية، والسياسات المالية الخارجية وتدفقات رؤوس الأموال من وإلى الخارج.[1]

ثالثا: أنواع برامج الإصلاح الاقتصادي

إن صندوق النقد الدولي يستمد لتصميم سياسات الإصلاح الاقتصادي في فلسفته المرجعية إلى أراء وأفكار النظرية التقليدية الجديدة وتسعى هذه الإجراءات إلى سيادة التوازن الاقتصادي العام وتسريع معدلات النمو الاقتصادي وإجمالا تتلخص أنواع برامج الإصلاح الاقتصادي إلى ما يلي:[2]

1- التثبيت الاقتصادي: يقوم التثبيت الاقتصادي بالسعي نحو تحقيق أسعار الصرف الحقيقية مع أكبر قدر من التحقق والرضا لدى الاستثمار الأجنبي وعدم الخوف من تغيرات أسعار الصرف للعملات المحلية، وتهدف سياسة التثبيت الاقتصادي إلى:

- إعادة التوازن في الاقتصاد الكلي في مدة قصيرة عادة ما تكون بين عام أو عامين؛

- هذه السياسة عادة ما تكون اتفاقية بين الحكومة المعنية التي تقوم بسحب من شرائح الائتمان العليا في الصندوق وبين صندوق النقد الدولي وهذه السياسة تمثل مشروطية الصندوق التي يتم الاتفاق عليها في خطاب النوايا المبرمج مع الحكومة المعنية.

2- التصحيح الهيكلي: إن القضاء على مختلف الاختلالات والتشوهات التي تشوب الاقتصاد الوطني والتغلب على ظاهرة الركود الاقتصادي وإيجاد ديناميكية جديدة من أجل تحويل البنية التحتية للاقتصاد وإعادة هيكلته من أجل الإدماج في الاقتصاد العالمي والقيام بإعادة التنظيم الاقتصادي وإيجاد التوازن بواسطة مجموعة من الإجراءات الهيكلية ضمن ميكانزمات اقتصاد السوق وتدنى دور الدولة في الشأن الاقتصادي، كل هذه الإجراءات تعد من برنامج سياسة التعديل (التصحيح) الهيكلي وفق صندوق النقد الدولي.

ويستند خبراء البنك الدولي إلى تفسير برامج التعديل الهيكلي إلى مفاهيم النظرية الاقتصادية النيوكلاسيكية* والأخذ بعين الاعتبار المدة الزمنية، وتعنى الجوانب المذكورة بجوانب العرض التي تؤكد ضرورة استخدام الموارد

---

[1] - زكريا دمدوم، مرجع سابق، ص: 32.

[2] - مدني بن شهرة، **سياسة الإصلاح الاقتصادي في الجزائر و المؤسسات المالية الدولية**، دار هومة، الجزائر، 2008، ص: 20.

* ظهر الفكر النيوكلاسيكي في السبعينيات من القرن التاسع عشر وبمساهمة الفريد مرشال وفيسكل وكلارك ويقوم على أساس إمكانية استمرار عملية النمو الاقتصادي دون حدوث ركود اقتصادي ومن أفكارهم أن النمو الاقتصادي عبارة عن عملية مترابطة ومتكاملة بين مختلف القطاعات، ويعتمد على مقدار ما يحتاج من عناصر الإنتاج في المجتمع ويتطلب التركيز على التخصص وتقسيم العمل وحرية التجارة.

المحدودة و القابلة للاستثمار بصورة كفؤة من خلال انتقاء فرص الاستثمار وهو الأمر الذي يؤدي إلى تسريع النمو الاقتصادي في القطاعات الإنتاجية المختلفة.[1]

المطلب الثاني: عرض الجيل الأول من الإصلاحات الاقتصادية

تحمل الإصلاحات الاقتصادية للجيل الأول هدفين رئيسيين، القضاء على اختلالات الاقتصاد الكلي من جهة ووضع سلسلة من الإصلاحات الهيكلية القادرة على دفع النمو من جهة أخرى.

أولا: الخلفية النظرية للجيل الأول من الإصلاحات الاقتصادية

تنطلق عملية الإصلاح الاقتصادي التي يتبناها صندوق النقد الدولي من خلفية نقدية تتمحور حول الخلل في ميزان المدفوعات باعتباره ظاهرة نقدية، ولإزالة هذا الخلل يقتضى التحكم في عرض النقد، بما يجعله متفوقا على مستوى الدخل الحقيقي وأن الاختلال الحادث في ميزان المدفوعات يتحدد بحجم فائض السيولة، لهذا فإن الاختلالات الكلية في الاقتصاد يفضل علاجها بالوسائل النقدية ومن ثم يمكن التخلص من الضغوط التي يعاني منها ميزان المدفوعات بإحدى الطريقتين: إما عن طريق تخفيض معدل التوسع في الائتمان المحلي أو تخفيض قيمة العملة المحلية.[2]

تستند معالجة صندوق النقد الدولي لمشكلات موازين المدفوعات على الأسلوب النقدي وأسلوب الاستيعاب:

1- الأسلوب النقدي: ينطلق هذا النموذج من مقاربة مفادها أن هناك علاقة بين اختلال ميزان المدفوعات والفائض في المعروض النقدي، ويسمح النموذج بحساب مبلغ القرض الملائم لهدف محدد من مستوى الاحتياطات الخارجية وهذا باعتبار ميزان المدفوعات والتضخم ظاهرتان نقديتان، ومن هنا تؤدي السياسات النقدية دورًا رئيسيا في سياسة الطلب الكلي من خلال هذا الأسلوب لمعالجة اختلال ميزان المدفوعات.[3]

2- أسلوب الامتصاص (الاستيعاب): يستلهم هذا الأسلوب من الفكر الكينزي ويعتمد على معادلة التوازن بين العرض الكلي والطلب الكلي ويقصد به مجموع إنفاق المقيمين في الدولة على السلع والخدمات المحلية، وهو ما يتضمن مجموع الاستهلاك الخاص والاستثمار المحلي والإنفاق الحكومي وتنقسم السياسات التي تؤثر على الاستيعاب إلى مجموعتين أساسيتين: سياسة خفض الإنفاق وسياسات تحويل الإنفاق، حيث تتجه سياسات خفض الإنفاق إلى الحد من معدلات نمو إنفاق القطاع العام، والعمل على زيادة وارده وكذلك تخفيض كل

---

[1] – مدني بن شهرة، 2009، مرجع سابق، ص ص: 40، 41.

[2] – زكريا دمدوم، مرجع سابق، ص: 34.

[3] – عبد المجيد قدي، **المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية (دراسة تحليلية تقييمية)**، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص: 275.

من الاستهلاك والاستثمار المحليين، من خلال زيادة معدلات الضرائب، وتنصرف سياسة تحويل الإنفاق إلى إجراء مزيد من التقييد في الطلب الكلي بغرض تحقيق التوازن الخارجي، بافتراض نجاح سياسة خفض الإنفاق في تحقيق التوازن الداخلي، ومن أدواتها استخدام سياسة تخفيض القيمة الخارجية للعملة المحلية، بغرض التأثير على الأسعار النسبية للصادرات والواردات في اتجاه زيادة الطلب العالمي، وتخفيض الطلب المحلي.[1]

ثانيا: محتوى الجيل الأول من الإصلاحات الاقتصادية

المبادئ الليبرالية التي تشكل أساس برامج التعديل الهيكلي لسنوات 1980 وبرامج مكافحة الفقر لسنوات 1990 التي وضعت بالاشتراك من قبل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي لخصت من طرف جون وليامسون* (John Williamson) في عشر نقاط التي تؤسس إجماع واشنطن.[2]

تمت صياغة مصطلح إجماع واشنطن من قبل جون وليامسون وهو مدير سابق للبنك الدولي، لوصف توافق الآراء الذي تم التوصل إليه بين الخبراء الاقتصاديين في ثلاث وكالات هامة مقرها في واشنطن – صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وقسم الخزينة الأمريكية- حول القاسم المشترك الأدنى من المشورة في مجال السياسة التي كانت موجهة في دول أمريكا اللاتينية ابتداء من سنة 1989 ويتألف إجماع واشنطن من المبادئ العشر الأساسية التالية:[3]

المبدأ 1: الانضباط المالي؛

المبدأ 2: تركيز الإنفاق العام على السلع العامة التي تشمل التعليم، الصحة، البنية التحتية؛

المبدأ 3: الإصلاح الضريبي نحو توسيع القاعدة الضريبية مع تعديل معدلات الضرائب الحدية؛

المبدأ 4: معدلات فائدة موجبة وتتحدد في السوق؛

المبدأ 5: معدلات صرف تنافسية؛

المبدأ 6: تحرير التجارة؛

المبدأ 7: الانفتاح على الاستثمار الأجنبي المباشر؛

---

[1] – سميرة إبراهيم أيوب، **صندوق النقد الدولي وقضية الإصلاح الاقتصادي والمالي دراسة تحليلية تقييمية**، مركز الإسكندرية للكتاب، مصر، 2006، ص ص: 17،19.

* جون وليامسون عالم اقتصادي من مواليد 1937 بهورفورد بانجلترا، اشتغل منصب مستشار اقتصادي بوزارة الخزانة البريطانية خلال الفترة (1968–1971)، حيث عمل في القضايا المالية الدولية، ومستشارا لصندوق النقد الدولي في الفترة (1972–1974) حيث عمل بشكل رئيسي في أمور إصلاح النقد الدولي المتعلق بعمل لجنة العشرين وقام بالتدريس في العديد من الجامعات بانجلترا والبرازيل والولايات المتحدة الأمريكية.

[2] - E.berr, F.combarnous, le suvi de Consensus de Washington, économie appliqué, tome LVIII, n°2, 2005,p9.

[3] – إيمان زوين، **دور الجيل الثاني من الإصلاحات الاقتصادية في تحقيق التنمية (دراسة حالة الجزائر)**، (مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع التحليل والاستشراف الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، 2010/ 2011)، ص: 08.

المبدأ 8: خوصصة مؤسسات الدولة؛

المبدأ 9: إلغاء القيود التي تعيق المنافسة باستثناء تلك المتعلقة بالصحة البيئية وحماية المستهلك و الإشراف الحذر على المؤسسات المالية؛

المبدأ 10: الحماية القانونية لحقوق الملكية.

هذا البرنامج من الإصلاحات ذو النقاط العشر، والذي صمم أصلا كجدول أعمال للإصلاح في أمريكا اللاتينية، سرعانما أصبح نموذجا لمجموعة الدول النامية فهو يركز على انضباط الاقتصاد الكلي خاصة المالية العامة وعلى اقتصاد السوق والانفتاح على الاقتصاد العالمي، على الأقل فيما يتعلق بالاستثمار الأجنبي المباشر وعلى المستوى التجاري، والأوامر العشر لإجماع واشنطن يمكن إدراجها في مجموعتين من الإصلاحات لتحقيق استقرار الاقتصاد الكلي والأخرى تتضمن الإصلاحات الهيكلية،[1] وقد سبق الحديث عن أنواع برامج الإصلاحات ضمن المطلب الأول.

كما يمكن أيضا تقسيم توافق أو إجماع واشنطن حول ثلاث أمور رئيسية يدور حولها:[2]

– إحداث زيادة ملموسة في مدى الاعتماد على الأسواق الحرة، سواء فيما يتعلق بالمعاملات الداخلية أو بالمعاملات بين الداخل والخارج شاملا تحرير التجارة وفتح الأبواب أمام تدفقات الاستثمار الأجنبي؛

– إطلاق مجالات العمل أمام القطاع الخاص، بشقيه المحلي والأجنبي باعتباره ركيزة التنمية وتشجيعه بشتى السبل، بما في ذلك الخوصصة واشتراكه في تقديم الخدمات التي كانت محصورة فيما سبق على الحكومة أو القطاع العام كخدمات المرافق العامة؛

– إحداث خفض ملموس في دور الحكومة وحجمها وتدخلاتها في الشؤون الاقتصادية والاجتماعية ومن ثم انكماش دور التخطيط في توجيه الاقتصاد والتنمية، وتحديدا يتوقع من الحكومة الانسحاب من مجال الإنتاج و الاستثمار الإنتاجي، وأن يقتصر عملها على تهيئة المناخ المناسب لتراكم رأس المال المحلي والأجنبي.

ترتبط أهداف سياسات الجيل الأول من الإصلاحات الاقتصادية في الدول النامية، بتعدد الاختلالات الاقتصادية والهيكلية التي تسود اقتصاديات تلك الدول، وبصفة عامة يمكن حصر أهم هذه الأهداف فيما يلي:[3]

---

[1] – نفس المرجع، ونفس الصفحة.

[2] – زكريا دمدوم، مرجع سابق، ص ص: 39، 40.

[3] – مجدي محمود شهاب، **الاتجاهات الدولية لمواجهة أزمة الديون الخارجية بالتطبيق على بعض البلدان العربية**، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، مصر، 1998، ص: 15.

– خفض معدلات عجز الموازنة للدولة، نظرا لتأثيرها السلبي على استمرار تزايد معدلات التضخم وعجز الميزان التجاري وتفاقم أزمة المديونية الخارجية؛

– تحجيم العجز في ميزان المدفوعات وحصره في أضيق الحدود الممكنة بما يمكن للدولة من مواجهتها، من خلال التدفقات الاختيارية للموارد الأجنبية علاوة على تخفيض رصيد المديونية الخارجية، إلى حدود تتفق وقدرة الدولة على خدمة أعباء ديونها الخارجية في الأمد الطويل؛

– تخفيض معدلات التضخم بما يضمن الحفاظ على مستوى معيشة مناسب للغالبية العظمى من السكان والتخفيف من حدة الآثار السلبية في كل من عجز الموازنة وميزان المدفوعات؛

– السعي إلى تحفيز الطاقة الإنتاجية، وتحسين وتخصيص الموارد الاقتصادية باستخدام سياسات تعديل هيكلية ملائمة.

ثالثا: النظام الأمثل لأولويات تطبيق سياسات الإصلاح الاقتصادي للجيل الأول

من الوجهة النظرية الاقتصادية لا يوجد نظام أمثل لأولويات الإصلاح، إذ من المهم دراسة كل حالة على حدة مع أهمية التأكيد على بناء المؤسسات الملائمة واستقلال القضاء واستقلالية البنك المركزي وغيرها من الاعتبارات المؤسسية كشروط يجب توافرها في كافة الحالات، إلا أن ذلك لا يعفي من إمكانية الاتفاق على التوصيات عامة و ذات صيغة تأشيرية في مجال الأولويات، مع التأكيد مرة أخرى على احترام خصوصية كل بلد من البلدان و ضرورة استنباط نظام أولويات يتفق مع هذه الخصوصيات والأبعاد الزمنية المرتبطة بهذه الأولويات.[1]

يوضح الشكل أدناه التوصيات العامة لنظام الأولويات الأمثل والمستمد من مسوحات تجارب إصلاح اقتصادي في العديد من البلدان:

[1] - أحمد الكواز، **طبيعة الجدل حول السياسات الاقتصادية وترتيب أولويات الإصلاحات**، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، المعهد العربي للتخطيط، العدد الأول، الكويت، 2012، ص ص: 33، 34.

الشكل رقم (01-01): النظام الأمثل لأولويات تطبيق سياسات الإصلاح الاقتصادي للجيل الأول

بعد فترة الإصلاح	مكونات الإصلاح		القطاع
أجور رمزية	الضمان الاجتماعي		سوق العمل
	تحرير سرق رأس المال	الإصلاح المصرفي+ البنوك الأجنبية	القطاع المالي
	انفتاح الحساب الجاري	تقويم سعر الصرف إصلاح التجارة خفض قيمة العملة	القطاع الخارجي
	التخلص من السياسة الصناعية	التحكم بالاستثمار الأجنبي المباشر، فك القيود عن الصناعة المحلية	السياسة الصناعية
استقرار مالي ونقدي	السيطرة على التضخم (تدخل كمي فعال)		الاستقرار الاقتصادي
ديمقراطية	دعم القدرات الاجتماعية، تدخل حكومي في حالة فشل السوق، تعزيز البحث والتطوير		المؤسسات
الزمن			

المصدر: أحمد الكواز، **طبيعة الجدل حول السياسات الاقتصادية وترتيب أولويات الإصلاحات**، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، المعهد العربي للتخطيط، العدد الأول، الكويت، 2012، ص: 35.

من الشكل نستنتج الملاحظات التالية:[1]

- من المهم جدا توفر المؤسسات الملائمة لنجاح الإصلاح الاقتصادي؛

- الاستقرار بما يتضمنه من تخفيض لقيمة العملة وخفض لمعدل التضخم؛

- من شأن إصلاح السياسة الصناعية أن يدعم التنافسية ما بين المشروعات المحلية، وقدرتها على المنافسة الأجنبية وفتح الباب للاستثمار الأجنبي المباشر؛

- يسمح إصلاح القطاع المالي بتعزيز المنافسة ما بين المصارف والأنشطة المحلية أولا، وفتح الباب للأنشطة المالية الأجنبية لاحقا؛

- لا يتضمن إصلاح سوق العمل ضمان المرونة الأجرية وسهولة تنقل العمالة ما بين القطاع، بل يضمن رعاية العمالة المسرحة من خلال أنظمة متطورة للضمان وشبكة أمان اجتماعي لإعادة تأهيل العمالة؛

- يجب تنفيذ تحرير التجارة وإصلاح السياسة الصناعية بشكل متوازي؛

- وطالما أن التضخم تحت السيطرة فليس من المتصور سيادة التوقعات بتخفيضات لاحقة للعملة، فيجب تعويم العملة لضمان أن سعر الصرف يعكس قوى العرض والطلب؛

- إن من شأن تحرير القطاع المالي تعزيز مصداقية سياسة الإصلاح الاقتصادي، وعدم وجود فجوة بين معدلات الفائدة المحلية والدولية، وبالتالي استقرار التدفقات الرأسمالية (الداخلية والخارجية)؛

[1] - نفس المرجع، ص: 36- 41.

– من المهم التأكيد على أن تحديد الفترة اللازمة لكل مرحلة من مراحل الإصلاح يحتاج دراسة الأوضاع الراهنة، والبيئة السياسية.

المطلب الثالث: تقييم الجيل الأول من الإصلاحات الاقتصادية

هناك اعتراف متزايد من قبل المؤسسات المالية الدولية بأن انضباط الاقتصاد الكلي وبرامج الإصلاح الاقتصادي ليست كافية لوضع الدول النامية على طريق التنمية المتواصلة.

تعتمد برامج الإصلاح الاقتصادي على العديد من الافتراضات لعل أهمها الاعتماد الرئيسي على آلية السوق كأساس لتخصيص الموارد وتوزيع الدخل، إلا أن التجارب تشير إلى أن هذه البرامج قد رافقتها العديد من المشاكل الخاصة بفشل السوق، ويرجع هذا الفشل إلى العديد من الأسباب منها ما هو مرتبط هيكليًا بعمل آلية السوق (من حيث السلع العامة والعوامل غير المباشرة والآثار البيئية)، ومنها ما هو مرتبط بغياب المؤسسات الحاكمة لعمل الأسواق.[1]

إن الأسواق بحاجة إلى دعم من المؤسسات من أجل أداء جيد إذ أن هناك ثلاث مجموعات من التطورات المتباينة أدت إلى وضع المؤسسات صراحة ضمن جدول الإصلاحات هي:[2]

– الفشل الذريع في روسيا لإصلاح الأسعار والخصخصة في غياب دعامة قانونية وجهاز تنظيمي وسياسي؛

– عدم الرضا بشأن الإصلاحات الموجهة نحو السوق في أمريكا اللاتينية والإدراك المتزايد بأن هذه الإصلاحات وجهت القليل من الاهتمام إلى آليات التأمين الاجتماعي وشبكات الأمان؛

– أظهرت الأزمة المالية الآسيوية أن السماح بتحرير القطاع المالي قبل التنظيم المالي هي دعوة إلى الكارثة.

إجماع واشنطن أهمل الدروس المستخلصة من الأزمة الآسيوية والأزمة الروسية حسب كلام رئيس البنك الدولي وكلام الاقتصادي الأول للبنك الدولي (جوزيف ستجلتز* 1998) وبوجه خاص المؤسسات المالية الجديدة والشفافة ومخاطر رأسمالية المحاسيب وعدم التعجيل في تحرير حركة رؤوس الأموال عبر الحدود وأهمية توافر بنية مؤسسية تحتية سليمة لنجاح الخوصصة وأهمية توافر أسواق تنافسية...إلخ.[3]

إن الواقع الاقتصادي لا يؤيد منطلق إجماع واشنطن في تحرير التجارة وإلغاء الحماية والدعم الهادف إلى مساعدة الصناعات الناشئة في الدول النامية على اكتساب القدرة التي تمكنها فيما بعد مواجهة المنافسة

---

[1] – أحمد الكواز، **إخفاق آلية الأسواق وتدخل الدولة**، جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، العدد 69، 2008، ص: 13.

[2] – إيمان زوين، مرجع سابق، ص: 10.

* جوزيف ستيجلز خبير اقتصادي أمريكي وأستاذ في جامعة كولومبيا في نيويورك وحامل لجائزة نوبل للاقتصاد 2001، وهو الخبير الرئيسي لدى البنك الدولي.

[3] – إبراهيم العيسوي، **التنمية في عالم متغير**، دار الشروق، القاهرة، 2001، ص: 87.

مع المنتجات الأجنبية، يشير التقرير الذي أصدره البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة* بالاشتراك مع هيئات أخرى بعنوان "جعل التجارة العالمية تعمل لصالح الناس" إلى ما يلي:[1]

– العلاقة المتيقن منها هي أن الدول تقوم بإلغاء الحواجز وتحرير تجارتها كلما ازدادت ثراءًا وتقدما، وليس قبل ذلك، أي أن النمو هو ما يؤدي إلى تحرير التجارة وليس العكس؛

– يعتبر الاندماج في الاقتصاد العالمي نتيجة للنمو والتنمية الناجحين وليس شرطا مسبقا لهما أي أن الاندماج قبل إحراز مستوى معقول من النمو والتنمية هو مسلك خاطئ؛

– ليس من المنطقي تطبيق قواعد تجارية موحدة على مختلف الدول بغض النظر على مستوى التطور الذي أحرزته كل منها، وثمة حاجة إلى النظر إلى القواعد التي تحابي الأطراف الأضعف في الاقتصاد العالمي، على أنها قواعد مكملة للقواعد العامة للنظام التجاري العالمي وليست استثناءات؛

– ثمة حاجة للتحول من تركيز النظام التجاري الحالي على الترويج لتحرير التجارة والنفاذ إلى الأسواق إلى تزويد الدول بحيز واسع لرسم السياسات الوطنية.

أما بالنسبة للسوق الحرة والحكومة الصغيرة فإجماع واشنطن يفترض افتراض مزدوج، سوق حرة وحكومة صغيرة فإن المطلب هو زيادة الاعتماد على الأسواق في تخصيص الموارد وفي تحديد مسارات النمو وفي حل المشكلات الاقتصادية والاجتماعية من جهة، وأن تجري عملية تصغير الحكومة وذلك بقصر أدوارها على الحد الأدنى من المسؤوليات والواجبات، عموما فإن الدول النامية لن تستطيع الاعتماد على آلية السوق بالقدر الذي حدث في الدول الصناعية في المراحل الأولى للتنمية وأهم سبب هو أن أسواق معظم الدول النامية قاصرة من نواحي متعددة منها:[2]

– ما يتعلق بغياب المعلومات وشيوع درجة عالية من اللايقين من المنتجين والبائعين والمستهلكين؛

– ما يتعلق بعجز آليات السوق عن إنجاز التغيرات الهيكلية المطلوبة؛

– ما يتعلق بتجاهل الأسواق للمنظور طويل المدى في إقامة المشروعات، فضلا عن عدم قدرة القطاع الخاص عن توليد الأموال الضخمة اللازمة لإقامة صناعات معينة، بالرغم من أنها قد تكون مربحة في المدى الطويل؛

---

* البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة (UNDP) يعتبر شبكة التنمية العالمية التابعة للأمم المتحدة، وهو يدعو إلى التغيير وربط الدول وتحقيق نفاذ البلدان إلى المعرفة والخبرة والموارد، من أجل مساعدة الشعوب على بناء حياة أفضل، وتنتشر مكاتبه في 166 دولة.

[1] – زكريا دمدوم، مرجع سابق، ص ص: 53، 54.

[2] – إبراهيم العيسوي، **نموذج التنمية المستقلة البديل لتوافق واشنطن وإمكانية تطبيقه في زمن العولمة**، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، المعهد العربي للتخطيط، العدد الأول، الكويت، 2001، ص: 21.

– ما يتعلق بتوزيع الدخول حيث أن الاعتماد المفرط على الأسواق حتى لو نجح في تخصيص الموارد بكفاءة، فإنه قد يؤدي إلى توزيع الدخل يتسم بدرجة عالية من اللامساواة أو التفاوت بل إنه قد يزيد التوزيع سوءا.

لهذا فإن السياسات المنبثقة على إجماع واشنطن والمتمثلة في برامج التثبيت والتصحيح الهيكلي، التي طبقت على اقتصاديات الدول النامية كثيرة بهدف تحويلها إلى اقتصاديات السوق، ليست في الأصل سياسات للتنمية وإنما هي على أحسن الافتراضات سياسات قد تهيئ وفقا لمنظريها ظروف أفضل لحدوث التنمية من خلال الأسواق.

أما فيما يخص الاستثمار الأجنبي المباشر فإنه وبالرغم من زيادة تدفق الاستثمار الأجنبي على الدول النامية بصفة عامة، إلا أن نسبة مساهمته في التكوين الرأسمالي في الدول النامية تضل محدودة، ففي الصين أكبر مستقبل للاستثمار الأجنبي المباشر، لم تزد هذه النسبة على 10.4% عام 2002، وعموما فإن أغلب الدول الآسيوية لم تشهد فيها نسب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى التكوين الرأسمالي مستويات أعلى كثيرا من متوسط الدول النامية.

المبحث الثاني: طبيعة الجيل الثاني من الإصلاحات الاقتصادية

قام الجيل الثاني من الإصلاحات الاقتصادية على ضوء الانتقادات الموجهة إلى المؤسسات الدولية في أعقاب الأزمات نهاية سنوات التسعينات حيث نشأت الحاجة إلى الجيل الثاني من الإصلاحات من مصدرين رئيسيين:

– الاعتراف المتزايد بأن السياسة الموجهة نحو السوق قد لا تكون كافية دون أكثر جدية للتحول المؤسساتي؛

– الرد على الانتقاد المتمثل في أن توافق واشنطن يؤدي إلى الفقر وضرورة تعزيز السياسات الاجتماعية وبرامج مكافحة الفقر.

المطلب الأول: الخلفية النظرية للجيل الثاني من الإصلاحات الاقتصادية

نظرا للطبيعة الأكثر مؤسساتية للجيل الثاني من الإصلاحات الاقتصادية فإن الخلفية النظيرة له تعتبر مؤسساتية، وترجع إلى الاقتصاد الجديد للمؤسسات.

أولا: مفهوم المؤسسات

لا يتفق الباحثون في وضع تعريف موحد للمؤسسات لكن سيتم التركيز على مجموعة من التعاريف والمؤشرات المؤسساتية الأكثر استخداما والتي تساعد على التعرف وضبط مفهوم المؤسسات.

1– تعريف دوغلاس نورث (Douglass North): حسب North* (1990) المؤسسة هي مجموعة القواعد الرسمية والقوانين والتنظيمات وما إليها "التقاليد والأعراف والعادات" التي تحكم سلوك الإنسان وطريقة تفاعله مع الآخرين داخل المجتمع.[1]

2– من خلال مفهوم الحوكمة: عادة ما تستخدم مصطلحات الحوكمة (gouvernance) المؤسسات (institutions) ونوعية المؤسسات (institutional quality) بالتبادل وحسب هذا المفهوم الحوكمة هي الطريقة التي تمارس بها السلطة في إدارة موارد الدولة الاقتصادية والاجتماعية من أجل التنمية (البنك الدولي 1992)، ويعرف Kaufmann، Kraay، Zoi-Lobaton (1999) الحوكمة على أنها: التقاليد والمؤسسات التي تمارس من خلال السلطة في دولة ما، وهي تشمل عملية اختيار مراقبة واستبدال الحكومة، قدرة الحكومة على الصياغة والتنفيذ الفعال للسياسات واحترام المواطنين والدولة للمؤسسات التي تحكم التفاعلات الاقتصادية فيما بينها.

* دوغلاس نورث (1920– نوفمبر 2015) اقتصادي أمريكي حائز على جائزة نوبل في الاقتصاد عام 1993.

[1] – عماد الإمام، **المؤسسات و التنمية**، جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، العدد 42، 2005، ص:02.

3- المفهوم الوسيط للمؤسسات: قدم دوغلاس نورث مفهوما واسعا جدا يشير إلى القواعد الرسمية وغير الرسمية التي تحكم التفاعلات الإنسانية، وتؤكد على منظمات، إجراءات أو تنظيمات محددة، على المستوى المتوسط، فالمؤسسات تعرف بالرجوع إلى حماية حقوق الملكية، التطبيق العادل للقوانين والتنظيمات وإلى الفساد، إذن هذا المفهوم أقل توسعا من الذي قدمه نورث والذي يشمل كل القواعد التي تحكم التفاعلات الإنسانية.[1]

4- من خلال أهم المؤشرات المؤسساتية: ويمكن التعرف على مفهوم المؤسسات من خلال أهم المؤشرات المؤسساتية المعتمدة على المستوى الدولي وهي:[2]

1.4- الدليل الدولي للمخاطر القطرية (ICRG): (International Country Risk Guide) يقدم تقييما لمخاطر الدول مركزا على نوعية البيروقراطية، مستوى فساد الدولة، سيادة القانون، خطر المصادرة، والتنصل من العقود من قبل السلطات العمومية.

2.4- مؤشرات الحوكمة للبنك الدولي: وتأخذ بعين الاعتبار ستة أبعاد: التعبير عن الرأي والمساءلة، عدم الاستقرار السياسي والعنف، فعالية الحكومة التي تقيس كفاءة البيروقراطية، عبء التنظيم، سيادة القانون ومحاربة الفساد.

3.4- مؤشرات ممارسة أنشطة الأعمال: التي تسمح بقياس كيف يمكن للتنظيمات أن تساعد أو تعيق الأعمال في مختلف المجالات وهي عشر مؤشرات: بدء المشروع، استخراج تراخيص البناء، توظيف العاملين، تسجيل الممتلكات، الحصول على الائتمان، حماية المستثمرين، الضرائب، تنفيذ العقود، إغلاق المشروع، يمكن القول أن هذه المؤشرات توفر قياسا أكثر دقة وموضوعية لبيئة الأعمال.

ثانيا: الاقتصاد الجديد للمؤسسات

إن مصطلح المؤسساتية الجديدة ظهر كمرادف للاقتصاد الجديد للمؤسسات وهو مصطلح مقترح من طرف وليامسون ويدرس الاقتصاد الجديد للمؤسسات نوعين من المؤسسات:[3]

1- التنظيمات المؤسساتية: وهي القواعد الرسمية (تنظيمات داخلية، حقوق الملكية، حقوق العمل، حقوق التعاقدات) وغير رسمية (العادات، وغيرها)، ودور هذه التنظيمات هو تعريف وضعية المتعاملين، تقليص عدم التأكد وتكاليف المعاملات، وتوجيه السلوكات والتصرفات الإستراتيجية وهو ما يساعد على استمرارية النظام الاقتصادي.

---

[1] - إيمان زوين، مرجع سابق، ص ص: 20، 21.

[2] - نفس المرجع، نفس الصفحة.

[3] - نفس المرجع ، ص: 22.

2- البيئة المؤسساتية: حسب نورث هي مجموعة الجهاز القانوني، السياسي، القضائي الذي يؤطر ويشرع التصرفات الكلية والفردية.

ومن أهم نظريات الاقتصاد الجديد للمؤسسات: نظرية حقوق الملكية، نظرية تكاليف المعاملات ونظرية الوكالة.

المطلب الثاني: مفهوم الجيل الثاني من الإصلاحات الاقتصادية و الأعمال المؤسسة له

من الأسباب الداعية إلى الجيل الثاني من الإصلاحات الاقتصادية محدودية نتائج الجيل الأول واقتصارها على الجوانب النقدية والمالية وإغفالها للعوائق الجذرية للنمو.

أولا: مفهوم الجيل الثاني من الإصلاحات الاقتصادية

الإصلاحات الاقتصادية للجيل الثاني تعتبر تكملة للإصلاحات الاقتصادية للجيل الأول كما تعد بمثابة توسيع لإجماع واشنطن لذلك أطلق عليها البعض عبارة ما بعد إجماع واشنطن ومنهم من يفضل عبارة "**إجماع واشنطن الموسع**".

وقد كان Naim (1994) أول من أكد على أهمية الإصلاحات المؤسساتية في استكمال الجيل الأول من الإصلاحات والذي أطلق عليها اسم الجيل الثاني من الإصلاحات.[1]

الجيل الثاني من الإصلاحات هو تلك الإصلاحات التي عرفت من قبل وكالات التنمية خلال سنوات التسعينات لتجاوز حدود برامج التعديل الهيكلي (الجيل الأول من الإصلاحات) ضعف السياسات المستوحاة من إجماع واشنطن في أمريكا اللاتينية كما في إفريقيا وفي الدول الاشتراكية سابقا كما في آسيا، كان واضحا مما جعل المؤسسين يصممون على تحليل الفشل.[2]

ثانيا: الأعمال المؤسسة للجيل الثاني من الإصلاحات الاقتصادية

هناك محوران أساسيان تدعمها مجموعة أعمال المؤسسات المالية والدولية وكذا بعض الاقتصاديين وهما **الإصلاحات المؤسساتية ومحاربة الفقر**.

1- أعمال واشنطن الموسع: طرح الاقتصادي داني رودريك* (2003) و(2004) فكرة توسيع إجماع واشنطن بإضافة مقاييس تكميلية للأوامر العشر لوليامسون.

---

[1] - John Williamson, un train de réformes, consensus de Washington: un bref et quelques suggestions, Finances & développement, septembre 2003, p :13.

[2] – إيمان زوين، مرجع سابق، ص: 18.

* داني رودريك أستاذ الاقتصاد السياسي الدولي بكلية جون كينيدي للعلوم الحكومية بجامعة هارفرد، وأحد أهم خبراء الاقتصاد على المستوى العالمي.

يحتوى إجماع واشنطن الموسع 10 بنود وهذا حفاظا على التماثل مع إجماع واشنطن الأصلي، وهي تتراوح من مكافحة الفساد وحوكمة الشركات إلى شبكات الأمان الاجتماعي ومكافحة الفقر، والجدول التالي يوضح بنود الإجماعين الأول والثاني.[1]

الجدول رقم (01-01): إجماع واشنطن وإجماع واشنطن الموسع

إجماع واشنطن	إجماع واشنطن الموسع
1- انضباط المالية العامة	11- حوكمة الشركات
2- إعادة ترتيب أولويات النفقات العامة	12- مكافحة الفساد
3- الإصلاح الضريبي	13- مرونة أسواق العمل
4- تحرير أسعار الفائدة	14- الانضمام إلى ضوابط منظمة التجارة العالمية
5- سعر صرف تنافسي	15- الانضمام إلى الرموز و المعايير المالية الدولية
6- تحرير التجارة	16- فتح حساب رأس المال بحذر
7- الانفتاح على الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل	17- أنظمة أسعار الصرف غير وسيطة
8- الخوصصة	18- استقلالية البنوك المركزية / استهداف التضخم
9- إلغاء القيود	19- شبكات الأمان الاجتماعي
10- حماية حقوق الملكية	20- محاربة الفقر

Source: Dani Rodrik, Growth strategoes, august 2004. http://ksghome.harvard.edu/~drodrik/publications.html(24-02-2017).

إذن هذه الإصلاحات العشر الجديدة التي جاء بها داني رودريك والتي تعرف بالجيل الثاني من الإصلاحات تهدف إلى التغلب على عدم الفعالية الواضحة للإصلاحات السابقة والتي تعتمد بشكل كبير على تحرير الاقتصاد، الاستقرار والخوصصة، وذلك بالتأكيد على الذهاب إلى الإصلاحات المؤسساتية.

سادت المفاهيم المستمدة من إجماع واشنطن كأساس للإصلاح التنموي، الحد من الرقابة، حرية التجارة، الخصخصة، تحرير حساب رأس المال، تقويم أسعار الصرف، الاهتمام الضئيل بدور المؤسسات في المراحل الأولى من الثمانينيات وانحصار دور الدولة على المحافظة على الاستقرار الاقتصادي وتوفير التعليم والأمن والدفاع ...الخ، إلا أنه وفي نهاية القرن ظهرت وجهات نظر اقتصادية أكثر توازنا بعد فشل سياسات إجماع واشنطن في تحقيق الأهداف الاقتصادية تدعو إلى الاهتمام بثلاث محاور رئيسية:[2]

- أفكار الجيل الثاني من الإصلاح بسبب فشل آلية السوق والخصخصة في التجربة الروسية، والاقتناع بضرورة الحاجة لدعم مؤسسي تنظيمي من الدولة؛
- الحكم الصالح (الراشد): بعد الاقتناع أن تجارب الإصلاح القائمة على حرية السوق لم تهتم كثيرا بأساسيات الضمان الاجتماعي وشبكات الأمان الاجتماعي؛

[1] – نفس المرجع، ص: 23.

[2] – أحمد الكواز، **أهم مقومات إستراتيجية التنمية للقرن الحادي والعشرين**، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، المعهد العربي للتخطيط، العدد الأول، الكويت، ص: 02- 04.

- إعادة الانتعاش لقدرات وإمكانيات الدولة: تقييم تجارب الأزمات المالية الآسيوية من حيث خطورة التحرير المالي قبل أن يسبقه تنظيم ملائم.

وفي ما يلي تحليل بسيط لأهم بنود إجماع واشنطن الموسع:

1- حوكمة الشركات: يعتبر مصطلح الحوكمة مصطلحا حيث الاستعمال في اللغة العربية وهو أحد المحاولات العديدة لترجمة مصطلح (gouvernance) باللغة الانجليزية، وتعود جذور حوكمة الشركات إلى (Berle et Means) اللذان يعدان أول من تناول موضوع فصل الملكية عن الإدارة وذلك عام 1932، وتأتي آليات الحوكمة لسد الفجوة التي يمكن أن تحدث بين مديري ومالكي الشركة من جراء الممارسات السلبية التي يمكن أن تضر بالشركة.[1]

ويرتبط مفهوم حوكمة الشركات بشكل أساسي بسلوكيات الفئات المختلفة ذات الصلة بشركات الأعمال، لذلك فهناك مجموعة من الخصائص التي يجب أن تتوفر في هذه السلوكيات حتى يتحقق الغرض من وراء تطبيق هذا المصطلح:[2]

- **الانضباط:** أي إتباع السلوك الأخلاقي الصحيح والمناسب؛
- **الشفافية:** تقديم صورة واضحة وحقيقية عن كل ما يحدث؛
- **الاستقلالية:** تلافي التأثيرات الغير ضرورية نتيجة الضغوط؛
- **المساءلة:** إمكانية تقييم وتقديم أعمال مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية؛
- **المسؤولية:** تكون أمام جميع الأطراف من ذوي المصلحة في الشركة؛
- **العدالة:** من خلال احترام حقوق كل المجموعات ذات المصلحة في الشركة؛
- **المسؤولية الاجتماعية:** أي النظر للشركة كمواطن صالح.

ترجع أهمية حوكمة الشركات إلى العمل على كفاءة استخدام الموارد وتعظيم قيمة الشركة وتدعيم تنافسيتها بما يمكنها من جذب مصادر تمويل محلية وعالمية للتوسع والنمو، ويمكن توضيح أهمية حوكمة الشركات من خلال النقاط التالية:[3]

- محاربة الفساد الداخلي في الشركات وعدم السماح بوجوده ولا باستخدامه؛
- تحقيق وضمان النزاهة والاستقامة لكافة العاملين بالشركة؛
- تحقيق الاستفادة القصوى والفعلية من نظم المحاسبة والرقابة الداخلية؛

---

[1] – أبو العطاء نرمين، **حوكمة الشركات سبيل التقدم مع إلقاء الضوء على التجربة المصرية**، مجلة الإصلاح الاقتصادي، العدد 08، القاهرة، 2008، ص: 30.

[2] – بهاء الدين سمير علام، **العلاقة بين تطبيق حوكمة الشركات وأدائها المالي**، (مذكرة ماجستير في إدارة الأعمال، كلية التجارة، القاهرة، مصر، 2008)، ص: 19.

[3] – محسن أحمد الخضيري، **حوكمة الشركات**، مجموعة النيل العربية، مصر، الطبعة الأولى، 2005، ص ص: 58، 59.

- محاربة الانحرافات خاصة التي تشكل تهديدا لمصالح مختلف الأطراف.

2- مكافحة الفساد: تعتبر مشكلة الفساد من أخطر المشاكل التي تعوق النمو الاقتصادي وتشوه المنافسة وتضعف سيادة القانون والحوكمة الفعالة، لذلك يجب أن تصبح محاربة الفساد وبالأخص الرشوة جزءا أساسيا من معالجة مشاكل ستدامة الحوكمة ونمو الاقتصاد، وبينما يدمر الفساد الحوكمة الرشيدة فإنه بدوره يكون نتاج الحوكمة الضعيفة، وهكذا يتوطد الفساد ويتحول إلى دائرة مفرغة من نقص الشفافية والمساءلة والمسؤولية في وضع القرار،[1] وسيتم التفصيل في سبل مكافحة الفساد ضمن المبحث الموالي.

3- الانضمام إلى ضوابط منظمة التجارة العالمية[*]: والتي تدعو إلى:[2]

1.3- خفض سعر الصرف الحقيقي: والذي يضمن استدامة عملية التحرير من خلال تثبيط فائض على الواردات الذي تحدثه إزالة التعريفة الجمركية.

2.3- تحرير التجارة: وذلك بإلغاء القيود الكمية وإحلال القيود السعرية محلها مع التخفيض التدريجي والمستمر لها، وتخفيض الحد الأقصى للرسوم الجمركية، مع تبسيط إجراءات الاستيراد والتصدير، والقضاء على احتكار القطاع العام للتصدير بالإضافة إلى تحرير الأسعار وتحرير سعر الصرف.

4- فتح حساب رأس المال بحذر: بحيث يجب توفر الرقابة المالية قبل فتح حساب رأس المال لأنه بدون هذه الرقابة سينتج عن الكبح المالي تدفق رؤوس الأموال للخارج أو الضخم، كما أن فتح رأس المال بالكامل قد يؤدي إلى إمكانية فقدان الاستقلالية النقدية، وحتى في حالة وجود فسحة من الاستقلالية النقدية في ظل حساب رأس المال فلابد من تأخير فتح حساب رأس المال وذلك للحاجة لما يلي:[3]

- إنشاء وتعميق الأسواق النقدية وأسواق الأوراق المالية المحلية؛

- تطوير النظام المصرفي المحلي لضمان أن الانفتاح المالي لا يقود إلى أسعار فائدة محلية مرتفعة، ووساطة مالية مفرطة؛

- تعزيز المنافسة لتسريع التخصيص الكفء في القطاع المالي؛

---

[1] - سارة بركات ، **الحوكمة الجيدة ومحاربة الفساد والرشوة شروط أساسية لتحقيق التنمية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا**، مداخلة في الملتقى الوطني حول: حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، جامعة محمد خيضر، بسكرة، يومي 06- 07 ماي 2012، ص:17.

[*] المنظمة العالمية للتجارة منظمة عالمية مقرها مدينة جنيف بسويسرا أنشئت سنة 1995، وهي خليفة الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة (جات)، وتضم المنظمة 152 عضوا حول العالم، مهمتها الأساسية ضمان انسياب التجارة بأكبر قدر من السلاسة واليسر والحرية.

[2] - مغنية موسوس ، **أثر التجارة الخارجية على معدل التغطية في الفترة 2000- 2013 (دراسة حالة مقارنة بين الجزائر ومصر)**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 11، ص: 136.

[3] - أحمد الكواز، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، العدد الأول، 2012، مرجع سابق، ص ص: 07، 08.

– تقوية الإجراءات الرقابية التحذيرية وإنشاء أنظمة المحاسبة القانونية لتتماشى مع المخاطر؛

– التخلص من الديون المعدومة لتعزيز السمعة التجارية لمنتجات البنوك.

المطلب الثالث: مقاربات الجيل الثاني من الإصلاحات الاقتصادية

الحديث عن الجيل الثاني من الإصلاحات الاقتصادية يتم إما في إطار الانتقال إلى اقتصاد السوق، وإما في إطار الحديث عن التنمية.

أولا: الإصلاحات الاقتصادية مقاربة من زاوية الانتقال إلى اقتصاد السوق

إن الملاحظ أن التحرير لا يكفي لتوليد الشروط الايجابية لخلق الثروة، من أجل أن يعمل اقتصاد السوق لا يتطلب فقط تعريف واضح لحقوق الملكية وتحكم جيد في الأسعار، بمعنى آخر تحقيق الثروة لا يركز فقط على الحوافز الاقتصادية بالمعنى الضيق، ولكن أيضا على شروط مؤسساتية ومعايير داعمة، فأنصار التدريجية يلفتون الانتباه إلى الربط بين التعامل الماكرو اقتصادي والإصلاحات الميكرو اقتصادية والإطار المؤسساتي.[1]

ثانيا: الإصلاحات الاقتصادية مقاربة من زاوية التنمية

تطورت الأفكار فيما يتعلق بكيفية إحداث التنمية في الدول النامية أو الدول الفقيرة لتمكينها من اللحاق بالدول المتقدمة، فركزت حزم سياسات التنمية من الجيل الأول على النمو غير المتوازن، والحلقة المفرغة.

في نهاية السبعينات وبسبب الأزمات الاقتصادية دفعت صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للتدخل بصفة مباشرة في إطار برامج التعديل الهيكلي أو ما يعرف بإجماع واشنطن الذي يعتبر أن النمو الاقتصادي هو الحل لكل مشكلات المجتمع المتنامي، والسوق هو الكفيل بإحداث النمو.

إن الإخفاقات في التجارب الانتقالية في البلدان، أوجدت نموذجا جديدا للتنمية يربط بين الانتقال من السوق إلى المؤسسات في كل من النظرية والتوصيات السياسية، وهذا بإسهامات نورث في الاقتصاد المؤسساتي، يشار أيضا إلى طبيعة هذه الإصلاحات أحيانا "بالأسس الميكرو اقتصادية للنمو".[2]

---

[1] – زكريا دمدوم، مرجع سابق، ص: 63.

[2] – أوليه هافريليش وجون أودلينج، **الاقتصاد السياسي للمرحلة الانتقالية**، مجلة التمويل والتنمية، واشنطن، جوان 2000، ص: 08.

المبحث الثالث: محاور الجيل الثاني من الإصلاحات الاقتصادية

سيتم التطرق في هذا المبحث إلى المحاور الكبرى للجيل الثاني من الإصلاحات الاقتصادية والتي اختلفت الكتابات الأكاديمية حولها إلا أنها تشترك في العناصر الموالية.

المطلب الأول: مكافحة الفساد

تعتبر ظاهرة الفساد ظاهرة عالمية شديدة الانتشار وذات جذور عميقة تأخذ أبعادا واسعة، وتتداخل فيها عوامل مختلفة يصعب التمييز بينها، وتختلف درجة شموليتها وخطورتها من مجتمع إلى أخر باختلاف خصوصيته وتنظيماته، ومنه سنتطرق في هذا المطلب إلى ماهية الفساد وأشكاله وأسبابه ودوافعه وكيفية مكافحته.

أولا: ماهية الفساد

إن مكافحة الفساد تستدعي تحديدًا لهذا المفهوم كما تستدعي بيانًا لأسباب انتشاره في المجتمع وتوضيح أبرز مظاهره وأشكاله.

1- تعريف الفساد[*]: تعرف منظمة الشفافية الدولية لمكافحة الفساد، الفساد بأنه: "كل عمل يتضمن سوء استخدام المنصب العام لتحقيق مصلحة خاصة ذاتية لنفسه أو جماعته".[1]

أما البنك الدولي فيعرف الفساد بأنه: "إساءة استعمال الوظيفة العامة للكسب الخاص، فالفساد يحدث عادة عندما يقوم موظف بقبول أو طلب ابتزاز أو رشوة لتسهيل عقد أو إجراء طرح لمنافسة عامة، كما يتم عندما يعرض وكلاء أو وسطاء لشركات أو أعمال خاصة، تقديم رشاوى للاستفادة من سياسات أو إجراءات عامة للتغلب على منافسين وتحقيق أرباح خارج إطار القوانين المرعية، كما يمكن للفساد أن يحصل عن طريق استغلال الوظيفة العامة من دون اللجوء إلى الرشوة وذلك بتعيين الأقارب أو سرقة أموال الدولة مباشرة".

من خلال هذا التعريف يمكن تبيين آليتين رئيسيتين من آليات الفساد أولها آلية دفع الرشوة والعمولة إلى الموظفين والمسؤولين في الحكومة وفي القطاعين العام والخاص مباشرة لتسهيل عقد الصفقات وتدبير الأمور، أما الثانية فهي الرشوة المقنعة في شكل وضع اليد على المال العام والحصول على مواقع متقدمة للأبناء والأصهار والأقارب في الجهاز الوظيفي، وهذه الظاهرة هي الأكثر انتشارا في الدول العربية.[2]

---

[*] الفساد في معاجم اللغة هو فسد ضد صلح، والفساد لغة هو البطلان، فيقال فسد الشيء أي بطل واضمحل، ويقول ابن منظور في لسان العرب في باب فسد، الفساد هو نقيض الصلح ... و تفاسد القوم تدابروا و قطعوا الأرحام و المفسدة خلاف المصلحة.

[1] – نزيه عبد المقصود محمد مبروك، **الفساد الاقتصادي (أسبابه– أشكاله– آثاره– آليات مكافحته)**، دار الفكر الجامعي، الطبعة الأولى، الإسكندرية، مصر، 2013، ص: 35.

[2] – سمير التنير، **الفقر والفساد في العالم العربي**، دار الساقي، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، 2009، ص: 15.

ومن ما سبق ذكره يمكن تعريف الفساد على أنه كافة الانحرافات الناتجة عن إساءة استخدام الوظيفة العامة أو الخاصة والتي تؤدي إلى إلحاق الضرر بالبناء الاقتصادي للدولة والتي تعوق تنفيذ خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية بها، والتي تؤدي إلى تخصيص الموارد وتوزيع العائد الاقتصادي وفق اعتبارات المصلحة الخاصة وليس وفق اعتبارات المصلحة العامة.[1]

2- المفاهيم والمبادئ المضادة للفساد: وتتمثل فيما يلي:[2]

1.2- الحكم الصالح: يشير إلى ممارسة السلطة السياسية والاقتصادية والإدارية لإدارة شؤون بلد ما على جميع المستويات بطريقة محددة وتتصف بأنها صالحة و بمعنى أدق ينصرف مفهوم الحكم الصالح إلى منظومة الحكم التي تعزز وتدعم وتصون رفاهية الإنسان وتقوم على توسيع قدرات البشر وخياراتهم وفرصهم وحرياتهم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، لاسيما بالنسبة لأكثر أفراد المجتمع فقرا وتهميشا.

2.2- النزاهة: النزاعة هي البعد عن الشر وتعني ما تأصل لدى الفرد من قواعد وتشمل الصدق والأمانة وعدم الإضرار بالآخرين وهي عكس الفساد.

3.2- المساءلة: وهي حق من حقوق المواطنين تجاه السلطة كأحد الضمانات الأساسية لتعزيز الديمقراطية في المجتمع وتهدف إلى خدمة مصالح المواطنين على اختلافها وخاصة حقهم في الاطلاع على عمل السلطة التي انتخبوها، وكذا تعني المساءلة قدرة أجهزة الدولة على محاسبة الأشخاص الذين عهدت إليهم بالوظائف في حالة الإخلال بوظائفهم أو محاسبة المسؤول في وحدة ما عن الأعمال التي يقوم بها الموظفون الذين هم تحت مسؤوليته.

4.2- الشفافية: عرفها صندوق النقد الدولي بأنها اطلاع الجمهور على هيكل القطاع ووظائفه والآليات التي تستند إليها السياسات المالية العامة، حسابات القطاع العام والتوقعات الخاصة بالمالية العامة.

3- مظاهر الفساد: تتعد مظاهر وصور الفساد، بحيث لا يمكن حصرها لكون الفساد يختلف باختلاف الجهة التي تمارسه أو المصلحة التي يسعى لتحقيقها، وعلى العموم يمكن تحديد مظاهر الفساد على النحو التالي:[3]

---

[1] - نزيه عبد المقصود محمد مبروك، مرجع سابق، ص: 36.

[2] - مروة عاطف أبو عودة، **أثر مؤشرات الحكم الرشيد والفساد على العوائد الضريبية (دراسة قياسية لحالة فلسطين للفترة 1996- 2013)**، (مذكرة ماجستير في اقتصاديات التنمية، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية بغزة، فلسطين، 2015)، ص ص: 41، 42.

[3] - سارة بوسعيود، **دور إستراتيجية مكافحة الفساد الاقتصادي في تحقيق التنمية المستدامة (دراسة مقارنة بين ماليزيا و الجزائر)**، (مذكرة ماجستير في علوم التسيير، تخصص الاقتصاد الدولي والتنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2012- 2013)، ص ص: 21، 22.

1.3– الرشوة: وتعني حصول الشخص على منفعة تكون مالية في الغالب لتمرير أو تنفيذ أعمال خلاف التشريع أو أصول المهنة، كما تعرف على أنها اتجار الموظف العام في أعمال وظيفته، وتؤدي الرشوة إلى التفرقة بين المواطنين، فمن يدفع تؤدى له مصلحته بينما تهدر أو تعطل مصالح من لا يمكنه الدفع أو لا يرغب في ذلك.

2.3– التهرب الضريبي: يقصد به الممارسات التي يقوم بها الخاضعون للضريبة لإخفاء الدخل الخاضع للضريبة، كما يعرف أيضا بأنه تلك الممارسات التي يقوم بها المكلفين بالضريبة بهدف تجنب الحدث المنشئ لها، حيث يقوم المكلفون باستغلال الثغرات القانونية، أو عن طريق الغش الضريبي بمخالفة الأحكام القانونية بوسائل الغش والتزوير والرشاوى للهروب من الضرائب المستحقة عليهم، إما بالامتناع عن تقديم أي تصريح بالأرباح أو بتقديم تصريح ناقص أو كاذب أو إعداد سجلات وقيود مزيفة.

3.3– التهرب الجمركي: يقصد به إدخال البضائع إلى البلاد أو إخراجها منها بصورة مخالفة للتشريعات المعمول بها دون أداء الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب الأخرى كليا أو خلافا لأحكام المنع والتقييد الواردة في القانون.

4.3– غسيل الأموال: يقصد بظاهرة غسيل الأموال على أنها تلك العملية التي يتم بمقتضاها إخفاء مصادر الأموال المتولدة عن العمليات ذات النشاط الإجرامي والأنشطة غير المشروعة مثل تجارة المخدرات والأعضاء البشرية، الاختلاس، تجارة الأسلحة المحضورة، تقاضي الرشاوى، التهريب، والعمل على إدخالها مرة أخرى داخل الاقتصاد المشروع، من خلال سلسلة من عمليات التحويلات المالية والنقدية، بحيث يصبح من الصعب التعرف على المصادر الأصلية لهذه الأموال، ومن ثم إنفاقها واستثمارها في أغراض مشروعة.

5.3– تجارة الأسلحة: إن التجارة بالسلاح تمثل نشاطا واسعا من أنشطة شبكات الجريمة المنظمة، إذ أن نشوء الحروب والنزاعات محلية كانت أو دولية قد شجعت وبشكل كبير على وجود أسواق كبيرة وضخمة للتجارة بالسلاح، من خلال عمليات البيع والشراء للأسلحة بمختلف أنواعها.

6.3– السرقة: يقصد بها أخذ أموال العامة خفية وممارسات وسلوكيات محرمة ومدانة شرعا وقانونا، وتقع السرقات عادة على الأموال النقدية أو المواد والأشياء العينية العائدة للدولة أو المؤسسات والهيئات الخاصة، بحيث يتم السطو عليها واستغلالها بطريقة غير مشروعة.

7.3– تجارة المخدرات: لقد باتت تجارة المخدرات عملية مربحة لغاية ووسيلة لزيادة الثراء عند العديد من المفسدين أو لسد العجز المالي في موازنات بعض الدول، وتشمل تجارة المخدرات الذين يزرعون المواد المضرة والقائمين على تسويقها محليا وكذا المنظمات والمؤسسات الدولية المتاجرة بالمخدرات على المستوى الدولي.

8.3– المحسوبية: أي تنفيذ أعمال لصالح فرد أو جهة ينتمي لها الشخص مثل حزب أو عائلة أو منطقة...الخ، باستعمال النفوذ دون وجه مستحق.

4– أشكال الفساد: يقسم الفساد إلى نوعين:[1]

1.4– الفساد الصغير(العادي): والذي يتمثل في الرشاوى الصغيرة والمنتشرة عن الموظفين الصغار والمسؤولين الحكوميين من ذوي الرواتب المحدودة بهدف زيادة دخولهم.

2.4– الفساد الكبير(الشامل): ويتمثل بقيام القادة السياسيين وكبار المسؤولين بتخصيص الأصل العام للاستخدام الخاص، واختلاس الأموال العامة، والدخول في رشاوى الصفقات التي تتضمن مبالغ مالية وصفقات وعقود كبيرة.

5– أسباب الفساد و دوافعه: لقد ساهمت جملة من الأسباب السياسية والاقتصادية إلى انتشار الفساد وتتمثل في الآتي:

1.5– الأسباب السياسية: هناك العديد من الأسباب السياسية نوجز منها:[2]

– سيادة بعض القوانين والصلاحيات التي تمنح مسؤوليات مباشرة لموظفي القطاع العام لإقرار منح بعض الخدمات العامة، أوسن قوانين وتشريعات معينة خاصة فيما يتعلق بإعطاء التراخيص وإعطاء متخلف الوثائق الرسمية؛

– عدم شفافية القوانين المتعلقة بالفساد، وهذه الصفة تنعدم كثيرا في الدول النامية، وهذا ما يساعد على انتشار الفساد؛

– توافر حصانة لدى كبار الموظفين ورجال السياسة، تحميهم من الملاحقة والمساءلة، وهذا يخل بمبادئ وآليات الحكم الراشد والديمقراطية ويساعد على تفاقم الفساد؛

– التنافس على السلطة السياسية حيث أن الحكام يسعون للوصول إلى السلطة بأي طريقة، فلا يهمهم دفع الرشاوى، بل اهتماماتهم تنحصر بالفوز بأكبر الأصوات والحصول على أعلى المناصب؛

– تزاوج السلطة السياسية مع الثروة بمعنى أن رجال السياسة في فترة حكمهم يسعون إلى إقامة علاقات اقتصادية مع رجال الأعمال والمال للحصول على اكبر المنافع؛

---

[1] – محمد الصيرفي، **الفساد بين الإصلاح والتطوير الإداري**، مؤسسة حورس الدولية، الطبعة الأولى، الإسكندرية، مصر، 2009، ص: 32.

[2] – بشرى براهمية ، **الحكم الراشد ومكافحة الفساد الإداري (دراسة حالة الجزائر)**، (مذكرة ماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص السياسة العامة والإدارة المحلية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2012– 2013)، ص: 15.

– غياب الحريات ونظام الديمقراطية في المؤسسات المعنية؛

– ضعف الإعلام والرقابة.

2.5– الأسباب الاقتصادية: من أهم الأسباب الاقتصادية المؤدية للفساد ما يلي:[1]

– عدم تحقيق التساوي والتوازن في توزيع الموارد الاقتصادية، وهذا يؤدي إلى الاختلال في توزيع الدخل؛

– سيطرة القطاع الخاص على القطاع العام، من خلال بيع المؤسسات الحكومية للشركات الخاصة الوطنية أو الأجنبية؛

– الفقر، فهو عامل من الصعب إنكار صلته بالفساد، لاسيما في رشوة صغار الموظفين من ذوي الدخول المتواضعة؛

– شدة المنافسة الدولية بين الشركات الكبرى، مما يؤدي إلى الجاسوسية الاقتصادية خاصة في مجال الصناعة.

ثانيا: الآثار الاقتصادية للفساد: إن لظاهرة الفساد أثار سلبية على الوضع الاقتصادي في الدول النامية يمكن إبراز أهمها في التالي:[2]

– زعزعة الاستقرار الاقتصادي حيث أن انتشار الفساد في القطاع الخاص يؤدي إلى زيادة تكلفة العمل من خلال زيادة المدفوعات غير المشروعة؛

– عرقلة النمو وزيادة الفقر والعجز عن مكافحته، لأن مساعدة الفقراء تتطلب تحويل الموارد العامة إلى أنشطة تصب في إطار تعزيز النمو؛

– زيادة نسبة البطالة لضعف الدورة الاقتصادية والإنتاج الوطني بسبب هدر الثروة العامة في عمليات الفساد؛

– هروب المستثمرين المحليين للاستثمار في الخارج وعزوف الاستثمار الأجنبي عن الاستثمار داخل البلاد نتيجة العراقيل الإدارية وارتفاع تكلفة الاستثمارات نتيجة دفع الرشاوى؛

– الحد من المنافسة المشروعة بين الأشخاص في القطاع الخاص؛

– تعطيل أسس الاقتصاد الحر المعتمدة على المنافسة في تقديم أفضل الخدمات والعروض والأسعار، إذ يصبح هم القطاع الخاص تأمين موارده بطرق غير مشروعة من خلال التعامل مع المفسدين ودافعي الرشاوى؛

---

[1] – نفس المرجع، ص ص: 16، 17.

[2] – باديس بوسعيود، **مأسسة مكافحة الفساد في الجزائر (1999– 2012)**، (مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، تخصص التنظيم والسياسات العامة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، الجزائر، 2015)، ص ص: 57، 58.

– يشكل الفساد عبئا اقتصاديا كبيرا فيؤدي إلى شح فرص العمل وعدم العدالة في منحها وحدوث خلل بين عروض العمل وتوزيع الإنتاج، ومخالفة قواعد المنافسة، وأعباء إضافية على المستهلك، وعدم التوازن بين نوع وسعر السلعة؛

– الفساد هو المسبب الرئيسي للفقر وأكبر عامل يحول دون محاربة الفقر في كثير من الدول، وهو ما يزيد الأمر تعقيدا لأن كل منهما يغذي الأخر؛

– الفساد يهدد التنمية والتقدم، ويعوق عملية التنمية المستدامة؛

– يؤثر الفساد على الإنفاق العام وميزانية الدولة حيث يؤدي إلى زيادة الإنفاق العام في المجالات الأقل أهمية على حساب الخدمات الأساسية التي يحتاجها أفراد المجتمع.

ثالثا: وسائل مكافحة الفساد

هناك سبل مختلفة لمكافحة الفساد إذ نجد أنها تتبع ثلاث توجهات أساسية تتمثل في المعالجة الإدارية والقانونية، والمعالجة الإعلامية، والمعالجة عن طريق الإصلاح المؤسسي وترشيد السياسات الاقتصادية، وهو ما نتناوله على النحو التالي:[1]

1– المعالجة الإدارية والقانونية: إن تعقد ظاهرة الفساد وتغلغلها في كافة جوانب الحياة يقتضي سن قوانين صريحة وواضحة وتنظيمات إدارية متطورة، وكذا إنشاء مؤسسات وأجهزة تنفيذية ورقابية عالية الكفاءة تساندها إرادة سياسية حازمة، وذلك لزيادة احتمالات كشف الفساد ومعاقبة المتورطين فيه في إطار حكم القانون.

2– المعالجة الإعلامية: تعتمد هذه المعالجة على سبل تعزيز الشفافية في أعمال الأجهزة والهيئات الحكومية وتعميق الوعي لدى كافة المواطنين منظمات المجتمع المدني بشأن عمليات اتخاذ القرار وانتهاج السياسات ذات الأثر في الأوضاع الاقتصادية، والهدف من ذلك هو خلق قوى ضاغطة محلية أو دولية لتحسين أداء الحكم وترشيد السياسات والكشف عن كل صور الفساد ومحاربتها، وهنا تبرز أهمية دور المجتمع المدني بما في ذلك وسائل الإعلام والأحزاب السياسية، ودور البحوث والنشر في توسيع نطاق الشفافية والمساءلة في النشاطات الممارسة من طرف السلطة، كذلك إعطاء الحرية للصحافة وتمكينها من الوصول إلى المعلومات وعمل تحقيقات للكشف عن قضايا الفساد.

[1] – نزيه عبد المقصود محمد مبروك، مرجع سابق، ص: 135– 140.

3- المعالجة عن طريق الإصلاح المؤسسي وترشيد السياسات الاقتصادية: وذلك من خلال إصلاح مؤسسات الحكم وإرساء قواعد المساءلة العامة، فضلا عن ترشيد السياسات بما يتلاءم مع المصلحة العامة، من خلال إصلاح الإطار المؤسسي لوضع السياسات المالية والنقدية، ووضع الأسس السليمة لإدارة المال العام وفقا لمبادئ الشفافية والمساءلة والرقابة الفعالة من جانب المجالس التشريعية، إضافة إلى ذلك وضع الركائز السليمة لترشيد العلاقة بين أجهزة الدولة والقطاع الخاص بما يحفز المواطنين لإدارة الأعمال وفق قواعد السوق.

إضافة إلى ما سبق ذكره بخصوص مكافحة الفساد، يقر تقرير صندوق النقد الدولي بعدم وجود وصفة تصلح لجميع الدول، ويؤكد على وضع منهج شامل، حيث يحدد التقرير أربع نقاط أساسية لوضع استراتيجيات للتحقيق من الفساد تتمثل في الآتي:[1]

- الشفافية مطلب أساسي: يتعين على الدول اعتماد المعايير الدولية لشفافية المالية العامة والقطاع المالي، ودعم الحكومات للمعايير الدولية لشفافية ملكية الشركات، وكذا حرية الصحافة الدور الأساسي في الكشف عن ممارسات الفساد؛
- من أجل تعزيز سيادة القانون، يجب أن يكون هناك تهديد مؤكد بالملاحقة القضائية، وعملية التنفيذ يجب أن تستهدف القطاع الخاص أيضا، وإنشاء مؤسسات متخصصة جديدة في حال ما كانت المؤسسات الموجدة بالفعل فاسدة، وكذا وضع إطار فعال لمكافحة غسيل الأموال بتقليل غسل عائدات الفساد إلى أدنى حد؛
- الإفراط في التنظيم يولد البحث عن الريع الذي يخصص بناء على تقدير المسؤولين العموميين ويجب القضاء عليه، فإلغاء القيود التنظيمية والتبسيط هما حجر الزاوية في استراتيجيات مكافحة الفساد بكفاءة؛
- يقتضي الأمر وضع إطار قانوني واضح، ومع هذا فلا جدوى من وضع أفضل الأطر ما لم تطبق، والتطبيق يعني وجود مؤسسات فعالة، إضافة إلى اتسام المسؤولين العموميين بالكفاءة واستقلاليتهم عن التأثير الخاص والتدخل السياسي، وللقيادة دور أساسي حاسم، فيجب أن يكون القادة أنفسهم أمثلة يحتذى بها وأن يضمنوا اتخاذ إجراء حاسم عند الحاجة.

المطلب الثاني: الإصلاح الإداري والإصلاح المؤسسي

تهدف سياسات الإصلاح في مجملها إلى تغيير الوضع الاقتصادي من حالة متدهورة إلى حالة أفضل، لزيادة الأداء والفعالية في الإنتاج والتسيير، بهدف تحسين المستوى العام للاقتصاد، ومن بين الإصلاحات التي تسعى

[1] – تقرير صندوق النقد الدولي، **مكافحة الفساد مطلب أساسي لتحقيق النمو والاستقرار الاقتصادي الكلي**، نشرة الصندوق الالكترونية، 11 ماي 2016، ص: 02.

الدول النامية إليها التي تمس الجانبين الإداري والمؤسسي والتي تعتبر من أبرز محاور الجيل الثاني من الإصلاحات الاقتصادية.

أولا: الإصلاح الإداري

الإصلاح الإداري مرتبط بتطور أنشطة الدولة ومهامها، فكلما تطورت الدولة نمت الإدارة، وبرز الإصلاح الإداري كأحد عوامل تطور الدول وتقدمها.

1- مفهوم الإصلاح الإداري: هو كل العمليات الهادفة إلى إعداد أجهزة الإدارة في الدولة بما في ذلك الأفراد والمعدات والوسائل إعدادا علميا لتحقيق الدور الاستراتيجي للجهاز، ويهدف بالأساس إلى تنظيم الجهاز الإداري لتحقيق أهداف السياسة العامة للدولة بكفاءة وفعالية ومن خلال التغيير الشامل في سلوكيات العاملين وفهمهم وبشكل يؤكد مفهوم الوظيفة العامة كخدمة أولا ومن ثم يمتد ليشمل الجوانب الهيكلية والتشريعية لإحداث التغيرات السلوكية وتثبيتها.[1]

ويمثل الإصلاح الإداري مقوما رئيسيا لنجاح خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية ولا يمكن تحقيقه دون إجراء إصلاح شامل في الجهاز الإداري وهذا متوقف على ما يحدث من إصلاح وتنمية للجوانب المجتمعية الأخرى وجوهرة عملية الإصلاح هو إحداث تغيير يتم حصر نطاقه وتحديد مراحله تبعا لأوضاع الدولة المعنية وظروفها وإيديولوجيتها.[2]

2- أهداف الإصلاح الإداري: إن عملية الإصلاح الإداري تهدف إلى تحقيق الأهداف التالية:[3]

- مواءمة الإدارة العامة مع مهام الدولة وإشباع حاجات المواطنين؛

- تحديث وتجديد الإدارة العامة على جميع مستوياتها وفي جميع أبعادها البنيوية والوظيفية بما يساهم في القضاء على المشكلات التي تواجهها؛

- التغلب على المشكلات السياسية والاقتصادية والتنموية والتنظيمية التي تعاني منها الإدارة العامة باقتراح الحلول الملائمة لها؛

- مواكبة الإدارة العامة لمستجدات التحديث من أجل تحقيق غايات الكفاية الإدارية ومعالجة الانحرافات ومحاربة الفساد، والقضاء على التعقيدات والعيوب المرضية.

---

[1] - محمد الصيرفي، مرجع سابق، ص: 64.

[2] - محمد أحمد سيد أحمد الحاج، **الإصلاح بين النظرية والتطبيق دراسة حالة وزارة العمل والخدمة العامة وتنمية الموارد البشرية**، (مذكرة ماجستير في الإدارة العامة، كلية الدراسات العليا، جامعة الخرطوم، السودان، 2006)، ص: 28.

[3] - سامي محمود أحمد البحيري، **مداخل الإصلاح الإداري (التطوير التنظيمي و التدريب وتقييم الأداء)**، (مذكرة ماجستير، الأكاديمية العربية البريطانية للتعليم العالي، لندن، المملكة المتحدة، 2011)، ص: 42.

3- إستراتيجيات الإصلاح الإداري: ويمكن تلخيص أهم الإستراتيجيات في مجال الإصلاح الإداري على النحو التالي:

1.3- إستراتيجية التركيز على النواحي الهيكلية والتنظيمية: تنطلق هذه الإستراتيجية من افتراض الثقة بالإدارة، وتحقيق الكفاءة في عمل الأجهزة الحكومية، ويلزم لتحقيق الكفاءة الإدارية تقليل عدد الأجهزة المتشابهة في العمل وفي الاختصاصات، وتجميع المتشابه منها تحت مظلة واحدة مما يقلل من النفقات ويساعد على تحسين عملية التنسيق، لذلك فإن التركيز وفق هذه الإستراتيجية الإصلاحية يكون على زيادة الكفاءة و ينطلق من افتراض الثقة بالحكومة وموظفيها، وبقدرة الجهاز الإداري على إصلاح نفسه بنفسه، وأن المطلوب هو تحسين صورة الأداء، وزيادة قدرة الأجهزة الإدارية وتأكيد أهمية المساءلة، ولتحقيق النتائج المرجوة وفق هذه الإستراتيجية يستلزم الاستعانة بالمتخصصين والخبراء في العلوم الإدارية، إذ أن التعاون بينهم وبين المسؤولين عن إدارة هذه الأجهزة ضروري لتحقيق الإصلاح،[1] ويمكن تحديد خصائص هذه الإستراتيجية الإصلاحية على النحو التالي:

الجدول رقم (01-02): خصائص إستراتيجية الإصلاح الهيكلي

الهدف من الإصلاح	**تحقيق الكفاية الإدارية**
المدخل لتحقيق الإصلاح	**تطبيق ومراعاة مبادئ الإدارة العلمية في التنظيم**
النتائج الملموسة	**هياكل تنظيمية جديدة وقواعد وإجراءات عمل جديدة**
أصحاب الدور الرئيسي في عملية الإصلاح	**الخبراء و المستشارين والإداريين**
المؤيدون لهذا النهج في الإصلاح	**الجمعيات الإدارية المتخصصة**

المصدر: محمد الصيرفي، **الفساد بين الإصلاح والتطوير الإداري**، مؤسسة حورس الدولية، الطبعة الأولى، الإسكندرية، مصر، 2009، ص: 104.

2.3- إستراتيجية الإصلاح من خلال إنشاء أجهزة التفتيش والرقابة: تركز هذه الإستراتيجية على:

- التقليل من نفقات الأجهزة الإدارية والحد من الهدر والإسراف؛

- الحيلولة دون استغلال الوظيفة العامة لأغراض خاصة.

ومن آليات هذه الإستراتيجية تفعيل إجراءات تحصيل الديون الحكومية وتدقيق إجراءات الصرف للنفقات من خلال أجهزة رقابية متخصصة، وتنطلق هذه الإستراتيجية من موقع أقل ثقة بالجهاز الإداري من الإستراتيجية السابقة التي ترى أن المشكلة تكمن في الإجراءات والهياكل الإدارية، أكثر منها مشكلة في سلوك العاملين، وقد يترتب على انتهاج هذه الإستراتيجية تدنى الروح المعنوية للعاملين بسبب الإجراءات الرقابية، مما يؤثر سلبيا على سرعة الانجاز وتزايد دور الوحدات الاستشارية التي تعمل على التأكد من سلامة الإجراءات المتبعة في الإنفاق،

[1]- محمد الصيرفي، مرجع سابق، ص: 102- 104.

كما يشكك البعض بأن تكاليف تطبيق هذه الإجراءات يفوق ما يتم توفيره من هدر للأموال،[1] ويمكن تلخيص أهم خصائص هذه الإستراتيجية على النحو التالي:

الجدول رقم (01-03): خصائص إستراتيجية الرقابة والتفتيش

الهدف من الإصلاح	**الاقتصاد في الإنفاق**
المدخل الرئيسي لجهود الإصلاح	**التأكد من عدم وجود مخالفات**
النتائج الرئيسية المتوقعة	**الوصول للمعلومات عن واقع سير العمل من خلال عمليات التحقيق والمراجعة و التدقيق**
المؤيدون لهذه الإجراءات	**السلطة التشريعية انطلاقا من دورها الرقابي على الجهاز الإداري**

المصدر: محمد الصيرفي، **الفساد بين الإصلاح والتطوير الإداري**، مؤسسة حورس الدولية، الطبعة الأولى، الإسكندرية، مصر، 2009، ص: 106.

3.3- إستراتيجية اعتماد الشفافية والوضوح: تؤكد هذه الإستراتيجية على أهمية التأكد من أن ممارسات العاملين في الأجهزة الإدارية تتفق مع الأعراف المهنية، ومع معايير وأخلاقيات السلوك العام، من خلال إتاحة المجال والفرص للجمهور، ووسائل الإعلام، وجماعات المصالح، إن من شأن ذلك أن يعزز الثقة بالجهاز الإداري،[2] ويمكن تلخيص أهم خصائص هذه الإستراتيجية الإصلاحية على النحو التالي:

الجدول رقم (01-04): خصائص إستراتيجية اعتماد الشفافية والوضوح

الهدف من الإصلاح	**تحقيق العدالة**
المدخل لتحقيق الإصلاح	**تعريف المواطنين بحقوقهم**
النتائج الرئيسية المتوقعة	**توفير مزيد من المعلومات والتميز بالشفافية**
المشاركون الرئيسيون في جهود الإصلاح	**وسائل الإعلام، جماعات الضغط، وأفراد الجمهور**
المؤيدون لهذه الإجراءات	**البرلمان و القضاء**

المصدر: محمد الصيرفي، **الفساد بين الإصلاح والتطوير الإداري**، مؤسسة حورس الدولية، الطبعة الأولى، الإسكندرية، مصر، 2009، ص: 107.

4.3- إستراتيجية تحرير الإدارة العامة من بعض المسؤوليات: يرى أنصار هذه الإستراتيجية أن المشكلة الأساسية في الجهاز الإداري تتمثل في الروتين المعقد وبطء الإجراءات، وعدم الاهتمام بالمواطنين، وضعف الأداء مقارنة مع القطاع الخاص، ومن هذا المنطلق يرون وجوب إعطاء مزيد من الصلاحيات للموظفين، وإتباع المركزية في الإدارة، تؤدي هذه الإستراتيجية إلى رفع معنويات العاملين وتقوية سلطات الأجهزة الإدارية التنفيذية وزيادة كفاءة الإدارة وفعاليتها،[3] ويمكن تلخيص خصائص هذه الإستراتيجية على النحو التالي:

[1] - نفس المرجع، ص: 104- 106.
[2] - نفس المرجع، ص: 107.
[3] - نفس المرجع، ص: 108.

الجدول رقم (01–05): خصائص إستراتيجية أسلوب الإدارة

الهدف من الإصلاح	**تحسين مستوى الأداء**
المدخل لتحقيق الإصلاح	**إيجاد معايير واضحة للأداء**
النتائج الرئيسية المتوقعة	**المنجزات الملموسة على ارض الواقع**
المشاركون الرئيسيون في جهود الإصلاح	**الموظفون، جماعات العمل**
المؤيدون لهذه الإجراءات	**القيادات العليا**

المصدر: محمد الصيرفي، **الفساد بين الإصلاح والتطوير الإداري**، مؤسسة حورس الدولية، الطبعة الأولى، الإسكندرية، مصر، 2009، ص: 108.

ثانيا: الإصلاح المؤسسي

عند الحديث عن الإصلاح المؤسسي يقودنا الأمر إلى التعرف على الاقتصاد المؤسسي، الذي يهتم بدور المؤسسات في النشاط الاقتصادي والوصول للكفاءة الاقتصادية وتشكيل السلوك الاقتصادي، حيث يؤكد على أهمية دراسة المؤسسات ووجهات نظر الأسواق بشكل واسع والتفاعلات المختلفة بين الأفراد والمؤسسات في المجتمع مما يؤدي بدوره إلى وضع أفضل لأفراد المجتمع وللدولة ككل سواء على المستوى المحلي أو الدولي.

1– تاريخ الفكر المؤسسي: رغم تعدد المحاولات التي سعت إلى تضمين الأبعاد المؤسسية في الفكر الاقتصادي خاصة في إطار المدرسة النيوكلاسيكية، إلا أنها كانت تتم بشكل غير صريح وذلك نتيجة للإفرازات التي انطلقت منها المدرسة النيوكلاسيكية نفسها والتي تمثلت في الإتاحة الكاملة للمعلومات، ووجود عدد لانهائي من الشركات والأفراد في السوق وحرية الدخول والخروج من السوق ومن هنا ابتعد هذا الوصف عن الواقع لأنها افترضت أن الأسواق في اتجاه نحو التوازن الدائم وقد أدى هذا القصور في نظرة المدرسة النيوكلاسيكية إلى ظهور الفكر المؤسسي، حيث أن ترسيخ مصطلح الاقتصاد المؤسسي يرجع أساسا إلى مدرسة الاقتصاد الجديد خلال النصف الأول من القرن العشرين، و لا يمكن القول أن مفكرو المدرسة المؤسسية قد نجحوا في توجيه الفكر الاقتصادي نحو نتيجتين أساسيتين: أن المؤسسات تمثل عنصرا مستقلا، وهي السبب الأول للنمو.[1]

ويمكن تعريف المؤسسات على أنها قواعد اللعبة في مجتمع ما، أو القيود التي وضعت إنسانيا والمحددة للشكل التفاعل البشري، وحسب دوغلاس نورث أيضا يقصد بالمؤسسات " القيود الرسمية (القوانين، الدساتير)، وغير رسمية (العادات و التقاليد)، السياسات الحكومية (التنفيذ والعقاب) والتي تحدد التفاعلات بين المتعاملين الاقتصاديين".[2]

[1] - زكريا دمدوم، مرجع سابق، ص: 71.

[2] – أمين حواس، فاطمة الزهراء زرواط، **المؤسسات والنمو**، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد 13، جامعة تيارت، الجزائر، 2015، ص: 142.

وخلاصة الفكر المؤسسي تتمثل في محاولة تحديد دور المؤسسات في تعزيز/ إعاقة النمو الاقتصادي، ولقد مرَّ الاقتصاد المؤسسي بمرحليتين وهما المدرسة المؤسسية القديمة ومدرسة الاقتصاد المؤسسي الجديد، هذه الأخيرة التي تمثل توجه بحثي حديث نسبيا لتحليل العديد من قضايا التنمية يؤكد على الأدوار الاقتصادية التي تلعبها المؤسسات ويسعى إلى تقديم فهم أفضل وأكثر واقعية لعمل النظام الاقتصادي مستعينا بتحليلات العلوم الاجتماعية الأخرى، فهو يدرس العديد من الموضوعات الاقتصادية مع إدخال الجانب المؤسسي في التحليل، وعلى خلاف المدرسة القديمة، إن الاقتصاد المؤسسي الجديد لا يرفض النظرية النيوكلاسيكية وإنما يرفض فقط بعض فروضها الغير واقعية وعلى رأسها نجد توفر المعلومات والحقائق الكاملة، غياب تكلفة المعاملات، الرشادة التامة لدى الأفراد، انعدام تأثير القوى التاريخية والثقافية والقيم الدينية أو ما يعرف بالمؤسسات غير رسمية.[1]

2- دور المؤسسات في التنمية الاقتصادية: تلعب المؤسسات دور أساسي وفعال في بناء إستراتيجية التنمية، ومواجهة التحديات الداخلية والخارجية لإخفاقات التنمية وتحقيق مستويات مرتفعة من الداخل، بالإضافة إلى النتائج التالية: [2]

- وجود علاقة بين المؤسسات وتحقيق مستويات مرتفعة من التنمية الاقتصادية على الصعيد العالمي في ظل مؤسسات ذات نوعية جيدة وقوية؛

- وجود صلة بين محددات التنمية، بحيث نجد أن المؤسسات لها تأثير ايجابي على التكامل الاقتصادي؛

- تعزيز المؤسسات الجيدة يحقق زيادات كبيرة في دخل الفرد؛

- تساهم المؤسسات في تحفيز واستقطاب الاستثمارات وخاصة الأجنبية وما يصاحبه من نقل التكنولوجيا والتأثير المباشر على التنمية وارتفاع مستويات الدخل؛

- تكرس المؤسسات رفع الأداء الاقتصادي من حيث الإنتاج، التوزيع، التبادل وبالتالي تحقيق النمو من جهة ولها دور محوري في توزيع الدخل بين الأفراد والجماعات داخل المجتمع من جهة أخرى؛

- تساعد المؤسسات الجيدة على الوقاية من صدمات تقلبات النمو، واستقرار الاقتصاد على المستوى الكلي بشكل عام.

---

[1] - زكريا دمدوم، مرجع سابق، ص: 72.

[2] - بلقاسم أحمد، **نوعية المؤسسات و جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر**، (أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، جامعة وهران، 2012- 2013)، ص: 81.

ومما سبق، فإن المؤسسات محدد أساسي لعملية التنمية من خلال تحقيقها للكفاءة الاقتصادية في المجتمع، بتوفير الفرص المتكافئة ورفع المشاركة في الحياة الاقتصادية بتحفيز الاستثمار في رأس المال، وكذا تطوير مسار التنمية البشرية.

3- دور الإصلاح المؤسسي في دعم الإصلاحات الاقتصادية: يتمثل الدور الذي يلعبه الإصلاح المؤسسي في دعم الإصلاحات الاقتصادية والتصدي للفساد فيما يلي:[1]

- الإصلاحات القضائية لكفالة النزاهة والاستقلال وبناء القدرات؛

- إصلاح الخدمة المدنية والإصلاحات المؤسسية الأخرى لتحسين تدفق المعلومات وزيادة حوافز الأمانة وحسن الأداء في الوقت الذي تثبط فيه عدم الأمانة؛

- تبسيط نظم الضرائب والقواعد التنظيمية؛

- استخدام المزادات ومخططات العطاءات التنافسية، والآليات التنظيمية المستندة إلى السوق حيثما أمكن لتقليل الانتساب البيروقراطية؛

- تدعيم مؤسسات المجتمع المدني، بما في ذلك وسائط الإعلام، والمنظمات غير الحكومية والجماعات الجماهيرية الأخرى؛

- تدعيم قوانين تمويل الحملات والأحكام الخاصة بتضارب المصالح.

المطلب الثالث: تقليل الفقر وتعزيز التنمية المستدامة

اهتمت الكثير من الدول والمنظمات والهيئات الدولية بالتنمية المستدامة وخاصة بعد انتشار الجوع والفقر والجهل وانتشار الإرهاب، لذا بدأ سعي الدول حثيثا نحو وضع الخطط من أجل تحسين عملية التنمية البشرية، ووضع السياسات التي تهدف إلى التركيز على تحسين معدلات النمو الاقتصادي وتقليل حجم الفساد والعنف وتقليل الفقر.

أولا: مفهوم الفقر والتنمية المستدامة

يعد موضوعي الفقر والتنمية المستدامة من المواضيع التي تكتسب أهمية خاصة على الصعيدين العالمي والمحلي كونهما يرتبطان مع بعضهما بطريقة تلقائية ويهتمان بشكل مركز بالمستوى المعيشي للعنصر البشري وكيفية تهيئته

[1] - على عبد القادر علي، **مؤشرات قياس الفساد الإداري**، جسر التنمية، سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الدول العربية، المعهد العربي للتخطيط، العدد 70، فيفري 2008، ص: 13.

ورفعه والنهوض به بشكل دائم، وسيتم في هذا العنصر التعرف على مفهوم كل من الفقر والتنمية المستدامة والرتباط بين المصطلحين.

1- مفهوم الفقر: عُرف الفقر في نهاية القرن التاسع عشر على أنه كمية المبالغ النقدية المقبولة اجتماعيا للحصول على الحد الأدنى الضروري للحياة من أجل البقاء واستمرار الكفاءة البدنية، أما من وجهة نظر علماء الاجتماع فإن الفقر هو ظاهرة نسبية توجد في كافة المجتمعات، وتعكس حالة المجموعة الأقل خطأ بالمقارنة مع باقي فئات المجتمع وبغض النظر عن مستوى الدخل لأي منها، بينما ينظر لها الاقتصاديون على أنها تمثل المجموعة غير القادرة على تلبية الحد الأدنى من احتياجاتها الأساسية التي تمكنها من الحياة الكريمة، وعرف البنك الدولي الفقر على أنه نقص المشاركة في اتخاذ القرارات سواء في نقص إدلاء الأصوات أم في الحقوق السياسية، وهو شعور بالضعف، وهو الميزة الجوهرية للفقر.[1]

2- مفهوم التنمية المستدامة: التنمية المستدامة تعني تزويد الفرد بالخبرات والمعارف والاتجاهات الضرورية وكذلك تعويده على عادات مفيدة، فالمعارف والخبرات وحدها لا تكفي فلابد من أن يتعود الفرد على عادات لها علاقة بالمحافظة على الموارد وخصوصا غير المتجددة وحسن توظيف الدخل والتفكير في الآخرين المحيطين به والتفكير في مستقبل الأجيال التالية، فالتنمية المستدامة ليست مجرد دعوة لحماية البيئة فهي تعني مفهوما جديدا للنمو الاقتصادي، مفهوما يوفر العدل والفرصة للجميع وليس فقط للقلة المحظوظة دون المزيد من التدمير للمصادر المحدودة للعالم وقدرتها على التحمل، والتنمية القابلة للاستمرار هي تنمية تلبي احتياجات الجيل الحاضر دون الحد من إمكانية تلبية احتياجات أجيال المستقبل.[2]

3- الارتباط بين مفهومي الفقر والتنمية المستدامة: ترتبط التنمية مع الفقر بعلاقة عكسية فكلما زاد التقدم والتطور كلما قل الفقر والحرمان في المجتمع، إذ أن القضاء على الفقر عن طريق مكافحته بمختلف السبل يهيئ القاعدة والأساس المتين الذي تقوم عليه المرتكزات الأساسية للتنمية المستدامة، حيث أن نجاح الأخيرة مرهون بما يؤول إليه تنفيذ السياسات المضادة للفقر، فمثلا إذا نجحت سياسات التشغيل بتهيئة فرص عمل جديدة للعاطلين، فإن هذا يعني تأمين حد معين من الدخل يضمن الحياة الكريمة لهم، وإذا نجحت السياسة المالية في تنظيم الإنفاق الحكومي لصالح الفقراء عن طريق تأمين التخصيصات المالية المطلوبة للإنفاق على الصحة والتعليم، فإن هذا يعني زيادة معدل العمر المتوقع وزيادة أعداد المتعاملين في المجتمع المعني، وهكذا بالنسبة لبقية

[1] – حنان عبد الخضر هاشم، مها علاوي راضي، **سبل مواجهة الفقر وأثرها في تعزيز التنمية المستدامة في العراق**، مجلة الفري للعلوم الاقتصادية والإدارية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الكوفة، العراق، السنة الثامنة، العدد 25، ص: 168.

[2] – رواء زكي يونس الطويل، **التنمية المستدامة والأمن الاقتصادي في ظل الديمقراطية وحقوق الإنسان**، دار زهران للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2010، الأردن، ص: 15.

السياسات، وبالتالي فإن كل ما يتحقق من معالجة لظاهرة الفقر يسهم في تدعيم الركائز الأساسية للتنمية المستدامة التي تعد بحد ذاتها عملية تحاول تامين ديمومة الحاجات الأساسية للأجيال الحاضرة والمستقبلية.[1]

ثانيا: سياسات وبرامج الإقلال من الفقر

تتمحور معظم سياسات الإقلال من الفقر حول تأسيس شبكات للضمان الاجتماعي لحماية الفقراء من الصدمات الخارجية والداخلية، كما تشمل على برامج للأشغال العامة وبرامج للتحويلات النقدية والعينية وهي كالتالي:

1- شبكات الضمان الاجتماعي: في غياب شبكات فعالة للضمان الاجتماعي يتعرض الفقراء أكثر من غيرهم للمعاناة من الأزمات، ومن ثم فإن تأسيس شبكات للضمان الاجتماعي بطريقة منهجية وكجزء من خطة تنموية بعيدة المدى يمثل السبيل الأنجع لحماية الفقراء عند حدوث الأزمات، حيث توفر هذه الشبكات ضمان استمرار عملية التنمية وعدم توقفها عند وقوع الأزمات وتحول دون لجوء الفقراء للتخلص من أصولهم العينية على قلتها لتمويل الاستهلاك الجاري في زمن الأزمات، ومنه فإنه يمكن النظر إلى شبكات الضمان الاجتماعي على أنها استثمار تنموي طويل الأجل وليس على أنها عبء على الميزانية الجارية للدولة، ويتم تأسيس شبكات للضمان الاجتماعي من طرف الحكومات وفق المبادئ التالية:

- أن تتجاوب شبكات الضمان بطريقة مرنة لاحتياجات الفقراء وأن لا تكون معتمدة بدرجة كبيرة على التصرف الإداري ويعني هذا المبدأ أنه يمكن لهذه الشبكات العمل بمستويات متواضعة خلال الأوقات العادية؛

- أن تتجنب شبكات الضمان توفير الحوافز السلبية كتلك التي تشجع على عدم البحث عن وظائف والركون إلى الاستفادة من تعويضات البطالة وتلك التي تشجع على الاعتماد على الدعم الحكومي لفترات طويلة؛

- أن تكون شبكات الضمان ذات كفاءة بمعنى أن تساوي بين التكلفة الحدية لتوفير الضمان الاجتماعي والعائد الحدي المترتب على رفع رفاه الفقراء مقارنة بالبرامج الاجتماعية الأخرى.[2]

2- برامج الأشغال العامة: يمكن تصميم هذه البرامج استنادا على المبادئ التالية:[3]

- توفير فرص العمل في مشاريع البنيات الأساسية التي تمولها الحكومة؛

---

[1] - حنان عبد الخضر هاشم، مها علاوي راضي، مرجع سابق، ص: 171.

[2] - على عبد القادر على، **الفقر: مؤشرات القياس والسياسات**، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، على الموقع (http://www.arab-api.org)، تاريخ الاطلاع: 2017/03/25، الساعة: 00:54، ص: 13- 15.

[3] - نفس المرجع، ص:15.

– أن يكون العمل في مثل هذه المشاريع متوفر بطريقة مستمرة، على أن تتوسع فرص العمل خلال فترات الأزمات بطريقة تلقائية؛

– أن يتم اختيار مشاريع البنيات الأساسية بواسطة المجتمعات المحلية؛

– أن تقوم الحكومة بمقابلة تكاليف الأجور لكل المشاريع وأن تقوم بمقابلة التكاليف الأخرى في بعض المناطق الفقيرة؛

– أن يتم تحديد الأجر في المشروعات المنفذة بحيث تشجع أولئك المحتاجين لعمل للتقدم للوظائف ولتشغيل بأكبر عدد منهم وتشجيع الآخرين للبحث عن وظائف في قطاعات أخرى ذات أجور مرتفعة نسبيا؛

– ينبغي أن يكون الهدف من المشاريع العامة هو تمكين كل الراغبين في العمل في الحصول على وظائف وبغير ذلك فإن المشروع يكون قد فشل في توفير شبكة للضمان الاجتماعي.

3– برامج التحويلات النقدية والعينية: تهدف هذه البرامج إلى تغطية غير القادرين على العمل ضد المخاطر طويلة المدى المرتبطة بفقدان مصادر الدخول وذلك من خلال التحويلات النقدية والعينية التي تستهدفهم، وتشمل هذه البرامج على نظام المنح الدراسية للأسر وعلى أنظمة التموين بتوفير الغذاء الأساسي للأسر الفقيرة وعلى آليات لتوفير الائتمان لهذه الأسر في ساعات الشدة حتى تمكنهم من الاحتفاظ بأصولهم العينية أو استردادها بعد انقضاء الأزمات، إذا كانوا قد تخلصوا منها بغية تمويل الاستهلاك.[1]

وفي الأخير لقد تم في هذا المبحث عرض محاور الجيل الثاني من الإصلاحات الاقتصادية، والتي تمثلت في مكافحة الفساد، الإصلاح الإداري والإصلاح المؤسسي والتقليل من الفقر وتعزيز التنمية المستدامة، ويمكن الإشارة إلى محور آخر ضمن محاور الإصلاحات الاقتصادية للجيل الثاني المتمثل في الحكم الراشد والذي سوف يتم التطرق إليه في المبحث الموالي بشكل موسع لأنه ضمن متغيرات الدراسة.

[1] – نفس المرجع، ونفس الصفحة.

المبحث الرابع: الإطار المفاهيمي والنظري للحكم الراشد

إن الإخفاقات في تنفيذ السياسات التنموية التي اقترحتها المؤسسات المالية الدولية للدول النامية أدت لانعكاسات سلبية على هذه المجتمعات، وهذا ما دفع بالعديد من الدول النامية إلى محاولة تطبيق الأسلوب الديمقراطي ومحاولة تجسيد الحكم الراشد من أجل تحقيق الفعالية والفاعلية في تجسيد الشؤون العامة والتسيير الجيد للإمكانيات المتاحة، ويعتبر الحكم الراشد من المحاور الرئيسية للإصلاحات الاقتصادية من الجيل الثاني.

المطلب الأول: ماهية الحكم الراشد

الحكم الراشد جاء كطرح جديد لمسألة الحكم وكيفية ترشيده من خلال ضمان السير الحسن للحكومات وتحقيق الاستقرار السياسي والاقتصادي وعلى اعتبار أن عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي تهدف إلى تحقيقها من طاقات وموارد وخبرات كل من الدولة كقطاع عام والقطاع الخاص والمجتمع المدني لتحقيق الأهداف التنموية.

أولا: النشأة والتطورات التاريخية للحكم الراشد

تعود الجذور الفلسفية لظهور مفهوم الحكم الراشد إلى مختلف التصورات الفكرية في العهد القديم والتي عرفتها مختلف الأنظمة البشرية وأبرزها ما يلي:[1]

مصطلح الحكم (Gouvernance)، وظف منذ قرون في لغات متعددة، فقد استعمل في القرن الثاني عشر في فرنسا للإشارة إلى « إدارة شؤون مقاطعة تحت سلطة إقطاعي يدير شؤونها المالية والعسكرية والقضائية نيابة عن الملك »، في حين برز مفهوم الحكم الراشد في العصور الوسطى لدى المؤرخين الانجليز لتمييز مؤسسة السلطة الإقطاعية، وفي سنة 1840 فإن ملك مملكة بيد مونت وسردينيا تشارلز ألبرت استخدام مصطلح (Buon governo) كإطار لحل مشكلة الكساد الاقتصادي وسوء التسيير الذي حل في المملكة آنذاك، غير أن المفهوم ظهر مرة أخرى في الربع الأخير من القرن العشرين في اللغة الانجليزية نهاية عقد الثمانينيات استخدام المصطلح من قبل المؤسسات الدولية (البنك الدولي وصندوق النقد الدولي)، وذلك للتعريف بمعايير السياسة العامة الجيدة للبلدان المطبقة لبرامج وسياسات التعديل والإصلاح التي لم تحقق أهدافها، ولقد تعرضت للنقد لما خلفته من تقشف وتدني في المستوى المعيشي، فإن البديل حسب المؤسسات الدولية يكمن في ترشيد الحكم من خلال الحكم الراشد، وفي بداية تسعينيات القرن الماضي أصبح مفهوم الحكم الراشد متداولا في الأدبيات السياسية والاقتصادية، والجدول التالي يوضح التطورات السياسية لمفهوم الحكم الراشد:

---

[1] – شهيناز ورشاني ، **الحكم الراشد ومتطلبات إصلاح الإدارة المحلية في الجزائر**، (مذكرة ماستر في العلوم السياسية، تخصص سياسة عامة وإدارة محلية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2014– 2015)، ص: 08.

الجدول رقم (01–06): التطورات السياسية لمفهوم الحكم الراشد

الفترة الزمنية	التطورات السياسية لمفهوم الحكم الراشد
1975- 1982	**المرحلة الليبرالية: الحاجة إلى التفكير في الأزمة الاقتصادية، وإعادة صياغة نموذج تنظيمي لها بعد الحرب العالمية الثانية**
1882- 1990	**وفاق (إجماع) واشنطن، أزمة المديونية وبرامج التعديل الهيكلي (سياسات الخصخصة)**
1990- 1995	**التعديلات (الإصلاحات) الليبرالية وعمليات التحول الديمقراطي**
ابتداء من 1996	**الدور المؤسسي الجديد: الإصلاحات السياسية ملتقى الجيل الثاني عبر وضع معايير لترشيد الممارسات الدولية**
ابتداء من 1997	**ما بعد مفهوم الحكم الراشد: إعادة التفكير في نمط العلاقة السائدة بين الاقتصاد والديمقراطية**

المصدر: شهيناز ورشاني، **الحكم الراشد ومتطلبات إصلاح الإدارة المحلية في الجزائر**، (مذكرة ماستر في العلوم السياسية، تخصص سياسة عامة وإدارة محلية، كلية الحقوق و العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2014– 2015)، ص: 09.

ثانيا: أسباب ظهور الحكم الراشد: يمكن إبراز أهم أسباب ظهور الحكم الراشد فيما يلي:[1]

1- العمل على مكافحة الفساد المالي والإداري، حيث أصبحت هذه الظاهرة تتصدر المشاكل التي تعاني منها الدول النامية وحتى المتقدمة، جراء غياب المساءلة والشفافية في تسيير أموال الدولة وشؤون المجتمع؛

2- ضعف مستوى التنمية البشرية وزيادة معدلات الفقر والبطالة في الدول النامية، التي يمثل ظهور مفهوم الحكم الراشد فيها أحد أهم الآليات التي تساعدها على مسايرة التطورات الحاصلة على المستوى الدولي؛

3- العولمة وما تبعها من تطورات في مختلف المجالات، حيث اتسع مجال انتشار مفهوم الديمقراطية وحقوق الإنسان، وتزايد دور المنظمات غير الحكومية، وسرعة انتشار المعلومة على المستوى العالمي نتيجة للتطور التكنولوجي خاصة مع ظهور شبكة الانترنت، وهنا يساعد على تسهيل التواصل على المستوى العالمي؛

4- تراجع دور الدولة، وهو ما ساعد على انتشار الديمقراطية كإيديولوجية جديدة، حيث هناك من الباحثين من يعتبر أن الحكم الراشد هو وليد الديمقراطية، إذ يستوحي مكوناته مفهوم أنه يمثل في محوره نظام للتسيير الديمقراطي؛

5- عدم قدرة الدول النامية على التجاوب مع التطورات التكنولوجية على المستوى العالمي.

ثالثا: مفهوم الحكم الراشد

قدمت العديد من الاجتهادات فيما يتعلق بمصطلح الحكم الراشد ويرجع ذلك إلى اختلاف الميادين وتباين المنظمات الفكرية، وللحكم الراشد عدة تسميات منها: الحكم الصالح أو الجيد، الإدارة الرشيدة، الحاكمية، أسلوب الحكم، إدارة شؤون الدولة و المجتمع ...الخ، وتعنى كلمة الحاكمية أو الحكم في اللغة العربية أفضل الأشياء

[1] – ليلى بن عيسى ، **الحكم الراشد أحد مقومات التسيير العمومي الجديد**، أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 14، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، ديسمبر 2013، ص ص: 201، 202.

بأفضل العلوم أو معرفة الحق لذاته، ومعرفة الخير لأجل العمل به، مثلما تعني العلم والثقة، حيث ورد في القرآن الكريم قوله تعالى: « ولقد آتينا لقمان الحكمة...»،[1] كما تدل كلمة الحكم على العدل.[2]

ويمكن أن نعرض عدة تعريف للحكم الراشد أهمها:

1- تعريف البنك الدولي: الحكم الراشد أنه «ممارسة السلطة في تدبير موارد الدولـــة الاقتصادية والاجتماعية من أجل التنمية ».[3]

ولقد عمل خبراء البنك الدولي على رأسها "دانيال كوفمان (D.Kaufman) وآرت كراي (Aart Kraay) للوصول إلى مفهوم أكثر دقة للحكم الراشد فقدم كوفمان التعريف التالي: "الحكم الراشد يتضمن القواعد، العمليات والممارسات التي تمارس من خلالها السلطة في بلد ما معتمدة في ذلك على التسيير الحسن للمؤسسات، واختيار السياسات وتنسيقها من أجل تقديم خدمات جديدة وفعالة".[4]

2- تعريف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: فقد عرف الحكم الراشد على أنه ممارسة السلطات الاقتصادية والإدارية لإدارة شؤون المجتمع على كافة مستوياته، أي أنه يتكون من الآليات والعمليات والمؤسسات التي من خلالها تستطيع أن تشكل مصالحهم، ويمارسون حقوقهم القانونية، ويؤدون واجباتهم وحل خلافاتهم"، ويركز هذا التعريف على استخدام كل الآليات والطرق القانونية والمؤسسات المدنية لاحترام حقوق الإنسان والمحافظة عليها.[5]

3- تعريف منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية: عرفت الحكم الراشد على أنه "استعمال السلطة السياسية وإجراء الرقابة في المجتمع مع العلاقة، يثير الموارد للازمة لتحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية"، ويركز هذا التعريف على قدرة السلطة السياسية في توفير الإجراءات القانونية والبيئية اللازمة لتمكين الفاعلين الاقتصاديين من تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.[6]

---

[1] – سورة لقمان الآية: 12.

[2] – خيرة بن عبد العزيز ، **دور الحكم الراشد في مكافحة الفساد الإداري وتحقيق متطلبات الترشيد الإداري**، مجلة الفكر، العدد الثامن، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، ص: 318.

[3] – عبد المجيد عبد الحفيظ سليمان، **الحكم الصالح أو الحكم الجيد**، ورقة عمل مقدمة في الملتقى العربي الثاني " الإدارة الرشيدة خيار للإصلاح الإداري والمالي"، القاهرة، مصر، ماي 2008، ص: 219.

[4] – ليلي بن عيسى، مرجع سابق، ص: 199.

[5] – خيرة بن عبد العزيز ، مرجع سابق، ص: 319.

[6] – مصعب عرباوي، **واقع الحكم الراشد في الدول العربية (دراسة تحليلية في المؤشرات السياسية والاقتصادية حالة الجزائر 2000– 2014)**، (مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، تخصص الأنظمة السياسية المقارنة والحوكمة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2014– 2015)، ص: 11.

وكتعريف إجرائي يمكن القول: « الحكم الراشد هو ممارسة السلطة داخل الدولة لإدارة الموارد على جميع المستويات اقتصاديا، وسياسيا، واجتماعيا، ويشمل الدولة والمجتمع المدني والقطاع الخاص والتي تعنى بتطوير المجتمع وبتحقيق تنمية طويلة المدى وذلك في ظل مبادئ الشفافية، المساءلة وسيادة القانون».[1]

وأما الاتجاهات النظرية المفسرة لمواقف الدول النامية نحو مساءلة الحكم الراشد فقد تمثلت باتجاهين رئيسيين:[2]

– الاتجاه الأول: وتعبر عنه المدرسة التبعية، والذي يطرح مفاهيم التبعية الاقتصادية المولدة للتبعية السياسية، والذي ينتهي بفكرة التبعية الفكرية التي تخدم المصالح الاقتصادية للرأسمالية العالمية من خلال تقديم خطاب إيديولوجي يتلاءم مع تلك المصالح.

– الاتجاه الثاني: وتعبر عنه نظرية التعلم والتي لا تستبعد إمكانية قدرة الدول النامية من إضفاء خصوصيتها على أية مفاهيم واردة إليها من الخارج في الفكر والممارسة.

رابعا: أبعاد الحكم الراشد: بالاستناد إلى تعاريف الحكم الراشد يتضح بأن للحكم الراشد أبعاد مختلفة تتمثل في التالي:[3]

1– البعد السياسي: الذي يتعلق بطبيعة السلطة السياسية وشرعيتها وقدرتها على التمثيل الحقيقي وبالسياسة العامة على مستوى الدولة والإنسان وهو مجال اهتمام المنظمات الدولية مثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وأحد شروط التعامل معها.

2– البعد الاقتصادي: الذي يتعلق بالتنمية الاقتصادية والقضاء على الفساد، ويرتبط هذا البعد ببعض المنظمات الدولية مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي.

3– البعد الإداري: الذي ينظر إلى الحاكمية كأساس لإدارة الشركات.

4– البعد الاجتماعي: الذي يهدف إلى توجيه الأهداف الجماعية وانجازها والإصلاح المجتمعي.

المطلب الثاني: معايير وفواعل ومؤشرات الحكم الراشد

يتميز الحكم الراشد بوجود معايير عديدة ومتنوعة يرتكز عليها، إضافة إلى وجود فواعل والتي تكون الإطار العام والذي تتفاعل من خلاله مختلف العناصر الأساسية التي يتوقف عليها، كذلك للحكم الراشد مؤشرات عالمية التي تمكن من قياسه.

---

[1] – نفس المرجع، ص: 12.

[2] – محمد محمود العجلوني، **أثر الحكم الرشيد على التنمية الاقتصادية المستدامة في الدول العربية**، ورقة مقدمة ضمن المؤتمر العالمي التاسع للاقتصاد والتمويل الإسلامي حول النمو والعدالة والاستقرار من منظور إسلامي، تركيا، من 09 إلى 11 سبتمبر، 2013، ص: 05.

[3] – نفس المرجع، ونفس الصفحة.

أولا: معايير الحكم الراشد

يقوم الحكم الراشد على عدة معايير تختلف من بلد إلى أخر، فلا يمكن تعميم أسس الحكم الراشد عبر استخدام معايير موحدة نظرا لخصوصية ثقافة كل مجتمع وكذا الفوارق الموجودة في مستوى التطور الاقتصادي والاجتماعي والسياسي بين الدول، ويمكن عرض معايير الحكم الراشد في النقاط التالية:[1]

1- حكم القانون: بمعنى أن تتسم القواعد القانونية بحكم العدالة، وأن يتم تطبيقها بحياد تام ودون تحيز خاصة بالنسبة للقوانين المتعلقة بحقوق الإنسان، ومن مقتضيات التنفيذ العادل أن يكون هناك سلطة قضائية مستقلة وهيئة شرطة محايدة وآمنة.

2- المشاركة: والمشاركة هنا قد تكون بشكل أو أسلوب مباشر أو من خلال مجالس أو هيئات منتخبة وسيطة، ومن المتعين أن تكون أنواع وأشكال المشاركة معلومة للكافة ومنظمة، وهذا يتطلب أن تكون حريات التفكير وإبداء الرأي والتعبير عنه مكفولة ومنظمة، كما يتطلب من ناحية أخرى أن يتم تنظيم مؤسسات المجتمع المدني وبيان دورها ومسؤولياتها.

3- الشفافية: بمعنى العلم بوضوح عما يتم اتخاذه من قرارات أو تصرفات وهذا يقتضي:

- أن صناعة واتخاذ القرار يتم وفق قواعد محددة سلفا.

- أن المعلومات متاحة وتصل بسهولة ويسر للمتأثرين بهذه القرارات وتنفيذها.

- أن يكون قدر المعلومات المتاحة كاف ومفهوم، ومن خلال وسائل الإعلام المختلفة.

4- بناء التوافق المجتمعي: نظرا لتعدد المصالح والرؤى في المجتمع، لذلك فإنه من المطلوب أن يسعى الحكم الراشد إلى تحقيق قدر عال من القبول والموافقة من أطراف المجتمع على تحديد المصلحة العامة، وأيضا التوافق على أسلوب أو طريقة تحقيقها، وذلك كله في إطار الشاملة وطويلة المدى حول المطلوب من أجل التنمية المستدامة.

5- المساواة والاستيعاب: بمعنى أن يتنامى شعور أعضاء المجتمع جميعهم بلا تمييز بأنهم على قدم المساواة الحقيقية وليس بينهم من هو مستبعد أو يتم تحجيم دوره، ومن ثم يتعين أن تحضى كل الجماعات وخاصة المهمشة أو الأكثر ضعفا بالفرص التي تكفل لهم المحافظة، وأيضا تحسين أحوالها ومصالحها.

[1] - عبد المجيد عبد الحفيظ سليمان، مرجع سابق، ص ص: 220، 221.

6- الفعالية والكفاءة: بمعنى أن يكون نـــاتج العمليـــات وأنشطة المؤسسات يتفق واحتيـاجات المجتمع، وذلك في إطار الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة بما يشمله ذلك من الاستخدام القائم على الاستدامة للموارد الطبيعية وحماية البيئة.

7- المساءلة: بمعنى أن يخضع متخذي القرار سواء في الحكومة أو القطـاع الخـاص أو المجتمع المدني للمساءلة من قبل المجتمع بمؤسساته المختلفة ومن الأفراد المتأثرين بقراراتها.

8- الرؤية الإستراتيجية: بمعنى أن يمتلك القادة وجمهور العامة رؤية طويلة المدى للحكم الراشد والتنمية الإنسانية ومتطلباتها، وذلك بالتوازي مع الفهم الواعي بما هو لازم لهذه التنمية.

ثانيا: فواعل الحكم الراشد

يعتبر تضافر جهود الدولة مع مؤسساتها الرسمية إلى جانب القطاع الخاص أهم سمات تحقيق الحكم الراشد والتي تتمثل أساسا في المكونات الرئيسية للحكم الراشد، وانطلقا مما سبق يتضمن الحكم الراشد ثلاثة ميادين رئيسية متكاملة ومترابطة فيما بينها وهي:[1]

1- الدولة والسلطات المحلية: تعد الدولة بكل مؤسساتها الطرف الرئيسي والفعال في تجسيد مبدأ الحكم الراشد وذلك باعتبارها الجهة القائمة على الإشراف وعلى تحديد ووضع السياسات العامة في البلاد وهذا بواسطة تدخلها في مجال وضع القوانين والتشريعات والنظر في كيفية تطبيقها، وبذلك تستطيع الدولة من وضع الآليات التنظيمية المناسبة لتكريس متطلبات الحكم الراشد.

أما السلطات المحلية فهي تعمل على إشراك المواطنين سواء عبر اللقاءات الدورية مع الممثلين أو عن طريق تلقى انشغالات المواطنين بتشكيل لجان متابعة وإشراف، كما ينبغي عليها أن تكون أكثر شفافية في نشر المعلومات المتعلقة بميزانية الدولة ومشاريعها، وإشراك المواطنين في تحديد الحاجات وتحديد الأولويات التنموية عبر لجان المتابعة، كما يقع عليها عبئ العمل على إشراك الهيئات المحلية ومنظمات المجتمع المدني في المشاريع المحلية لتلاقي المصالح وعدم تعارضها بين السلطة المحلية وهيئات المجتمع المدني.

2- المجتمع المدني: يستطيع المجتمع المدني أن يساهم مساهمة فعالة في تجسيد الحكم الراشد، باعتباره يتكون من مؤسسات غير حكومية، كالنقابـات المهنية والجمعيات ذات الطابع الثقـافي والأحزاب السياسية غير الممثلة في مؤسسات الدولة والجمعيات الخيرية وغيرها، ويمكن أن يساهم هذا المجتمع في توجيه الرأي العام وخلق الوعي الاجتماعي بضرورة حمـاية الطبقات الهشة من المجتمع والدفاع عن الفئـات المحرومة المهمشة وإدمـاج الشباب في مسارات التنمية وتنظيم المهن المختلفة، بالإضافة إلى ذلك يستطيع المجتمع المدني أن يكون مراقبا لأداء وعمل

[1] - شهيناز ورشاني، مرجع سابق، ص: 21، 22.

الأجهزة الرسمية عند قيامها بالسياسة العامة والذي يتطلب اعتمادا مبدأ الشفافية في كل مجالات تدخلها، وهذا ما يمكن أن يحول هذه المنظمات المدنية إلى الأنموذج المستقبلي المراد بناؤه في إطار مبادئ الحكم الراشد، ويتحقق ذلك بمشاركة كل الفاعلين في صياغة اتفاقية للحد من حجم الإجراءات البيروقراطية وكذلك الإجراءات السلبية التي تؤثر على العملية التنموية وتعرقل تطوير المجتمع وترقيته.

3- القطاع الخاص: من الضروري أن يكون للقطاع الخاص دورا هاما في تكريس الحكم الراشد خاصة في الدول التي تحتاج إصلاح في منظومتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، حتى أن القطاع الخاص أصبح شريكا أساسيا للدولة، بحيث أن هذا القطاع يستطيع توفير المال والخبرة والمعرفة لتجسيد عمليات التنمية إلى جانب أجهزة الدولة الرسمية ومنظمات المجتمع المدني في مجالات مختلفة كالتعليم والصحة، كما يمكن للمواطنين من المساهمة في بناء الحكم الراشد عند بلوغهم لدرجات راقية من الوعي السياسي والحضاري اللازم لإقامته.

ثالثا: مؤشرات الحكم الراشد

قام معهد البنك الدولي التابع للبنك الدولي بإشراف دانيال كوفمان وآخرين بوضع ست (06) مؤشرات للحكم الراشد تأخذ بعين الاعتبار الجانب السياسي والاقتصادي والمؤسساتي وهي:[1]

1- الصوت والمساءلة: يقيس هذا المعيار مدى قدرة مواطني بلد ما على المشاركة في انتخاب حكومتهم، وكذلك حرية التعبير، وحرية تكوين الجمعيات، وحرية وسائل الإعلام.

2- الاستقرار السياسي وغياب العنف/ الإرهاب: يقيس هذا المعيار احتمال زعزعة استقرار الحكومة بوسائل غير دستورية أو عن طريق العنف بما في ذلك الإرهاب.

3- فعالية الحكومة: يقيس هذا المعيار نوعية الخدمات العامة، وقدرة جهاز الخدمة المدنية واستقلاله عن الضغوط السياسية، ونوعية إعداد السياسات.

4- نوعية التنظيم: قدرة الحكومة على توفير سياسات وتنظيمات سليمة تتيح تنمية القطاع الخاص وتساعد على ذلك، ويكون ذلك بتوفير بيئة مناسبة للأعمال والقضاء على أهم القيود الرئيسية التي تواجه الشركات.

5- سيادة القانون: يقيس هذا المكون مدى ثقة المتعاملين في أحكام القانون في التمتع والتقيد بها، بما في ذلك نوعية إنفاذ العقود وحقوق الملكية والشرطة والمحاكم وكذلك احتمال وقوع جرائم وأعمال عنف.

[1] – عبد القادر يختار، عبد الرحمان عبد القادر، **دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية الاقتصادية**، مداخلة مقدمة في إطار المؤتمر العالمي الثامن للاقتصاد والتمويل الإسلامي، تحت عنوان: النمو المستدام و التنمية الاقتصادية الشاملة من المنظور الإسلامي، الدوحة، قطر، من 19 إلى 21 ديسمبر 2011، ص: 06.

6- الحد من الفساد: يقيس هذا المكون مدى استغلال السلطة العامة لتحقيق مكاسب خاصة، بما في ذلك أعمال الفساد صغيرها وكبيرها، وكذلك استحواذ النخبة وأصحاب المصالح الشخصية على مقدرات الدولة.

أما في ما يخص عملية القياس وضع الباحث دانيال كوفمان وآخرون معه مؤشرا رغم صعوبة وتعقيد العملية، يدعى هذا المؤشر - مؤشر النوعية المؤسساتية IQI – (Indicator of Quality Institutional) ويأخذ بطريقة رياضية الوسط الحسابي لقيم مؤشرات نوعية الحكم الستة وقيمته تتراوح بين المجال المغلق[-2.5، +2.5] ومن الواضح أنه كلما كانت القيمة أعلى دلت على جودة الحكم.

وكمثال سنأخذ الدول التي احتلت المراتب الأولى في قياس الحكم الراشد لسنة 2009.

الجدول رقم (01-07): مؤشر النوعية المؤسساتية (IQI) للدول التي احتلت المراتب الأولى في تقرير البنك الدولي لسنة 2009

الدول	الصوت والمساءلة	الاستقرار السياسي وغياب العنف	فعالية الحكومة	نوعية التنظيم	سيادة القانون	مكافحة الفساد	IQI
الدنمارك	1.48	0.99	2.18	1.86	1.92	2.32	1.79
فلندا	1.47	1.36	1.95	1.58	1.86	2.34	1.76
السويد	1.53	1.12	1.99	1.68	1.90	2.23	1.74
سويسرا	1.45	1.22	2.06	1.65	1.86	2.15	1.73
نيوزلندا	1.47	1.16	1.76	1.72	1.85	2.31	1.71
المتوسط	1.48	1.17	1.99	1.69	1.88	2.27	1.74

Source : from the draw of students based on :

Daniel KAUFMANN ; Aart KAAAY ; Massimo MASTRUZZI, Governance Matters VIII: Aggregate and Individual Governance Indicators 1996- 2008, Policy Research Working Paper 4978, The World Bank, Washington, June 2009, p (80 - 97), (visit: www.govindicators.org).

من خلال الجدول نرى أن الدنمارك احتلت المرتبة الأولى بمؤشر قدره + 1.76 وهي القيمة الأقرب إلى العدد +2.5 بالدرجة الموجبة الدالة على أن نوعية الحكم في هذا البلد تكاد تكون مثلى بالنظر إلى المعطيات التي تدل على أن الصوت والمساءلة والتي قيمته +1.48 يدل على أن المواطنين في هذا البلد يتمتعون بحرية التعبير ومحاسبة المسؤولين المنتخبين، إلا أن في ما يخص هذا المعيار احتلت السويد المرتبة الأولى وهذا يدل على أن السويد تضمن أكثر حريات التعبير وحرية تكوين الجمعيات والمساءلة.

أما فيما يخص المعيار الثاني المتمثل في الاستقرار السياسي احتلت فنلندا المرتبة الأولى بمؤشر مقداره +1.36 تليها سويسرا بمؤشر قدره +1.22، الدول الاسكندينافية احتلت المراتب الأولى من ناحية الاستقرار السياسي وغياب العنف.

ونلاحظ أن المؤشر الذي سمح لهذه الدول باحتلال المراتب الأولى هو مكافحة الفساد إذ نرى أن كل الدول تحصلت فيه على مؤشرات اكبر من 2 وتكاد تعادل القيمة الأعلى +2.5 وهذا يعني أن سياسات محاربة الفساد في هذه الدول تؤدي دورها بأكمل وجه.

المطلب الثالث: أثر الحكم الراشد على التنمية

إن التحول الجذري في تعريف التنمية من النمو الاقتصادي (رأس المال المادي) إلى التنمية البشرية (رأس المال البشري) ثم إلى التنمية المستدامة (رأس المال الاجتماعي) وصولا إلى التنمية الإنسانية، من هنا نشأت العلاقة بين مفهوم الحكم الراشد والتنمية المستدامة، لأن الحكم الراشد هو الوسيلة لتحويل النمو الاقتصادي إلى تنمية مستدامة، والحكم الراشد ليس فقط شرطا أساسيا للتنمية المستدامة وإنما هو أيضا نتيجة مراحل تحقيق الاستدامة التي لا يمكن بلوغها من دونه، ولكن حتى تؤدي الحاكمية الرشيدة التنمية المستدامة، فيجب أن تمتاز بأربعة عناصر ومكونات هي:

1- تكامل السياسات وتناسقها بين مختلف المؤسسات الحاكمة التشريعية والتنفيذية والأمنية، وتحقيق التفاعلات بين المؤسسات الحكومية وغير الحكومية، وإيجاد خطة حكومية طويلة الأمد للاقتصاد والمجتمع، وتوفر الإرادة السياسية لكل ذلك؛

2- تحديد أهداف عامة طويلة الأجل ومعايير للتخطيط متفق عليها وقواعد محددة للتغيير والتبديل ومؤشرات مقبولة للحاجة لاتخاذ إجراءات معينة والسير قدما نحو الاستدامة؛

3- توفير المعلومات الضرورية لاتخاذ الإجراءات المناسبة والحوافز الملائمة للتنفيذ العملي؛

4- تعزيز برامج التطوير والإبداع في المؤسسات الرسمية والخاصة بما يؤدي للاستخدام الأمثل والأكفأ والفعال للموارد والمصادر.[1]

أما في ما يتعلق بأثر الحكم الراشد على التنمية فيقول دانيال كوفمان: "الحكم الجيد هو المفتاح... ما لم تحدث تحسينات في الصوت والمساءلة والحد من الفساد، لن يكون للإصلاحات الأخرى سوى تأثير محدود".

إذ تظهر البحوث في شكل عام أن بإمكان الدول أن تحقق أرباحا تنموية أكبر بكثير عند تحسين الحكم فيها، ويمكن حصر دور الحكم الراشد في النقاط التالية:[2]

1- يساهم في زيادة الدخل الفردي للسكان بثلاث مرات تقريبا في المدى الطويل، ويخفض معدلات وفيات الرضع بحوالي الثلثين، وينمي معدل محو الأمية من 15% إلى 25 %؛

[1] - محمد محمود العجلوني، مرجع سابق، ص: 08.

[2] - عبد القادر يختار ، عبد الرحمان عبد القادر، مرجع سابق، ص ص: 07، 08.

2- أهمية مكافحة الفساد في مجالي تنافسية البلد وتوزيع المداخيل، فتشير البحوث إلى أن الفساد هو ضريبة كبرى تفرض على المستثمرين الأجانب، وفي العديد من البلدان النامية يمثل الفساد ضريبة تنازلية مفروضة على الأسر أيضا حيث تدفع العائلات ذات الدخل الأدنى حصة غير متوازية من مداخيلها في شكل رشاوى للوصول إلى الخدمات العامة (مقارنة بالمجموعات ذات الدخل الأعلى) وغالبا ما تحصل على نفاذ أقل إلى هذه الخدمات بسبب الفساد؛

3- يساهم الحكم الراشد في زيادة معدل الاستثمار ومعدل النمو حيث تبين تحليل الإصلاحات التي غطاها تقرير ممارسة أنشطة الأعمال على مدى ست سنوات أن تخفيض الوقت اللازم لتأسيس الشركات بواقع عشرة أيام في البلدان الفقيرة ذات الحكم الراشد نسبيا يرتبط بتحقيق زيادة نسبة 0.4 % في معدل النمو و0.27 % في معدل الاستثمار.

خلاصة الفصل الأول

نشأت الحاجة إلى الجيل الثاني من الإصلاحات الاقتصادية على خلفية عدم كفاية الجيل الأول من الإصلاحات الاقتصادية التي غابت فيها الإصلاحات المؤسساتية ونتج عنها سلبيات اجتماعية كثيرة، وقد تعرضت للكثير من النقد بسبب فشل معظم الدول النامية التي انتهجتها، ومن هنا دعت الحاجة إلى التفكير في كيفية تغييرها وفق ما تستدعيه حكومات تلك الدول.

وبظهور إجماع واشنطن الموسع بوادر الجيل الثاني من الإصلاحات الاقتصادية التي شملت عدة محاور أساسية منها الإصلاح الإداري والمؤسساتي لأهمية المؤسسات وبروزها ضمن أسباب نجاح دول شرق آسيا، إضافة إلى محور مكافحة الفساد لأن معظم الاقتصاديات النامية كانت معرضة للفساد الاقتصادي ونتج عنه آثار بليغة ومدمرة، لذا وجب توحيد الجهود للقضاء عليه أو على الأقل تقليل آثاره إلى أقل حد ممكن، إضافة إلى محور التقليل من الفقر وتعزيز التنمية المستدامة.

كل هذه الإصلاحات لم تمكن الدول النامية من تحقيق تنمية اقتصادية حقيقية على الرغم من الإمكانات والموارد المتاحة والإصلاحات المطبقة، حيث يؤكد جل الاقتصاديين المؤسساتيين أن سبب ذلك عدم تماشي الإصلاحات الاقتصادية مع الإصلاح المؤسساتي فالأسواق الفاعلة وفقا لنورث لا تحتاج أسواق اقتصادية فحسب، بل أسواقا سياسية أيضا، وبهذا ظهر ما يطلق عليه الحكم الراشد وهو محور مكمل للإصلاحات الاقتصادية من الجيل الثاني الذي يحول النمو الاقتصادي إلى تنمية مستدامة.

وسنحاول في الفصل الموالي تسليط الضوء على الإصلاحات الاقتصادية في دول المغرب العربي (الجزائر، المغرب، تونس) من خلال دراسة تطبيقية لتقييم البرامج والسياسات التنموية بها، وقراءة في تجربة الحكم الراشد، ومدى تطبيقها لبنود إجماع واشنطن الموسع.

الفصل الثاني

الجيل الثاني من الإصلاحات الاقتصادية وواقع الحكم الراشد في الدول المغاربية

(الجزائر– المغرب– تونس)

تمهيد:

شرعت دول المغرب العربي (الجزائر، المغرب، تونس) منذ مطلع الثمانينات في انتهاج سياسة الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي المفروضة من قبل المؤسسات الدولية (صندوق النقد الدولي والبنك الدولي)، وهذا بهدف إصلاح السياسة الاقتصادية الكلية بعد تفاقم الإختلالات الداخلية والخارجية، إذ تركز هذه الإصلاحات على تعميق التحول نحو اقتصاد السوق وتغيير دور الدولة في النشاط الاقتصادي والنهوض بمستويات النمو والاستثمار في هذه الدول.

إن من أبرز محطات الإصلاح الاقتصادي المنتهجة من طرف هذه الدول خلال فترة الثمانينيات إلى نهاية التسعينات: برامج التصحيح الهيكلي، التثبيت الاقتصادي، إصلاح المؤسسات العامة...الخ، وعلى الرغم من أن برامج التصحيح قد مكنت هذه الدول من استرجاع أغلب التوازنات الاقتصادية الكلية والمالية إلا أنها عجزت على تحسين الجوانب الاجتماعية وهو ما يؤكد على ضرورة وجود برامج للحماية الاجتماعية تساعد على محاربة الفقر والبطالة لتطلق بلدان المغرب العربي جملة من البرامج والمخططات تهدف من خلالها بالدرجة الأولى إلى النهوض بمستويات النمو الاقتصادي والاجتماعي.

كل تلك الإجراءات جاءت بالتوازي مع منظومة إدارة الحكم ومحاربة الفساد وممارسة السلطة والمسؤولية ضمن الإطار المؤسساتي وكفاءة الإدارة، وكعنصر جوهري ضمن هذا الفصل آليات الحكم الراشد في كل من الجزائر وتونس والغرب والتقييم من خلال مؤشرت كوفمان، وإسقاط لبنود إجماع واشنطن الموسع من خلال عدة جوانب نقدية ومالية واجتماعية وجانب التجارة الدولية على هذه الدول.

وعليه سنحاول هذا الفصل التطرق إلى ثلاث مباحث على النحو التالي:

المبحث الأول: تشخيص لواقع الاقتصاديات المغاربية ضمن مسارات الجيل الأول من الإصلاحات الاقتصادية؛

المبحث الثاني: مسارات الجيل الثاني من الإصلاحات الاقتصادية في الدول المغاربية؛

المبحث الثالث: الحكم الراشد وأهم محاور الجيل الثاني من الإصلاحات الاقتصادية في الدول المغاربية.

المبحث الأول: تشخيص لواقع الاقتصاديات المغاربية ضمن مسارات الجيل الأول من الإصلاحات الاقتصادية

اعتمدت كل من الجزائر والمغرب وتونس برنامجا للتصحيح الهيكلي وذلك بعد اشتداد أزمة المديونية وتراجع مختلف المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية حيث تبرز الوقائع التاريخية رغم الاختلاف في توقيت بدء البرامج المعتمدة، إذ الظروف العامة التي لجأت فيها البلدان الثلاثة لصندوق النقد الدولي تتشابه وإلى حد كبير فيما بينها إذ نلاحظ اختلال داخلي كبير وتدهور حاد في المؤشرات وارتفاع هام في التضخم ...الخ.

وإذا كانت تلك الظروف متشابهة فإن التدابير العملية لبرامج إصلاحات الجيل الأول تتشابه إلى حد بعيد وفيما يلي عرض لتجارب إصلاحات الجيل الأول في الدول الثلاث.

المطلب الأول: الجيل الأول من الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر

تميزت السنوات الأخيرة من عقد الثمانينيات يتفاقم أزمة المديونية في الجزائر، فقد تطورت ديونها الخارجية فبلغت أكثر من 34 مليار دولار، كما استمر التزايد الخطير لمعدلات خدمة الدين التي أصبحت تلتهم أكثر من 80% من حصيلة الصادرات وتطورات خدمة الديون من 0.3 مليار دولار سنة 1970 إلى 5 ملايير دولار سنة 1987، إلى 7 ملايير دولار سنة 1989، إلى أكثر من 9 ملايين دولار سنة 1992 وأكثر من 9.05 ملايير دولار سنة 1993، مع العلم أنها انخفضت إلى أقل من ذلك بموجب اتفاق إعادة الجدولة فبلغت 4.250 مليار دولار سنة 1994، و4.244 مليار دولار سنة 1995، وبلغ معدل خدمة الدين 38% سنة 1995 وانخفض إلى 33% سنة 1996، بسبب التأجيلات في تسديد الديون المرتبطة بعملية إعادة الجدولة لتصبح الدولة عاجزة عن تسديد خدمة مستحقات خدمة دينها كنتيجة لعدم جدوى البرامج المطبقة.

ويقصد بإعادة الجدولة إعادة هيكلة جدول السداد الأصلي لدين معين أو مجموعة من الديون بصورة تؤدي إلى تأخير أجل السداد بتوزيع الأقساط المستحقة على عدة سنوات بشروط محددة تلتزم بها الدولة نذكر منها:[1]

– الالتزام بتطبيق برنامج التصحيح الاقتصادي وتتعهد بتنفيذها وإتاحة المجال لمتابعتها من طرف خبراء البنك الدولي ومؤسساته لبرنامج التكييف الهيكلي في المدى الطويل؛

– محاولة تحسين ميزان المدفوعات.

[1] – عبد السلام مخلوفي، **أزمة المديونية ولجوء الجزائر إلى صندوق النقد الدولي**، مكتبة الاقتصاد العام، المركز الجامعي بشار، الجزائر، على الموقع ،(www.Book.mes.biz)، تاريخ الاطلاع: 2017/04/12، الساعة: 00:30، ص ص: 10، 11.

أولا: برامج التثبيت الاقتصادي: وتجسدت من خلال اتفاقي الاستعداد الائتماني الأول والثاني:

1- اتفاق الاستعداد الائتماني الأول (1989-1991): ولقد تم الاستعداد الائتماني الأول من خلال مرحلتين بداية سنة 1989 وتلتها الأخرى سنة 1991.

1.1- اتفاق الاستعداد الائتماني سنة 1989: بعد التوترات الاقتصادية خاصة الخارجية التي شهدتها السوق النفطية والتي أثرت سلبا على الاقتصاد الوطني مما دفع السلطات الجزائرية إلى تبني برنامج اقتصادي تمثلت محاوره الكبرى فيما يلي:[1]

- مراقبة صارمة للنقد والقرض؛

- تحسين الوضعية المالية العامة؛

- العودة إلى حقيقة الأسعار، خاصة سياسة الصرف ومن أجل تمويل هذا البرنامج عمدت السلطات الجزائرية للاستعانة بصندوق النقد الدولي تم على إثره عقد اتفاق معه بعد تحرير رسالة النية في 28 مارس 1989.

وتمثلت إجراءات هذا الاتفاق في النقاط التالية:[2]

- رفع الدعم التدريجي على المواد المدعمة من خلال قانون المالية لسنة 1990؛

- السماح بإنشاء بنوك تجارية أجنبية منافسة تنشط وفق قوانين جزائرية؛

- إجراء تغييرات هيكلية في مجال السياسة النقدية وذلك بصدور قانون النقد والقرض 1990، الذي يرمي إلى التخلص من مهمة التمويل المباشرة للمؤسسات العمومية وفتح الفضاء الجزائري إلى اعتماد المؤسسات الأجنبية.

2.1- اتفاق الاستعداد الائتماني سنة 1991: تم بموجب هذا الاتفاق المنعقد في 03 جوان سنة 1991 والممتد إلى مارس 1992 حصول الجزائر على قرض بمبلغ 300 مليون وحدة حقوق سحب خاصة* على أربع أقساط بحيث كل قسط يحدد بمبلغ 75 مليون وحدة حقوق سحب خاصة، وقد سحبت الجزائر ثلاثة أقساط على النحو التالي: جوان 1991، سبتمبر 1991، ديسمبر 1991 في حين لم يسحب القسط الرابع الذي كان من المفروض سحبه في مارس 1992، حيث تم تجميده لعدم احترام الحكومة آنذاك مضمون رسالة النية المحرر

---

[1] - نفس المرجع، ص: 16.

[2] - مدني بن شهرة، 2008، ص: 110.

* حقوق السحب الخاصة هي أصل احتياطي دولي استحدثه صندوق النقد الدولي عام 1969 ليصبح مكملا للاحتياطات الرسمية الخاصة بالبلدان الأعضاء وبحلول مارس 2016، كان قد تم استحداث204.1 مليار وحدة حقوق سحب خاصة (ما يعادل حوالي 285 مليار دولار أمريكي) وتوزيعها على البلدان الأعضاء، ويمكن مبادلة حقوق السحب الخاصة بأي من العملات القابلة للاستخدام الحر، وتتحدد قيمة السحب الخاص وفق سلة من خمس عملات رئيسية هي: اليوان الصيني، الدولار الأمريكي، اليورو، الين الياباني و الجنيه الإسترليني اعتبارا من 1 أكتوبر 2016.

في 27 أفريل 1991، حيث اصطدم تنفيذ هذا البرنامج باضطرابات سياسية حملت الحكومة على تحقيق السلم الاجتماعي وتنظيم الانتخابات التشريعية الشيء الذي حال دون التطبيق الصارم للبرنامج.[1]

2- اتفاق الاستعداد الائتماني الثاني (1994- 1995): تمحورت أهداف الاتفاق الاستعدادي حول ما يلي:[2]

- إعادة تحديد الدور الذي تقوم به الدولة؛

- تحقيق التوازنات الكلية برفع النمو في الناتج الداخلي الخام ومنه تخفيض معدل التضخم وإعادة توازن الأسعار مع رفع الدعم عنها؛

- تحرير التجارة الخارجية لتشجيع الاستثمارات الأجنبية وبالتالي ترسيخ قواعد اقتصاد السوق؛

- بعث وتيرة النمو مع خلق مناصب شغل جديدة في قطاعي الصناعة والفلاحة وتشجيع الاستثمار في قطاع السكن ومساعدة الفئات الاجتماعية المحرومة؛

- تقليص الإعفاءات من الرسوم على القيمة المضافة وكذا الحقوق الجمركية.

ثانيا: برامج التعديل الهيكلي (أوت 1995/ أوت 1998)

استكمالا للاتفاق السابق حصلت الجزائر على قرض قيمته 1109 مليون دولار، مما أعطى مؤشرا ايجابيا لدائني الجزائر، أدت إلى جدولة 16 مليار دولار خلال الفترة الممتدة من 1995/09/01 إلى 1998/08/31 بعد المفاوضات التي تمت مع نادي باريس ونادي لندن.

وتجدر الإشارة إلى أن موافقة المؤسسات المالية الدولية على تقديم المساعدات المالية في إطار برنامج التثبيت والتعديل الهيكلي كان مقابل التزام السلطات الجزائرية بمجموعة من الإصلاحات ونوجزها فيما يلي:[3]

1- السياسة المالية: بهدف تخفيض عجز الموازنة ثم ضغط الإنفاق العام بتخفيض القيمة الحقيقية للرواتب والأجور وتأجيل الزيادة المرتقبة فيها، ورفع الدعم عن السلع والخدمات، إصلاح النظام الضريبي بتحديثه وتطوير المنظومة الضريبية في عام 1991 تم اعتماد الرسم على القيمة المضافة والضريبة على الدخل الإجمالي والضريبة على أرباح الشركات.

---

[1] - عبد السلام مخلوفي، مرجع سابق، ص: 14.

[2] - بختة سعيدي، **أثر دور الدولة على برامج الإصلاح الاقتصادي في الجزائر للفترة (1990- 2009)**، (أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2013/2012)، ص: 128.

[3] - حمزة بن حافظ، **دور الإصلاحات الاقتصادية في تفعيل الاستثمار الأجنبي المباشر دراسة حالة الجزائر (1998- 2008)**، (مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع تمويل دولي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، مدرسة الدكتوراه تسيير ومانجمنت، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، 2010/ 2011)، ص: 134- 137.

2- السياسة النقدية: هدف قانون النقد والقرض (90- 10) لعام 1990 لتقليص الآثار السلبية المالية العامة على التوازنات النقدية بتدعيم استقلالية البنك المركزي، كما تم تفعيل أدوات إعادة الخصم والاحتياطي القانوني واعتماد عمليات السوق المفتوحة والسماح بإنشاء مصارف أجنبية ومحلية خاصة.

3- تحرير الأسعار: أدت سياسة الدعم التي انتهجتها الجزائر إلى المساهمة في تعميق عجز الموازنة العامة، وبالتالي تراكم المخزونات بغرض المضاربة وظهور الأسواق الموازية وتهريب السلع.

4- تحرير التجارة الخارجية: بهدف زيادة درجة الانفتاح على العالم الخارجي تم تحرير الواردات بتخفيض التعريفة الجمركية من 60% إلى 45% سنتي 1994 و1997 مع إلغاء عديد القيود المعيقة لعملية الاستيراد.

5- إصلاح المؤسسات العامة والخصخصة: إن سياسة إعادة هيكلة المؤسسات العامة بمعناه الخاص هو انسحاب الدولة من جميع المعاملات الاقتصادية ذات الطابع التنافسي لفائدة القطاع الخاص كمالك أو مسير لتبقى محافظة على ثلاث (03) وظائف وهي: تنظيم الاقتصاد بوضع الشروط القانونية؛ حماية المواطن للحصول على السلع والخدمات؛ تنشيط التنمية بتطبيق سياسات مالية ونقدية موافقة.[1]

كما تم الشروع في أول برنامج خصخصة عام 1996 بمساعدة البنك الدولي، الذي مس أكثر من 800 مؤسسة عمومية بنهاية سنة 1998، ونتيجة للعراقيل السياسية والاقتصادية والاجتماعية فقد عرف مسار الخوصصة تباطؤ مما استلزم إصدار الأمر رقم 01-04 في 20 نوفمبر 2001، المتعلق بتنظيم وتسيير خصخصة المؤسسات العامة استكمالا لبرنامج الخصخصة للبنك الدولي.[2]

6- إعادة الهيكلة والتطهير المالي: يطلق هذا الأسلوب على المؤسسات العمومية الخاسرة والتي ينتظر منها أن تنتعش مستقبلا أي أن إعادة الهيكلة لا يعتبر نقل الملكية العامة للقطاع وإنما هو مرحلة تحضير لعملية الخوصصة وذلك على أساس إصلاح وإعادة تنظيم المؤسسات العمومية.[3]

والجدول الموالي يوضح تطور المؤشرات الاقتصادية للجزائر خلال الفترة (1990- 1993):

---

[1] – عبد السلام مخلوفي، مرجع سابق، ص: 17.

[2] – حمزة بن حافظ، مرجع سابق، ص: 138.

[3] – زكريا مسعودي، **واقع سياسة التشغيل من خلال الإصلاحات الاقتصادية بالجزائر خلال الفترة (1990– 2010)**، (مذكرة ماجستير في علوم التسيير، تخصص محاسبة ونظم المعلومات، مدرسة الدكتوراه اقتصاد تطبيقي وإدارة منظمات، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية والتسيير، معهد علوم التسيير، المركز الجامعي بالوادي، الجزائر، 2012/2011)، ص: 131.

جدول رقم (02-01): تطور المؤشرات الاقتصادية للجزائر خلال الفترة (1990-1993)

المؤشر	1990	1991	1992	1993
معدل نمو العرض النقدي (٪)	11.31	21.06	24.23	21.61
معدل التضخم(٪)	17.9	25.9	31.7	20.5
رصيد الموازنة العامة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (٪)	3.08	3.6	0.7	5.9
رصيد ميزان المدفوعات كنسبة من الناتج(٪)	- 0.3	1.07	0.4	0
معدل النمو الحقيقي (٪)	- 1.3	- 1.8	- 1.6	-2.2
معدل البطالة(٪)	19.7	21.2	23.8	23.15
احتياطي الصرف(مليار دولار)	0.8	1.6	1.5	1.5
احتياطي الصرف(شهر استيراد)	0.8	2	1.8	1.9
المديونية (مليار دينار)	23.4	27.9	26.7	25.7
خدمة الدين كنسبة من الصادرات(٪)	66.4	73.8	76.5	82.2
أسعار النفط (دولار)	21.15	28.85	18.8	18.6

المصدر: من إعداد الطالبات بالاعتماد على: تقارير البنك المركزي لسنوات (1990، 1991، 1992، 1993)، والديوان الوطني للإحصاء.

من الجدول نلاحظ أن:

- ارتفاع معدلات التضخم حيث كانت قيمتها سنة 1990 (17.9%) لتصبح (20.5%) سنة 1993؛

- ارتفاع معدلات البطالة حيث كانت قيمتها سنة 1990 (19.7%) لتصبح (23.15%) سنة 1993؛

- ارتفاع المديونية الخارجية حيث كانت قيمتها سنة 1990 (23.4 مليار دولار) لتصبح (25.7 مليار دولار) سنة 1993، وترجع سبب هذه النتائج السلبية إلى السياسات الاقتصادية المعتمدة من طرف المؤسسات الدولية، والتذبذب في أسعار النفط وانخفاضها وعدم استقرار الأوضاع الأمنية والسياسية التي حالت دون التطبيق الجيد لهذه السياسات الاقتصادية.

المطلب الثاني: الجيل الأول من الإصلاحات الاقتصادية في المغرب

عرفت إصلاحات الجيل الأول في المغرب عدة مراحل نوجزها فيما يلي:

أولا: مرحلة التصحيح الاقتصادي (1980- 1989)

أدت نتائج عجز الموازنة والدعم الحكومي المتزايد والاعتماد على الائتمان المصرفي، إلى بدء الحكومة المغربية في تنفيذ برامج التصحيح الاقتصادي، إذ وضعت خطة التصحيح الهيكلي الأولى في منتصف عام 1980 واستمرت إلى عام 1983 بدعم فني ومالي من صندوق النقد الدولي الذي منح المغرب قرضا قدره 1 مليون دولار دون إبرام اتفاق رسمي مع الحكومة المغربية ويمكن تقسيم مراحل التصحيح الاقتصادي في المغرب إلى:

1- المرحلة الأولى (1978- 1983): وتم فيها:[1]

- إصلاح الأداء المالي للقطاع العام وترشيد المؤسسات العامة تمهيدا لتحويلها للقطاع الخاص؛

- في عام 1980 تم تخفيض قيمة الدرهم المغربي؛

- انخفاض تدريجي في أسعار صرف الدرهم المغربي مقابل الدولار الأمريكي عام 1980 وهذا خلال الفترة (1980- 1983) بحيث 3.94 درهم للدولار عام 1980 إلى 7.11 درهم مقابل الدولار عام 1983 أي ما نسبته 88.45%؛

- في عام 1983 واجهت المغرب انخفاضا في مواردها المالية من القروض الخارجية مما جعلها تعجز عن تسديد ديونها لتتوجه من جديد إلى صندوق النقد الدولي والقبول بشروطه وهو ما أدى إلى:

- إعادة جدولة الجزء الأكبر من ديون المنشآت العامة المستحق للدائنين الخارجيين؛
- جدولة الدين الحكومي.

وهو ما أدى إلى تفاقم أزمة المديونية إذ تم الاتفاق على وضع خطة التصحيح لمدة (1983- 1988) والجدول الموالي يوضح تطورات المديونية الخارجية المغربية.

جدول رقم (02-02): تطور المديونية الخارجية المغربية في ظل إصلاحات الجيل الأول خلال الفترة (1981-1988)

الوحدة: مليار دولار

السنة	1981	1982	1983	1984	1985	1986	1987	1988
المديونية	11.2	11.5	12.4	13.8	15	16.7	19	20

Source: Abdeladim (Leila) Les privatisations d'entreprises publiques dans les pays du Maghreb arabe (Maroc-Tunisie-Algerie) Edition internationales, paris, 1998, p:15.

يلاحظ من الجدول أن المديونية الخارجية المغربية في تزايد مستمر حيث انتقلت من 11.2 مليار دولار سنة 1981 إلى 20 مليار دولار سنة 1988 أي بزيادة قدرها 78.5%.

2- المرحلة الثانية (1983- 1985): وضعت الخطوات الرئيسية المتعلقة بتصحيح السياسات الصناعية والتجارية كما يلي:[2]

- خفض الدعم الحكومي للمؤسسات العامة؛

- رفع أسعار السلع والخدمات التي تقدمها المؤسسات العامة؛

[1] - زكريا دمدوم، مرجع سابق، ص ص: 101، 102.

[2] - نفس المرجع، ص: 103.

– إعداد إحصائيات خاصة بتسوية متأخرات مدفوعات القطاع العام؛

– تحويل إدارة أو ملكية بعض المؤسسات العامة إلى القطاع الخاص وإعادة هيكلة قطاعي النقل والمناجم.

ثانيا: برنامج إصلاح المؤسسات العامة

تم اقتراح هذا البرنامج من قبل البنك الدولي إذ كان يهدف إلى التخفيف من العبء المترتب على الموازنة بسبب دعم المؤسسات العامة، وتحقيق انفتاح اقتصادي للمغرب بشكل واسع على الاقتصاد العالمي، ويهدف برنامج إصلاح المؤسسات العامة إلى ما يلي:[1]

1- التحكم في القطاع الخاص: فقد أدى توسع القطاع العام إلى ضعف سيطرة الحكومة على المؤسسات العامة وبالتالي فإن هدف الإصلاح ينصب في جعل المؤسسات العامة أداة للتطور الاقتصادي والاجتماعي؛

2- تركيز دور الدولة: من خلال تلبية الحاجات العامة في مجال التعليم والصحة والقضاء...الخ وتخلي الحكومة عن إدارة الاقتصاد بشكل مباشر والحفاظ على دورها القانوني والتشريعي والتوجيهي.

3- إجراءات تحرير الاقتصاد: وتم ذلك من خلال تحرير الأسعار وتحرير التجارة الخارجية كما يلي:[2]

1.3- تحرير الأسعار: وذلك من خلال خفض الحكومة لتدخلها في آليات التسعير وإزالة التحكم المباشر في أسعار السلع المنتجة محليا، وتجدر الإشارة إلى أنه تم البدء في تحرير الأسعار منذ سنة 1983، إذ تم تحرير العديد من أسعار المنتجات المختلفة خلال (1989– 1985) مثل الماء والكهرباء والنقل.

2.3- تحرير التجارة الخارجية: مرت بمرحلتين حيث المرحلة الأولى بدأت منتصف الثمانينيات إذ كانت برامج تحرير التجارة تتم وفق الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية التي كانت المغرب أحد أعضائها وقد توجهت جهود المغرب خلال هذه المرحلة إلى تحرير المبادلات التجارية من خلال تشجيع الصادرات، والخفض الانتقائي للواردات من جانب وإزالة الحواجز والقيود أمام حركة الصادرات والواردات من جانب آخر، أما المرحلة الثانية سنة 1995 حيث بدأت هذه المرحلة بعد تحول اتفاقية الغات إلى منظمة التجارة العالمية فقد أصبحت المغرب ملزمة بتنفيذ بنود هذه الاتفاقية ومن أبرز الإجراءات التي وردت خلال هذه المرحلة تخفيض سعر صرف العملة الوطنية أمام العملات الأجنبية، وإزالة القيود الكمية على الواردات كما حولت نظام التجارة إلى نظام الحصص والأسعار الجبرية إلى نظام الرسوم الجمركية.

[1] – نفس المرجع، ص: 105.

[2] – نفس المرجع، ص: 106.

ثالثا: برامج التثبيت الاقتصادي في المغرب

بدأت المغرب في تنفيذ برنامج التثبيت الاقتصادي عام 1978 استنادا إلى أدوات السياسات المالية والنقدية وسعر الصرف الأجنبي وهذا للحد من الطلب الكلي والسيطرة على الاختلالات الاقتصادية.

1- السياسة المالية: وتهدف إلى الحد من الدور الحكومي في النشاط الاقتصادي وتحفيز القطاع الخاص لتحقيق التوازن الداخلي وقد تركزت إجراءات الإصلاح المالي عبر السياسة المالية في محورين رئيسيين هما:[1]

- ترشيد الإنفاق العام بخفض الدعم عن أسعار السلع الأساسية ولاسيما الغذائية؛
- تعزيز الإيراد العام من خلال تنفيذ سياسة تعتمد المصادر الاعتيادية في زيادة الإيرادات العامة ولاسيما الإيرادات الضريبية وتتضمن إصلاح الجهاز الضريبي وتحديثه لجعله أكثر شفافية.

2- السياسة النقدية وسياسة سعر الصرف: وتهدف السياسة النقدية إلى خفض التضخم الناتج عن زيادة عرض النقد خلال السبعينيات، وتحرير أسعار الفائدة على الودائع وإدخال المزيد من المرونة في تحديد أسعار الفائدة، وكذا تخفيض عملية إعادة التمويل عن طريق السوق النقدية، إضافة إلى توسيع السوق النقدية لتشمل المؤسسات المالية الأخرى، أما سياسة سعر الصرف فتهدف إلى السيطرة على اختلالات القطاع الخارجي.[2]

ونظرا لتلك الظروف جاءت الحاجة إلى تطبيق برامج التثبيت والتصحيح الهيكلي والتي تتضمن خفض العجز في ميزان المدفوعات والميزانية العامة وتحقيق التوازن والنمو الاقتصادي،[3] وفيما يلي جدول يشير إلى أبرز المؤشرات للاقتصاد الكلي المغربي أثناء وقبل وبعد برامج التثبيت.

والجدول التالي يوضح المؤشرات الاقتصادية للمغرب أثناء وبعد فترة التصحيح الهيكلي:

---

[1] - بنك المغرب، التقرير السنوي سنة 1997، على الموقع: (http://www.bkam.ma/wps/wcm/connect/resources/file/eb3d1645455d768/DERI-RAPPORT%20ANNUEL%20ARABEVF.pdf?MOD=AJPERES&attachment=true)، تاريخ الاطلاع: 2017/04/15 ، الساعة: 17:15، ص: 73

[2] - بنك المغرب، التقرير السنوي سنة 1995، على الموقع: (http://www.bkam.ma/wps/wcm/connect/resources/file/eb3d1645455d768/DERI-RAPPORT%20ANNUEL%20ARABEVF.pdf?MOD=AJPERES&attachment=true)، تاريخ الاطلاع: 2017/04/15 ، الساعة: 20:00، ص ص: 86، 88.

[3] - إيمان عبد الكاضم جبار، سحر عباس، **تحليل سياسات التكيف الهيكلي في بلدان عربية مختارة (مصر، المغرب)**، مجلة القرى للعلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة كربلاء، العرق، 2008، ص: 09.

جدول رقم (02–03): المؤشرات الاقتصادية الأساسية للمغرب أثناء وبعد فترة التصحيح الهيكلي

السنوات	1983	1984	1985	1986	1988	1991	1995	1999
البيـان	فترة برنامج التصحيح الهيكلي				ما بعد برنامج التصحيح الهيكلي			
رصيد الميزانية/الناتج المحلي الإجمالي	-9.2	-7.6	-7.7	-0.8	-4.5	-2.9	5.2	-1.3
الرقم القياسي لأسعار الاستهلاك	6.2	غ م	7.7	غ م	غ م	8.0	6.1	0.7
مخزون د الخارجي (مليار دولار)	12.2	13.1	15.3	17.1	21.0	21.6	23.0	19.8
خدمة الدين كنسبة من الصادرات(٪)	38.9	26.6	31.5	34.5	25.8	23.7	31.8	20.8
الاحتياطات الدولية (مليار دولار)	0.38	0.27	0.35	0.49	0.56	3.1	3.6	5.7
استثمار أجنبي مباشر (مليار دولار)	0.05	0.05	0.02	0.06	0.16	0.32	0.36	0.83
معدل النمو الاقتصادي (٪)	3.3	4.2	6.3	7.8	10.2	6.8	-6.6	-0.1
ر .م التجاري/ الناتج م الإجمالي (٪)	-11.2	-10.4	-14.3	-11.5	2.1	-1.5	-3.6	-0.5

المصدر: من إعداد الطالبات بالاعتماد على:

زكريا دمدوم، **الإصلاحات الاقتصادية في دول المغرب العربي (الجزائر، تونس، المغرب)**، (أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، فرع تحليل اقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2015/2014)، ص: 110.

ومن أجل ترسيخ المكاسب التي حققت على صعيد الاستقرار الاقتصادي والعمل على تحسين تخصيص الموارد، عكفت المغرب على تنفيذ إصلاحات هيكلية واسعة وفي هذا الصدد حررت المغرب كافة الأسعار تقريبا باستثناء القيود على الأدوية وعدد محدود من السلع الغذائية الحساسة، كما تم إدخال إصلاحات على التعريفة الجمركية واتخاذ قرارات لتبسيط الإجراءات وزيادة شفافيتها، كما تم إدخال إصلاحات واسعة على نظام سعر الصرف في المغرب إذ تم إدخال العمل في البنوك منذ عام 1996 واشتملت الإصلاحات أيضا إصلاح هيكل الضرائب غير المباشر بإدخال العمل لطريقة القيمة المضافة وإصلاح ضريبة الدخل الشخصي وضرائب الأرباح على الشركات.[1]

المطلب الثالث: الجيل الأول من الإصلاحات الاقتصادية في تونس

شهدت الأوضاع الاقتصادية في تونس اضطرابات عدة خصوصا في الفترة الممتدة مابين (1970- 1980) والمسماة بمرحلة الرأسمالية المقيدة، فعلى الرغم من تشجيعها على إنشاء مؤسسات خاصة إلا أن تقرير البنك الدولي كان سلبيا وهذا فيما يخص المؤسسات العمومية ليظهر أنها عاجزة عن قيادة التنمية المحلية.[2]

كما وضعت الحكومة التونسية مخططا للتنمية سنة 1982 نظرا لتأثرها بالأزمة العالمية واتبعت سياسة تقشفية من خلال تقليل النفقات وزيادة الضرائب الجمركية، وغير الجمركية بهدف تقليل الواردات وحماية الإنتاج الوطني،

[1] - نفس المرجع، ص: 10.

[2] - حكيم بن حمودة، **الأزمة الاقتصادية ونقد السياسة في تونس**، مركز البحوث العربية والإفريقية، القاهرة، مصر، 1998، ص: 93.

إلا أن تونس وقعت في الأزمة المالية نتج عنها أزمة اقتصادية واضطرابات اجتماعية مما دفعها إلى انتهاج سياسات الإصلاح الاقتصادي وإتباع برامج وسياسات التثبيت والتكيف الهيكلي.[1]

كما عرفت المؤشرات الاقتصادية الكلية لتونس تطورات خلال الفترة (1982- 1985) والجدول الموالي يوضح ذلك.

جدول رقم (02–04): تطور المؤشرات الاقتصادية الكلية لتونس قبل اعتمادها لبرامج التصحيح الهيكلي للفترة (1982–1985)

السنوات / البيـان	1982	1983	1984	1985
العجز أو فائض الموازنة العامة إلى الناتج الإجمالي	-2.6	-8.2	-7.6	-7.7
مخزون الدين الخارجي (مليار دولار)	3.77	4.06	4.09	4.9
خدمة الدين إلى الصادرات (٪)	15.6	19.3	22.7	24.8
الاحتياطات الدولية (مليار دولار)	0.64	0.61	0.41	0.24
معدل النمو الاقتصادي (٪)	غ م	7.3	5.4	-0.4

المصدر: من إعداد الطالبات بالاعتماد على:

– مجدي محمود شهاب، **الاتجاهات الحديثة لمواجهة أزمة الديون الخارجية**، دار الجامعة الجديدة، 1998، ص: 28.

–التقرير العربي الموحد لسنتي 1983 و 1996.

– عبد الكريم صادق، ندوة **إعادة تدوير الأصول العربية المستثمرة في الخارج للمنطقة العربية (الواقع الراهن والإمكانيات المتاحة)**، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 1999.

من خلال الجدول يتضح أن معدل النمو الاقتصادي في تناقص مستمر يصل إلى نسبة 6.9 % بين السنوات 1983– 1985، وعليه شرعت تونس ومنذ سنة 1986 في تطبيق برنامج واسع من الإصلاحات الاقتصادية بسبب الظروف الاجتماعية الصعبة آنذاك حيث صادف ذلك المخطط السابع للتنمية واعتمدت هذه الإصلاحات من أجل تطوير ميكانزمات السوق والتحضير لانفتاح مصادرها.[2]

وإجمالا كانت الأهداف العامة للإصلاح الاقتصادي أهداف مسطرة على المدى القصير، المتوسط والبعيد:[3]

1- الأهداف المسطرة على المدى القصير: تتمثل في:

– السعي للإحداث توازنات داخلية وخارجية من شأنها إيقاف تدهور الوضع وتوفير ظروف إعادة بعث الإنتاج؛

[1] - رشيد هولي، **مدى فعالية الأسواق المالية المغاربية في تنفيذ برنامج الخصخصة دراسة حالة (تونس– الجزائر– المغرب)**، (مذكرة ماجستير في علوم التسيير، فرع إدارة مالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2011/2010)، ص: 77.

[2] – نفس المرجع، ونفس الصفحة.

[3] - عبد الباقي روابح، **المديونية الخارجية والإصلاحات الاقتصادية في الجزائر**، (أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة العقيد الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2006/2005)، ص ص: 189، 190.

– إعادة التوازن الكلي وتعبئة الموارد الذاتية من خلال رفع قيمة بعض الرسوم ورفع سعر بعض الخدمات العمومية والضغط على النفقات العمومية من جهة أخرى؛

– بالنسبة للموارد الخارجية فقط تم وضع برنامج عاجل يهدف إلى تعبئة المصادر الخارجية بشروط مسيرة حيث يتضمن هذا البرنامج 215 مليون دولار من صندوق النقد الدولي، 130 مليون دولار من البنك العالمي و85 مليون دولار من ايطاليا.

2- الأهداف المتوسطة وبعيدة المدى: وتتمثل في:

– إقرار تحرير الأسعار بالنسبة للقطاعات التي تتميز بوجود منافسة كافية في السوق الداخلية؛

– إعادة النظر في نظام تحديد الأسعـــار للسلع التي تمتاز بضعف المنـــافسة في مرحلة أولى وذلك تمهيدا لتحريرها في مرحلة لاحقة؛

– أما التجارة الخارجية عملت على إصلاحها وذلك بهدف تحسين القدرة التنافسية للسلع والخدمات التونسية؛

– تطبيق سياسة الأجور المرنة؛

– تخفيض سعر صرف الدينار التونسي بـ 10% لتشجيع الصادرات التونسية من السلع والخدمات؛

– أما بالنسبة للاستثمار تضمن البرنامج تقديم امتيازات للشركات العاملة في قطاع التصدير، مع إلغاء الترخيص المسبق من طرف الإدارة.

وقد تم وضع إطار قانوني لعملية الخوصصة في تونس عام 1987، وتم تعديله عام 1989، ومن أهم ما نص عليه هذا القانون:[1]

- تمكين الحكومة من التخلي كليا أو جزئيا عن المساهمة في المؤسسات العمومية؛
- إدماج أو انفصال المؤسسات التي تملك فيها الدولة مساهمة مباشرة؛
- التحكم في الامتيازات التي تسند إلى العمال الذين يرغبون في المساهمة في رأس مال المؤسسة.

وفيما يلي جدول يلخص المؤشرات الاقتصادية الأساسية لتونس أثناء وبعد فترة التصحيح:

[1] - عبد القادر صافي، **سياسات الخوصصة في ظل الإصلاحات الاقتصادية عوامل فشل ونجاح سياسة الخوصصة في الجزائر**، (أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2006/ 2007)، ص: 62.

جدول رقم (02–05): المؤشرات الاقتصادية الأساسية لتونس أثناء وبعد فترة التصحيح الهيكلي

السنوات	1986	1988	1989	1991	1992	1995	1998	2000
البيـان	فترة برنامج التصحيح الهيكلي			ما بعد برنامج التصحيح الهيكلي				
رصيد الميزانية/الناتج المحلي الإجمالي	-6.7	-4.5	-3.5	-5.7	-3.1	-4.4	-1.3	-2.4
الرقم القياسي لأسعار الاستهلاك	9.2	غ م	غ م	7.1	5.8	6.1	3.5	3.0
مخزون خارجي (مليار دولار)	5.9	6.8	7.7	8.2	8.5	9.6	11.1	11.6
خدمة الدين كنسبة من الصادرات(٪)	28.8	21.9	21.5	23.8	20.2	20.9	17.9	21.5
الاحتياطات الدولية (مليار دولار)	0.30	0.90	0.96	0.79	0.85	1.62	1.85	2.2
استثمار أجنبي مباشر (مليار دولار)	0.30	0.25	0.19	0.35	0.38	0.31	0.69	0.65
معدل النمو الاقتصادي (٪)	-1.4	0.2	1.8	3.9	7.8	2.3	4.8	4.7
ر .م التجاري/ الناتج م الإجمالي (٪)	غ م	2.1	-1.2	-3.6	6.0	4.3	-3.4	-4.5

المصدر: من إعداد الطالبات بالاستناد إلى:

- التقرير العربي الموحد لسنوات 1984، 1987، 1994، 2003.
- الميزانية الاقتصادية التونسية لسنة 2005.
- وزارة التنمية والتعاون الدولي لتونس (www.mdci.gov.tn/index.php/10/8/2014ar).

من خلال الجدول يتضح أن معدلات النمو في تزايد مستمر حيث بلغت أعلى قيمة سنة 1992 (7.8%) لتتراجع إلى (4.7%) سنة 2000

المبحث الثاني: مسارات الجيل الثاني من الإصلاحات الاقتصادية في الدول المغاربية

قصد تعميق الإصلاحات الاقتصادية التي لم تكن كافية في جيلها الأول تقرر إطلاق جملة من الإصلاحات في إطار توجهات محلية تتعلق أساسا بدعم النمو من خلال مخططات تنموية خارج ميزانية الدولة، فاعتمدت الجزائر إستراتيجية دعم النمو من خلال برامج الإنعاش الاقتصادي (2001- 2004) وبرامج دعم النمو (2005- 2009)، وكذا البرنامج الخماسي (2010- 2014)، وكذلك هو الحال بالنسبة لتونس والمغرب فقد اعتمدا على طريقة المخططات المحلية.

المطلب الأول: البرامج التنموية في الجزائر

شرعت الجزائر ومنذ سنة2001 في انتهاج سياسة مالية توسعية لم يسبق لها مثيل من قبل، لاسيما من حيث أهمية الموارد المخصصة لها (في ظل الوفرة في المداخيل الخارجية الناتجة عن التحسن المستمر في أسعار النفط)، وذلك عبر برامج الاستثمارات العمومية الممتدة على طول الفترة (2001- 2014)،[1] وقد تمثلت هذه البرامج أساسا فيما يلي:

أولا: برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001– 2004)

تعتبر سياسة الإنعاش الاقتصادي إحدى أهم وسائل التأثير على الوضع الاقتصادي في المدى القريب فهي ظرفية بالدرجة الأولى، وتهدف إلى دعم النشاط الاقتصادي بوسائل مختلفة حيث تتبنى برنامجًا لتنشيط الطلب الكلي عن طريـــق الزيادة في الإنفـــاق قصد تحفيز الإنتـــاج وتشجيع المؤسسات على الاستثمـار لتلبية الزيـادة في الطلب وبالتالي دعم النمو وامتصاص البطالة.[2]

كما يمكن أيضا اعتبار سياسة العرض بمثابة سياسة إنعاش، مادام الغرض منها هو دعم النشاط الاقتصادي لكن بتنشيط العرض بدلا من الطلب على الرغم من كونها ذات طابع هيكلي أكثر منه ظرف، بعبارة أخرى هي سياسة اقتصادية هدفها إنعاش النشاط الاقتصادي، أي زيادة الإنتاج والشغل عن طريق دعم طلب العائلات والمؤسسات، وبالتالي فإنها ترتكز على سياسات نقدية وميزانية توسعية.[3]

وتجدر الإشارة أنه قد تم رصد غلاف مالي قدره 525 مليار دينار، لبرنامج الإنعاش الاقتصادي، كما أن ما يميز هذه الفترة هو الزيادة في الأجور، حيث كثر الحديث عن انخفاض القدرة الشرائية للمواطن مما اضطر السلطات إلى رفع الكتلة الأجرية، حيث كلفت هذه الزيادة ما يعادل 130 مليار دينار، كما أن زيادة الإنفاق الاستثماري

---

[1] - محمد مسعي، **سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر وأثرها على النمو**، مجلة الباحث، العدد 10، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2012، ص: 147.

[2] - عبد الرحمان تومي، سعيدة تلخوخ، مداخلة بعنوان: **أثر برامج التنمية على التشغيل في الجزائر خلال الفترة (2001- 2014)**، ملتقى الوطني الثالث حول: سياسات التشغيل في إطار برامج التنمية والإنعاش الاقتصادي في الجزائر (2001-2014)، جامعة آكلي محمد اولحاج البويرة، يومي 02-03 ديسمبر 2014، الجزائر، ص: 03.

[3] - نفس المرجع، ونفس الصفحة.

زادت بمعدل 20% في سنة 2000، ولقد عرفت سنة 2001 تنفيذ جزء كبير من مخطط الإنعاش الاقتصادي حيث تم استهلاك 380 مليار دينار من الغلاف المالي بـ525 مليار دينار التي تم تخصيصها لهذا المخطط،[1] وفي هذا الصدد شملت نشاطات البرنامج خمس مجالات تم توزيع الغلاف المالي كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول رقم (02–06): تخصيصات برنامج الإنعاش الاقتصادي للفترة (2001- 2004)

طبيعة الأعمال (القطاعات)	رخص البرامج (مليار دينار)				مجموع الرخص	نسبة كل قطاع
	2001	2002	2003	2004	2001- 2004	
دعم الإصلاحات	30.0	15.0	–	–	45.0	8.6
الفلاحة والصيد البحري	10.6	20.3	22.5	12.0	65.4	12.4
التنمية المحلية	32.4	42.9	35.7	3.0	114.0	21.7
الأشغال الكبرى	93.0	77.8	37.6	2.0	210.4	40.1
الموارد البشرية	39.4	29.9	17.4	3.5	90.2	17.2
المجموع	205.4	185.9	113.2	20.5	525.0	100

المصدر: ناجية صالحي، فتيحة مخناش، **أثر برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي و البرنامج التكميلي لدعم النمو وبرنامج التنمية الخماسي على النمو الاقتصادي (2001– 2014) آفاق النمو الاقتصادي الفعلي والمستديم**، (مداخلة في أبحاث المؤتمر الدولي: تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة و انعكاساتها على التشغيل و الاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة (2001- 2014)، يومي 11و 12 مارس 2013، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية، جامعة سطيف، الجزائر)، ص: 05.

ما يلاحظ من الجدول أن تخصيص برنامج الإنعاش الاقتصادي تركز على التنمية والأشغال الكبرى العمومية حيث بلغت قيمتها 323 مليار دينار، كما تم تخصيص ما نسبته 95.8% لدعم الإصلاحات الاقتصادية، ومن خلال هذا البرنامج فقد تم إنشاء 728.500 منصب شغل منها 477.500 منصب دائم و271.000 منصب مؤقت.[2]

ثانيا: البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005– 2009)

جاء هذا البرنامج في إطار مواصلة وتيرة البرامج والمشاريع التي سبق إقرارها وتنفيذها في إطار مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي للفترة (2001- 2004)، بحيث وضع البرنامج التكميلي لدعم النمو جملة من الأهداف:[3]

– تحسين مستوى معيشة الأفراد؛

– تطوير الموارد البشرية والبنى التحتية؛

---

[1] – محمد مسعي، مرجع سابق، ص: 147.

[2] – المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، **مشروع التقرير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي (2001 –2004)**، الجزائر.

[3] – ناجية صالحي، فتيحة مخناش، **أثر برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي والبرنامج التكميلي لدعم النمو وبرنامج التنمية الخماسي على النمو الاقتصادي (2001- 2014) آفاق النمو الاقتصادي الفعلي والمستديم**، (مداخلة في أبحاث المؤتمر الدولي: تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة (2001- 2014)، يومي 11و 12 مارس 2013، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية، جامعة سطيف، الجزائر)، ص: 06.

– رفع معدلات النمو الاقتصادي، إذ يعتبر رفع معدلات النمو الاقتصادي الهدف النهائي للبرنامج التكميلي لدعم النمو وهو الهدف الذي تصب فيه كل الأهداف السالفة الذكر.

يعتبر برنامج دعم النمو الاقتصادي برنامجا غير مسبوق في تاريخ الجزائر من حيث قيمته حيث بلغت في شكله الأصلي 4203 مليار دج، كما أضيف له بعد إقراره برنامجين خاصين أحدهما بمناطق الجنوب بقيمة 432 مليار دج و الأخر بمناطق الهضاب العليا بقيمة 668 مليار دج، يشمل هذا البرنامج الضخم في مضمونه خمسة محاور رئيسية كبرى كما يلي:[1]

– تحسين ظروف معيشة السكان 45.5%؛

– تطوير المنشآت الأساسية 40.5%؛

– دعم التنمية الاقتصادية 8%؛

– تطوير الخدمة العمومية 4.8%؛

– تطوير تكنولوجيا الاتصال 1.1%.

يبرز البرنامج التكميلي لدعم النمو من ناحية المشاريع المدرجة بوضوح رغبة الدولة في خلق ديناميكية متواصلة في فعاليات النشاط الاقتصادي، وتتمثل المحاور التي يشملها البرنامج التكميلي لدعم النمو في النقاط التالية:[2]

1- تحسين ظروف معيشة السكان: ورصد له مبلغ 1908.5 مليار دج، أي ما نسبته 45.5%، حيث شملت التخصيصات قطاع السكن بمبلغ 555 مليار دج، قطاع التربية الوطنية بمبلغ 200 مليار دج، قطاع التعليم العالي بمبلغ 141 مليار دج.

2- تطوير المنشآت الأساسية: ورصد له مبلغ 1703.1 مليار دج، أي ما نسبته 40.5% من إجمالي قيمة البرنامج التكميلي، حيث شملت التخصيصات: قطاع النقل بمبلغ 700 مليار دج؛ الأشغال العمومية بمبلغ 600 مليار دج؛ المياه (السدود) بمبلغ 393 مليار دج؛ تهيئة الإقليم بمبلغ 10.15 مليار دج، ومن الملاحظ أن قطاع النقل يتصدر قائمة اهتمامات برنامج تطوير المنشآت الأساسية، ولا يقل قطاع الأشغال العمومية عن دعم قطاع النقل في هذا البرنامج.

[1] – البرنامج التكميلي لدعم النمو، بوابة الوزير الأول، على الموقع:
(www.premier-ministere.you.dz/avabe/media/pdf/textere/Essentiels/progpilar/progcroissance.pdf)، تاريخ الاطلاع: 2017/04/25، الساعة 23:00.

[2] – ناجية صالحي، فتيحة مخناش، مرجع سابق، ص: 08.

3- دعم التنمية الاقتصادية: ويتضمن هذا المحور خمس قطاعات: الفلاحة والتنمية الريفية بمبلغ 300 مليار دج؛ الصناعة بمبلغ 13.5 مليار دج؛ ترقية الاستثمار بمبلغ 4.5 مليار دج؛ الصيد البحري بمبلغ 12 مليار دج؛ السياحة بمبلغ 3.2 مليار دج.

4- المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية: نظرا للدور الذي تلعبه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ازدهار النشاط الاقتصادي من خلال الخلق المباشر للقيمة المضافة ومناصب العمل وكذا الأهمية التي تحوزها الصناعة التقليدية في المجتمع الجزائري خصصت الدولة ما قيمته 4 مليار دج.

5- تطوير الخدمة العمومية وتطويرها: ويأتي هذا الإصلاح قصد تدارك التأخر المسجل في هذا الإطار نتيجة الظروف الخاصة التي مرت بها الجزائر في فترة التسعينات، حيث رصد له ما قيمته 203.9 مليار دج، حيث مس قطاعات: البريد وتكنولوجيات الاتصال؛ العدالة؛ الداخلية؛ التجارة و المالية (الجمارك والضرائب).

ثالثا: برنامج التنمية الخماسي (2010- 2014)

يستلزم برنامج الاستثمارات العمومية الذي وضع لفترة الممتدة (2010- 2014) من النفقات 21.214 مليار دينار جزائري أو ما يعادل 286 مليار دولار وهو يشتمل شقين:[1]

- استكمال المشاريع الكبرى الجاري انجازها على الخصوص في قطاعات السكة الحديدية والطرق والمياه بمبلغ 9.700 مليار دينار؛

- إطلاق مشاريع جديدة بمبلغ 11.534 مليار دينار جزائري.

وفي ما يلي أبرز التخصيصات التي جاء بها البرنامج الخماسي:[2]

- خصص برنامج التنمية الخماسي أكثر من 40% من موارده لتحسين التنمية البشرية؛

- خصص برنامج الاستثمارات العمومية ما يقارب 40% من موارده لمواصلة تطوير المنشآت القاعدية الأساسية؛

- تخصيص 1.500 مليار دج لدعم تنمية الاقتصاد الوطني؛

- تشجيع إنشاء مناصب شغل بتخصيص مبلغ 350 مليار دج؛

[1] - نفس المرجع، ص ص: 11، 12.

[2] - عبد الرحمان تومي، مرجع سابق، ص: 309.

– يخصص ما قيمته 250 مليار دج لتطوير اقتصاد المعرفة من خلال دعم البحث العلمي والتعليم واستعمال وسائل الإعلام الآلي داخل المنظومة الوطنية للتعليم كلها وفي المرافق العمومية.

وعليه فالملاحظ لهذا البرنامج يدرك أن المبلغ المخصص لمحور التنمية البشرية لوحده فقد بلغ عتبة 10.122 مليار دج، أي ما يقارب نسبة 50% من مجموع الغلاف المخصص للفترة، وهذا دليل على اهتمام رئيس الجمهورية في التكفل ببعث التنمية البشرية إلى مصاف المستويات العالمية.

إجمالا يمكن القول أن برنامج الإنعاش الاقتصادي سطر أربعة أهداف رئيسية عملية وثلاثة نوعية، الأهداف العملية فتنطلق من إعادة تنشيط الطلب التي يجب أن يسايرها، دعم للنشاطات المنشئة للقيمة المضافة ومناصب الشغل، رد الاعتبار للمنشآت القاعدية خاصة التي تسمح بإعادة انطلاق النشاطات الاقتصادية، وتحسين تغطية حاجات السكان في مجال تنمية الموارد البشرية، وترمي هذه الأهداف العملية إلى ثلاث أهداف نوعية تتمثل في مكافحة الفقر، إنشاء مناصب شغل، تحقيق التوازن الجهوي وإنعاش الاقتصاد الجزائري.

إن برامج التعديل المطبقة من أجل استرجاع التوازنات الاقتصادية الكبرى أدت إلى تقليص مستوى معيشة السكان ومن ثم كان تركيز الحكومة على تكثيف مسار الإصلاح ليشمل جميع الجوانب الاقتصادية والاجتماعية وتحرير الاقتصاد من أجل تمكين المؤسسة الجزائرية من أن تصبح المصدر الرئيسي للثروة.

المطلب الثاني: المخططات الاقتصادية والبرامج التنموية بالمغرب

شرع المغرب ومنذ استقلاله في وضع إستراتيجية تنموية خاصة مبنية على معطيات ثابتة، إذ تركز هذه الإستراتيجية على جعل المواطن في صلب عملية التنمية وتمكين الاقتصاد الوطني من مقومات التأهيل والإقلاع بتوفير التجهيزات الهيكلية، ويمكن تقسيم مسار التنمية الذي شهدته المغرب إلى عدة خطط وهي:

أولا: الخطط التنموية خلال الفترة (2000- 2006): ركزت المغرب في هذه المرحلة على:[1]

1- تنمية الأقاليم الجنوبية: في إطار الخطط التنموية الاقتصادية تم في سنة 2002 إحداث وكالة تهتم بتنمية الأقاليم الجنوبية أطلق عليها "**وكالة تنمية الأقاليم الجنوبية**" وظيفتها التركيز على التنمية الاقتصادية والاجتماعية لهذه الأقاليم، وقد رصد لها غلاف مالي قدره 7.20 مليار دولار وتهدف هذه الوكالة للقيام بـ:

– التأهيل الحضري لأحياء سكنية بجهة كليم– السمارة مساحتها 900 هكتار ويستفيد منها 20.000 ألف أسرة؛

[1] - أحمد نصير، يونس زين، **رؤية اقتصادية تنموية للمخطط الزرق للنهوض بالسياحة في المملكة المغربية أفاق 2020**، (مداخلة في الملتقى العلمي الدولي حول الصناعة السياحية في الجزائر بين الواقع والمأمول نحو الاستفادة من التجارب الدولية الرائدة، يومي 09 و 10 نوفمبر 2016، جامعة محمد الصديق بن يحي، جيجل، الجزائر)، ص: 305.

– إعادة إسكان ما يزيد عن 7000 أسرة في كل من جهتي العيون بوجدور، الساقية الخضراء ووادي الذهب الكويرة.

2- البرنامج الوطني الأول للطرق القروية: انطلق هذا البرنامج سنة 2000، وقد خصص له غلاف مالي قدره 750 مليون درهم، ويهدف إلى بناء طرق في القرى، وفك العزلة عن المناطق المحرومة.

3- إصلاح قطاع النقل الجوي: أعدت وزارة النقل سنة 2004 برنامجا طويل الأمد من أجل دعم وتطوير قطاع النقل الجوي وسوف يساعد المغرب على النهوض بالسياحة وجلب مزيد من السياح ويهدف البرنامج إلى:[1]

– السماح للمستثمرين الأجانب بفتح خطوط جوية تربط المدن السياحية؛

– الرفع من عدد المسافرين الأجانب من 5.8 مليون مسافر سنويا إلى 16 مليون في سنة 2010.

4- محـاربة الفـــقر: شرعت مديرية التنمية الاجتماعية سنة 2000 في عملية وضع الإطار الاستراتيجي للحد من الفقر بدعم تقني من برنامج الأمم المتحدة للتنمية، ويرمي هذا المخطط إلى الحد من الفوارق الاقتصادية والاجتماعية والجغرافية مع مراعاة النوع الاجتماعي وتمكين الأشخاص المعوزين من تحسين أحوالهم المعيشية، وقد خصصت الدولة اعتمادا سنويا قدره 174.2 مليون درهم.

ثانيا: الخطط التنموية خلال الفترة (2006- 2015): تمثلت أبرز المخططات التنموية في:

1- إستراتيجية التنمية الفلاحية (المخطط الأخضر): لقد عزم المغرب على جعل الاقتصاد الأخضر محورا استراتيجيا في سياسته الخاصة بالتنمية المستدامة ويعمل على تعبئة الفاعلين وبناء الشراكات المجددة بين القطاعين العام والخاص للرفع من مستوى الاستثمارات التي تحترم البيئة وتكفل إنتاج القيمة المضافة ومناصب الشغل الدائمة؛

إذ تشكل الفلاحة في المغرب، أحد القطاعات الهامة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية حيث يضم ما يقارب 1.5 مليون فلاح يساهم بحوالي 15% من الناتج الداخلي الخام، إضافة إلى أنه يوفر 40% من فرص الشغل، وبفضل المجهودات المشتركة التي تبذلها كل من وزارة الفلاحة و الصيد البحري ومهني القطاع، ويعرف الناتج الداخلي الخام الفلاحي ارتفاعا متزايدا منذ سنة 2000، إذ انطلقا منذ سنة 2009، وتجاوز هذا الناتج عتبة 100 مليار درهم سنويا، مقابل معدل 75 مليار درهم قبل سنة 2008؛

[1] - مراد رحال، **التنمية المستدامة في دول المغرب العربي خلال الفترة (2000– 2010)**، (مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع تحليل اقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2011/ 2012)، ص: 80.

يهدف مخطط المغرب الأخضر الذي أشرف على انطلاقه جلالة الملك محمد السادس في أفريل سنة 2008 إلى:

- جعل القطاع الفلاحي رافعة أساسية للتنمية الاقتصادية و الاجتماعية للبلد؛
- تعزيز الاستثمارات و التكافل الجيد بين السلاسل الإنتاجية قبليا وبعديا؛
- إنعاش صادرات المنتجات الفلاحية وتثمين المنتجات المحلية.[1]

ويستند مخطط المغرب الأخضر إلى دعامتين:[2]

* **الفلاحة العصرية ذات قيمة مضافة هامة:** وهدفها تقوية وتطوير الفلاحة ذات الإنتاجية العالية والتي تستجيب لمتطلبات السوق عبر تشجيع الاستثمارات ونماذج جديدة من التجميع العادل، وتضم هذه الدعامة ما بين (700- 900) مشروع يمثل حوالي 110 إلى 150 مليار درهم من الاستثمارات على مدى 10 سنوات.

* **الفلاحون ذوي الوضعية الصعبة:** وتهدف هذه الدعامة لمحاربة الفقر في الوسط القروي، عبر الرفع بشكل ملحوظ من الدخل الفلاحي في المناطق الأكثر هشاشة وينتظر في إطار هذه الدعامة انجاز 550 مشروعا تضامنيا يتراوح بين 15 و20 مليار درهم على مدى 10 سنوات وقامت الدولة في إطار المخطط الأخضر بتعبئة ما يقارب 66 مليار درهم خصصتها للفترة (2009- 2015)، كما استهدف هذا المخطط مبلغ 800 مليون درهم مقدمة من صندوق الحسن الثاني.

2- إستراتيجية قطاع الصناعة التقليدية: وتركز هذه الإستراتيجية على ثلاث توجهات كبرى تمثل الأساس لتنمية قطاع الصناعة التقليدية، باعتبارها جزءا من المقاربة الإرادية التي اعتمدتها الدولة المغربية، حيث ترمي هذه الإستراتيجية أولا إلى خلق مناصب جديدة للشغل بهدف استيعاب جزء من العاطلين وتمكينهم من العيش الكريم وذلك بـ:[3]

- إعادة تأهيل القطاع باعتباره قاطرة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية؛
- تغيير دور الإدارة والعمل على الانتقال بها من إدارة تتولى التدبير إلى إدارة تعمل من أجل التنمية.

أما السبل التي تم انتهاجها من أجل النهوض بالقطاع فتتمثل في:

- تطوير نسيج إنتاجي قوي ومهيكل؛

---

[1] - أحمد نصير، يونس زين، مرجع سابق، ص ص: 305، 306.

[2] - المملكة المغربية، وزارة الاقتصاد و المالية، على الموقع: (http://www.Finances.gov.ma)، تاريخ الاطلاع: 2017/04/21، الساعة 22:00، ص: 01.

[3] - المملكة المغربية، وزارة السياحة والنقل الجوي والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي رؤية 2015، على الموقع: (http://www.Finances.gov.mog)، تاريخ الاطلاع: 2017/04/21، الساعة 22:15، ص: 01.

– انتعاش وتسويق منتوج الصناعة التقليدية؛

– الترويج و التسويق.

بحيث تتوخى هذه التوجهات تحقيق نتائج على مدى 10 سنوات تم تحديدها رقميا لكي تمثل لوحة قيادة بالنسبة للقطاع في أفق 2015، وفي ما يلي جدول يلخص رؤية 2015 للتنمية الاقتصادية والاجتماعية:

جدول رقم (02–07): رؤية 2015 للتنمية الاقتصادية والاجتماعية بالمغرب

تنمية رقم المعاملات بالقطاع	**رفع رقم المعاملات إلى 24 مليار درهم – رفع من معاملات التصدير 10 مرات مضاعفة مداخيل المبيعات للسياح بـ 04 مرات**
إبراز نسيج مقاولاتي ديناميكي	**رفع حجم النسيج المقاولاتي من نحو 100 مقاولة إلى 300 مقاولة من بينها 15 إلى 20 فاعلا مرجعيا**
تنمية وتحسين جودة التكوين المهني	**60.000 خريجا في أفق 2015**
التشغيـــــل	**إحداث 115.000 منصب شغل في أفق 2015**

المصدر: المملكة المغربية، وزارة السياحة والنقل الجوي والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي رؤية 2015، على الموقع: (http://www.Finances.gov.mog)، تاريخ الاطلاع: 2017/04/21، الساعة 22:15، ص: 01.

3- مخطط تطوير البنية الأساسية: ونلخص أبرز ما جاء فيها ضمن الجدول التالي:[1]

جدول رقم (02–08): مخطط تطوير البنية الأساسية بالمغرب

المخطط	آجاله	المضمون و الأهداف
الطرق	**2005 –2009**	**يهدف البرنامج التكميلي لتدشين مجموعة من الطرق بكلفة إجمالية قدرها 17.2 مليار درهم**
المطارات	**2007 –2010**	**يهدف إلى تحسين تجهيزات وأنظمة الأمن في المطارات و إنفاق حوالي 9.8 مليار درهم**
النقل بالسكة الحديدية	**2009 –2010**	**يهدف إلى مضاعفة حجم الرواج الحالي للنقل بالسكة الحديدية وتحديد حوالي 400 كلم من السكك ورصد له 17 مليار درهم**
إنتاج الكهرباء	**2007 –2012**	**يهدف المغرب إلى إنفاق حوالي 34.2 مليار درهم لإنهاء المشاريع القائمة**

المصدر: من إعداد الطالبات بالاستناد إلى:

أحمد نصير، يونس زين، **رؤية اقتصادية تنموية للمخطط الزرق للنهوض بالسياحة في المملكة المغربية أفاق 2020**، (مداخلة في الملتقى العلمي الدولي حول الصناعة السياحية في الجزائر بين الواقع و المأمول نحو الاستفادة من التجارب الدولية الرائدة، يومي 09 و10 نوفمبر 2016، جامعة محمد الصديق بن يحي، جيجل، الجزائر)، ص: 306.

4- مخطط رواج: يهدف مخطط رواج إلى تحسين قطاع التجارة والحد من النواقص التي تعاني منها الأنشطة التجارية وجعل القطاع إحدى رافعات التنمية الاقتصادية للبلاد، ومن أهم الأهداف الإستراتيجية لهذا المخطط نذكر:[2]

– تعزيز جاذبية العرض التجاري اتجاه المستثمرين الوطنيين والأجانب عبر انجاز مخططات للتجارة على المستوى المحلي والجهوي؛

– تحسين إطار عمل الفاعلين في القطاع عبر الملائمة المستمرة للقوانين؛

[1] – أحمد نصير، يونس زين، مرجع سابق، ص: 306.

[2] – المملكة المغربية، وزارة التجارة والصناعة والتكنولوجيا الحديثة، على الموقع: (www.maroc-ma/content/)، تاريخ الاطلاع: 2017/04/21، الساعة: 23:42، ص: 01.

- إحداث 450.000 منصب شغل مباشر.

5- مخطط الصيد البحري هاليوتيس: عرف قطاع الصيد البحري ابتداء من سنة 2010 الانطلاقة الفعلية لإستراتيجية **'هاليوتيس'** التي تهدف إلى إرساء برنامج عمل منظم وتشجيع الاستثمار في هذا القطاع.

يساهم قطاع الصيد البحري بنسبة 2 إلى 3% من الناتج الداخلي الخام بـ 10% من قيمة الصادرات الوطنية ويوفر مناصب شغل تقدر بأكثر من 660.000 منصب شغل منها 170.000 منصب مباشر أي بنسبة 1.5% من السكان النشطين و490.000 منصب غير مباشر، وهو بذلك مصدر دخل لفائدة 3 ملايين شخص، كما يسجل هذا القطاع رقم معاملات يقدر بـ 16.3 مليار درهم تمثل في الصادرات نسبة 70%.[1]

6- الميثاق الوطني للإقلاع الصناعي: يعتبر الميثاق الوطني للإقلاع الصناعي برنامجا تعاقديا تم توقيعه برعاية الملك محمد السادس سنة 2009، بين الدولة والقطاع الخاص من أجل تفعيل الإستراتيجية التنموية بالمغرب والتي تهدف إلى:[2]

- تطوير القطاعات (المهن العالمية) التي يملك فيها المغرب امتيازات تنافسية واضحة وقابلة للاستغلال من خلال برامج تنموية مخصصة (صناعة السيارات- الطائرات- الإلكترونيك- ترحيل الخدمات- النسيج- الصناعات الغذائية)؛
- تعبئة 2200 هكتار لإحداث جيل جديد من المناطق الصناعية المندمجة؛
- رفع الناتج الداخلي الخام بـ 50 مليار درهم؛
- تحسين توازن الميزان التجاري عبر رفع رقم معاملات الصادرات بـ 95 مليار درهم؛
- إحداث 220.000 منصب شغل في أفق 2015؛
- تحقيق 120 مليار درهم من الاستثمارات الخاصة.

7- مخطط قطاع الخدمات والمبادرة الوطنية للتنمية البشرية: اختار المغرب من أن يجعل من ترحيل الخدمات إحدى قاطرات التنمية الاقتصادية بالبلاد، وتهدف هذه الإستراتيجية للرفع من صادرات القطاع لتصل إلى 20 مليار درهم في أفق سنة 2015، وكذلك خلق حوالي 70.000 منصب عمل خلال الفترة (2009- 2015) لبلوغ مجموع 100.000 منصب؛

أما المبادرة الوطنية للتنمية البشرية تهدف إلى محاربة الفقر والهشاشة وكذا الإقصاء الاجتماعي من خلال انجاز مشاريع دعم البنيات التحتية الأساسية، أنشطة تكوين وتقوية القدرات حيث شرع في تطبيقها ابتداءا من 18 ماي 2014.[3]

---

[1] - مجلة المالية لوزارة الاقتصاد والمالية، العدد 15، المملكة المغربية، يوليو 2011، ص: 11.

[2] - الميثاق الوطني للإقلاع الصناعي أفق 2015، على الموقع: (www.maroc/ma/ar/content/2015/)، تاريخ الاطلاع: 2017/04/23، الساعة: 00:15، ص:01.

[3] - أحمد نصير، يونس زين، مرجع سابق، ص ص: 307، 308.

8- المخطط المغربي للطاقة الشمسية: ويبرز هذا المخطط بعد التزام المغرب بتوفير الظروف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية التي تؤمن العيش الكريم والتوجه نحو استخدام الطاقة النظيفة كبديل على الطاقات ذات الأصل الأحفوري.[1]

ويشمل هذا المشروع انجاز 5 محطات لإنتاج الكهرباء مما سيمكن المغرب من إنتاج حوالي 18% من الإنتاج الوطني الحالي ومن المنتظر أن يوفر هذا المخطط قرابة 120 ألف فرصة عمل جديدة بهدف تخفيض نسبة البطالة إلى النصف إلى جانب إطلاق استثمارات في القطاعين الحكومي والخاص تقدر تكلفتها بحوالي 17 مليار دولار.[2]

9- المخطط الأزرق للنهوض بالسياحة في المغرب: من أجل النهوض بالسياحة تبنى المغرب رؤية سياحية في أفق 2010 تمثلت في وضع سياسة لتنمية القطاع مركزة على تنويع المنتجات وتحرير الربط الجوي وتقديم صورة جديدة عن المغرب، جاعلة بذلك السياحة ركيزة أساسية للاقتصاد الوطني ويرتكز المخطط الأزرق 2020 على مفهوم المخططات الساحلية المدمجة "**الذكية**" والهادفة إلى عرض مغربي تنافسي على الصعيد الدولي، ويهدف في مرحلته الأولى:

- إعادة تموقع واستكمال المحطات التي تم إطلاقها كالسعيدية، لكسوس وتاغازوت؛
- إكمال العرض السياحي بمخططات جديدة؛
- إعطاء موقع تفصيلي مميز ومستدام للمحطات مع الاعتماد على منطق السوق ويتم مواكبة كل هذا بتدابير في مجالات متعددة كالنقل الجوي والتكوين.[3]

المطلب الثالث: المخططات التنموية في تونس (2000- 2014)

مر الاقتصاد التونسي بثلاث مخططات تنموية خلال الفترة (2000- 2014) يتم عرضها على النحو التالي:

أولا: المخطط العاشر للتنمية (2002- 2006)

تميزت فترة المخطط العاشر بتحولات ديمغرافية واجتماعية تمثلت بالأساس في تنامي حجم الطلبات الإضافية للشغل بنسق أسرع مما كان عليه في السابق وتزايد عدد السكان، وقد تركز العمل خلال المخطط العاشر في ظل هذه التحولات على الارتقاء بأداء الاقتصاد الوطني وزيادة تطوير مؤشرات التنمية البشرية وتعزيز المكاسب الاجتماعية ودعم التنمية الجهوية، وقد ساهمت الإصلاحات التي تضمنها البرنامج الرئاسي لتونس الغد بثرائها

---

[1] - البوابة الوطنية، المملكة المغربية، على الموقع: (http://www.maroc.ma)، تاريخ الاطلاع: 2017/04/23، الساعة: 00:15، ص:02.

[2] - أحمد نصير، يونس زين، مرجع سابق، ص: 308.

[3] - البوابة الوطنية، المملكة المغربية، على الموقع:(http://www.maroc.ma)، تاريخ الاطلاع: 2017/04/20، الساعة: 15:15، ص:01.

وشموليتها مما أدى إلى دفع المسار التنموي وتأمين التفاعل الايجابي لمكونات المجتمع، مع السياسات الرامية إلى تحسين مناخ الأعمال،[1] وفيما يلي نستعرض أهم الإصلاحات التي تضمنها المخطط العاشر.

1- التحولات السياسية: لقد تجلت التحولات والإصلاحات في المجال السياسي بالخصوص في مراجعة الدستور وإلغاء الخلافة الآلية والرئاسة مدى الحياة، وتكريس التعددية داخل مجلس النواب والمجالس الجهوية والمحلية مع إعطاء هذه الأخيرة صلاحيات واسعة في ضبط السياسات وتنفيذ برامج التنمية بمختلف الجهات ليتأكد مسار الإصلاح السياسي خلال فترة المخطط العاشر من أجل تعميق ممارسة الديمقراطية، جسدها الإصلاح الدستوري لسنة 2002 الذي أرسى أركان جمهورية الغد.[2]

2- الإصلاحات الاقتصادية والمالية: اتسمت السياسة الاقتصادية المعتمدة خلال فترة المخطط العاشر بالتركيز على تهيئة الظروف الملائمة لدفع الحركية الاقتصادية وتطوير هيكلة الاقتصاد الوطني رغم الضغوط المسجلة من خلال تعميق الإصلاحات الهيكلية الرامية إلى إكساب الاقتصاد الوطني مزيدا من المتانة والتنوع والرقي بأداء الأعوان الاقتصاديين لمواكبة متطلبات التفتح المتزايد على السوق العالمية.[3]

حضيَّ الاستثمار الخاص بعناية خاصة خلال فترة المخطط العاشر عبر تكثيف جهود الرقي بخدمات هياكل المساندة وتسيير إجراءات إحداث المؤسسات والتقليص من الترخيص وإحداث محاضن للمؤسسات؛

كما تميزت السياسة المالية في إطار هذا المخطط بإصلاحات نوعية وفق متطلبات تحسين مناخ الأعمال والمساهمة في أداء الاقتصاد الكلي وشملت الإصلاحات تطوير منظومة الجباية وتعزيز تدخلات ميزانية الدولة وعصرنة السياسة النقدية بإرساء آليات السوق المفتوحة وكذا اعتماد سياسة سعر صرف مرن؛

أما المؤشرات المسجلة خلال المخطط العاشر (2001- 2006)، بلغ النمو أثناء هذه الفترة 4.5% مقابل 5.8% مقدرة ويكون معدل النمو 5.2% دون اعتبار سنة 2002، ويبرز التوزيع القطاعي للنمو بالخصوص التطور الذي شهده قطاع الخدمات بمعدل سنوي بلغ 7.2% بالرغم من تباطؤ النمو على مستوى القطاع السياحي (3.4% مقابل 5.4% مقدرة)، ويفسر الزيادة الهامة في قيمة الخدمات بتطور القطاعات الدافعة ذات القيمة المضافة العالية خاصة قطاع الاتصالات (20.6%) سنويا والخدمات المالية (6.7%).[4]

وفيما يلي جدول يلخص نمو القيمة المضافة بأسعار القارة خلال المخطط العاشر:

---

[1] - الجمهورية التونسية، وزارة التنمية و التعاون الدولي، المخطط الحادي عشر للتنمية (2007- 2011)، المجلد الثالث، جويلية 2007، تونس، ص: 03.

[2] - نفس المرجع، ص: 04.

[3] - نفس المرجع، ص: 141.

[4] - نفس المرجع، ص: 10- 11.

جدول رقم (02–09): نمو القيمة المضافة بالأسعار القارة خلال المخطط العاشر بتونس%

البيـان	الأهـداف	الانجـازات
الفـلاحة والصيـد البحـري	4.3	2.6
الصنـاعات المعمـلية	5.1	2.6
الصنـاعة الميكـانيكية	6.1	8.9
النسيـج والجلـود	4.8	2.2
الصنـاعات غير معملية	3.8	3.1
الخـــدمات	7.9	7.2
تكنولـوجيا الاتصـال	21.7	20.6
نزل ومقـاهي ومطاعم	5.4	3.4
الخدمـات المـالية	6.1	6.7
الناتج المحلي الإجمالي	**5.8**	**4.5**

المصدر: الجمهورية التونسية، وزارة التنمية و التعاون الدولي، المخطط الحادي عشر للتنمية (2007- 2011)، المجلد الثالث، جويلية 2007، تونس، ص: 11.

ونجد تطور هيكل الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة المخطط في اتجاه تكريس التوجه نحو المزيد من دعم الأنشطة الواعدة ذات القيمة المضافة العالية واستكمال مقومات اقتصاد المعرفة، ليبلغ نمو قطاع الصناعات المعملية 2.6% سنويا مقابل تقديرات حددت بنحو 5.1%.

وفيما يلي جدول يلخص هيكلة الناتج المحلي الإجمالي حسب القطاعات خلال المخطط العاشر بالأسعار القارة وبكلفة عناصر الإنتاج%:

جدول رقم (02–10): هيكلة الناتج المحلي الإجمالي حسب القطاعات خلال المخطط العاشر بالأسعار القارة وبكلفة عناصر الإنتاج بتونس%

البيـان	2001	2006	
		الأهـداف	الانجـازات
الفـلاحة والصيـد البحـري	**13.5**	**12.4**	**12.0**
الصنـاعات المعمـلية	**19.9**	**19.1**	**17.8**
الصنـاعات غير معملية	**12.0**	**11.0**	**11.3**
الخدمـات المسوقـة	**40.5**	**44.2**	**45.0**
الخدمـات غير المسوقة	**14.2**	**13.3**	**13.9**
المجمـــوع	**100**	**100**	**100**

المصدر: الجمهورية التونسية، وزارة التنمية و التعاون الدولي، المخطط الحادي عشر للتنمية (2007- 2011)، المجلد الثالث، جويلية 2007، تونس، ص: 12.

وعلى مستوى النمو اتسمت فترة المخطط العاشر بتطور هام لمساهمة الطلب الداخلي في النمو خاصة الاستهلاك الذي ارتفعت مساهمته إلى 66.7%، وفي المقابل انحصرت مساهمة الاستثمار في النمو في حدود 11.1% باعتبار تباطؤ نسقه مقارنة والأهداف المرسومة.[1]

[1] - سعدون بكبوس، **الاقتصاديات المغاربية في ظل التحول الاقتصادي العالمي حالة تونس والجزائر**، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، كلية العلوم الاقتصادية، بدون رقم عدد، بدون طبعة، جامعة الجزائر، الجزائر، ص: 75.

بالنسبة للطلب الخارجي فقد بلغت مساهمة صادرات الخدمات في النمو 22.2% خلال المخطط العاشر وهي نسبة مرضية تعزى بالخصوص إلى تطور القطاعات المصدرة وتماسك الطلب الداخلي الموجه إلى تونس خاصة قبل أهم الشركاء الاقتصاديين في منطقة الأورو.[1]

ثانيا: المخطط الحادي عشر للتنمية (2007- 2011)

تأخذ التقديرات المخطط الحادي عشر بالأساس على الانجازات التي تحققت في البرنامج السابق، حيث أعد المخطط من أجل استكمال المشاريع التي مازالت في طور الانجاز وبرمجت مشاريع جديدة، وتتسم فترة المخطط الحادي عشر بتعميق الإصلاحات وتسريع نسقها وفقا للمحاور الأساسية التالية:[2]

– تمتين الاقتصاد وتأمين صلابته وتعزيز اندماجه الناتج في الاقتصاد العالمي بهدف، رفع قدرته على تحقيق نسق أسرع للنمو؛

– تثبت مقومات التنمية الشاملة من أجل ضمان تواصل النمو واستدامته وضمان التوازن بين الفئات والجهات والأجيال؛

– تطوير الاقتصاد التونسي إلى اقتصاد مبنى على المعرفة قصد توفير مصادر جديدة للنمو والارتقاء بطاقة الاقتصاد التشغيلية وملاءمتها مع هيكل طلبات التشغيل الجديدة؛

– دعم الاستثمار في رأس المال البشري قصد الارتقاء بمساهمته في النمو وجعله المحرك الرئيسي للتنمية؛

حدد هدف النمو لفترة المخطط الحادي عشر بمعدل 6.1% في السنة، ومن المأمول أن يساهم في إحداث 412 ألف موطن شغل جديد أي بمعدل 42.4 ألف موطن شغل في السنة، وسيسمح نسق النمو المستهدف من تجسيد الهدف الرئيسي المتمثل في بلوغ الدخل الفردي 500 دينار سنة 2009 ليصل إلى 5753 دينار سنة 2011، بما يمكن من الارتقاء بمؤشر اللحاق من 29.9% حاليا إلى 46.7% في المخطط الحادي عشر كما سيسمح بإحداث مناصب الشغل المستهدف من تحقيق نسبة تغطية للطلبات الإضافية للشغل بمعدل 93.6% خلال المخطط الحادي عشر مقابل 92.1% خلال فترة المخطط العاشر بما يمكن من تخفيض نسبة البطالة من 14.3% سنة 2006 إلى 13.4% سنة 2001.

ثالثا: المخطط الثاني عشر(2011- 2014)

يهدف هذا المخطط إلى تجسيم البرنامج الرئاسي "**معا لرفع التحديات**" الذي يطمح إلى الدخول بتونس إلى مرحلة متقدمة من مسيرة اللحاق بالدول المتقدمة وذلك من خلال الوصول بالدخل إلى 7000 دينار، والنزول بالفقر إلى المستوى الأدنى وإحداث 425 ألف موطن شغل لتغطية كامل الطلبات الإضافية بإحداث نقلة نوعية لإستراتيجية التنمية لتمكن من توفير أفضل الظروف لتيسير الاقتصاد الوطني وتنويع مصادر النمو وترسيخ ثقافة التجديد وتعزيز القدرة على امتلاك المعارف والتكنولوجيا الحديثة وذلك وفقا للمحاور:[3]

---

[1] – زكريا دمدوم، مرجع سابق، ص: 212.

[2] – الجمهورية التونسية، وزارة التنمية و التعاون الدولي، المخطط الحادي عشر للتنمية 2011، المجلد الأول، 2006، تونس، ص: 12.

[3] – الجمهورية التونسية، وزارة التنمية والتعاون الدولي، المخطط الثاني عشر (2001– 2014)، المجلد الأول، تونس، 2009، ص ص:73، 74.

- تطوير هيكلة الاقتصاد؛
- دعم القدرة التنافسية وتحسين الإنتاجية؛
- تعزيز الاندماج في الاقتصاد العالمي؛
- الاستثمار في رأس المال البشري؛
- إرساء مقومات الاقتصاد البيئي؛
- دفع التنمية الجهوية.

المبحث الثالث: الحكم الراشد وأهم محاور الجيل الثاني من الإصلاحات الاقتصادية في الدول المغاربية

يتناول هذا المبحث قراءة لتجربة الحكم الراشد في الدول المغاربية (الجزائر، المغرب، تونس) من خلال معرفة واقع الحكم الراشد ومدى التطبيق لآلياته، إضافة عرض لأهم محاور الجيل الثاني من الإصلاحات الاقتصادية وذلك بإسقاط لبنود **إجماع واشنطن الموسع** من خلال عدة جوانب نقدية، مالية، دولية واجتماعية على هذه الدول.

المطلب الأول: آليات الحكم الراشد في الدول المغاربية

عانت الدول المغاربية كغيرها من الدول العربية من أوضاع مزرية في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية مما جعلها تتجه نحو تبني إصلاحات جوهرية، تؤدي إرساء مبادئ الحكم الراشد وبدعم من مختلف المؤسسات الدولية التي تعمل على مراقبتها وتوجيهها في إطار مكافحة الفساد الذي انتشر في معظم الدول العربية.

أولا: واقع الحكم الراشد في الجزائر

تسعى الدولة الجزائرية كباقي الدول النامية إلى تحقيق التنمية في جميع المجالات من خلال تفعيل آليات الحكم الراشد، باعتبار الحكم الراشد أحد أهم الشروط الضرورية لتحقيق التنمية.

1- بداية تبني الحكم الراشد في الجزائر: إن تزايد الاهتمام بموضوع الحكم الراشد من طرف السلطات الجزائرية، ظهر بوضوح من خلال ما جاء في دراسات البنك الدولي المعتمدة حول الحكم الراشد ومحاولة وضع الأسس النظرية له، وهذا ما تجسد في الكثير من التنظيمات الدستورية والقانونية بمحاولة التمسك بالمعايير المكونة للقيم الديمقراطية عن طريق إصدار مجموعة من التشريعات المختلفة لمكافحة الفساد، فقد شمل التقرير برنامج العمل الوطني في مجال الحكامة **"خطاب رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة"** في كلمة لدى افتتاح الدورة التاسعة لمنتدى الشراكة مع إفريقيا **"بأن مكافحة الفساد والرشوة هي إحدى انشغالاتنا الرئيسية"**، المقدم للآلية الإفريقية للتقييم من قبل النظراء* في نوفمبر 2008، حيث أكد التقرير أن الجزائر تعمل على مكافحة الفساد من خلال تطبيق مبادئ الحكم الراشد وإطلاق مشاريع ضخمة للإصلاح المؤسساتي والسياسي والاجتماعي والاقتصادي وهي الإصلاحات التي كان لها الأثر الايجابي على مشاريع التنمية.[1]

---

* في إطار الشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا والمعروفة اختصارا بالنيباد أنشأت الآلية الإفريقية للتقييم من قبل النظراء (Africa peer review mechanism) والمعروفة اختصارا (APRM) وذلك بقمة الاتحاد الإفريقي في ديربان في جويلية 2002 تحت قرار رقم 7/57 للجمعية العامة للأمم المتحدة والنيباد ويتم الانضمام لهذه الآلية بشكل طوعي، حيث أنها آلية إفريقية لتبادل الخبرات والمعرفة وتطوير مستوى الأداء والارتقاء بمعدلات الإدارة في الدول الإفريقية المختلفة.

[1] - سارة بوسعيود، مرجع سابق، ص: 215.

ومن أهم الإجراءات التي قامت بها الجزائر بشأن تجسيد أولويات الحكم الراشد ما يلي:[1]

- الأمر 66/156 المؤرخ في 08 جوان 1966 المتضمن لقانون العقوبات لجرائم الفساد؛
- القانون رقم 01/09 المؤرخ في 26 جوان 2001 المعدل والمتمم للأمر 66/156 المتضمن قانون العقوبات؛
- انضمام الجزائر والتوقيع على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد المعتمدة من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة في 31 أكتوبر 2003؛
- القانون الجزائري المتعلق بالوقاية من الفساد رقم 06/01 المؤرخ في 20 فيفري 2006 المتعلق بدعم الشفافية والنزاهة وتسهيل وتدعيم القانون الدولي وتبادل المساعدات التقنية من أجل معالجة مراحل الفساد بالوقاية؛
- اللجنة الوطنية للحكم الراشد التي تأسست في مارس 2005 وتتكون من 100 ممثلين للقطاعين العام والخاص وكذلك المجتمع المدني.

ويعرف المشرع الجزائري الحكم الراشد في قانون06/06 المتضمن القانون التوجيهي للمدينة في المادة الثانية (02) من الفصل الأول منه المتعلق بالمبادئ العامة على أنه "**المنهج أو الآلية التي بموجبها تكون الإدارة مهتمة بانشغالات المواطن، وتعمل للمصلحة العامة في إطار الشفافية**"؛

ويتضمن مفهوم الحكم الراشد من منظور المشرع الجزائري، مؤشرين أساسيين هما: سلوك الأفراد وطريقة تقديم الخدمات العمومية، كما أخذ بعدا أوسع حينما تشكلت لجنة (**GOAL 08**) التي اسند لها مهمة وضع **ميثاق الحكم الراشد للمؤسسات الجزائرية** بمساهمة وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وقد جاء في تعريف الحكم الراشد في الميثاق الصادر في 2009 على "**أنه عبارة عن فلسفة تسييرية لمجموعة من التدابير العملية الكفيلة في آن واحد لضمان استدامة وتنافسية المؤسسة بواسطة تعريف حقوق وواجبات الأطراف الفاعلة في المؤسسة وتقاسم الصلاحيات والمسؤوليات المترتبة على ذلك**".[2]

كما جاء في ميثاق الحكم الراشد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة منح المؤسسات الجزائرية وسائل وأدوات إرشادية تسمح لها بفهم المبادئ الأساسية لحوكمة المؤسسة، ويقوم الإطار المؤسسي لحوكمة المؤسسات الجزائرية على مبادئ تتمثل أساسا في:[3]

- العدالة في تقسيم الحقوق والواجبات بين الأطراف المشاركة في المؤسسة،
- الشفافية في الاتصال وعلى كل المستويات؛
- مراقبة تنفيذ السلطة والمسؤوليات لكل طرف مشارك في المؤسسة.

---

[1] - سايح بوزيد، **دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية المستدامة بالدول العربية حالة الجزائر**، (أطروحة دكتوراه تخصص اقتصاد التنمية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2013/2012)، ص: 425.

[2] - وفاء رايس، ليلي بن عيسى، **الحكم الراشد كآلية لمعالجة الفساد في الإدارة العمومية الجزائرية**، (الملتقى العلمي الدولي حول آليات حوكمة الشركات ومتطلبات تحقيق التنمية المستدامة، ورقلة، الجزائر، يومي 25، 26 نوفمبر 2013)، ص: 06.

[3] - نبيل حمادي، **أثر تبني المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر لميثاق الحكم الراشد على جودة المراجعة المالية دراسة ميدانية**، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 11، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر ، جوان 2012، ص، ص: 83، 84.

كما اعتمدت الدولة الجزائرية سياسة الحكم الراشد كمحدد رئيسي لإصلاح الدولة وكنهج لتوفير قاعدة إدارية مستقرة وفعالة تندرج في وئام البيئة الاجتماعية والاقتصادية كشرط لمواجهة التحديات الرئيسية وذلك من خلال:[1]

– إعادة إطلاق عملية التنمية على أساس فاعلة بين الدولة والقطاع الخاص وإدراج الجزائر في أنماط التجارة العالمية؛

– توطيد السلام والأمن المدني وتحقيق الاستقرار المؤسسي واستمرار البناء الديمقراطي وتعزيز سيادة القانون؛

– تحسين الوضع الاجتماعي والأوضاع المالية القابلة للحياة على السواء من خلال إصلاح القطاعات الاجتماعية وخلق الظروف القابلة للنمو المستدام.

2- سبل تفعيل الحكم الراشد في الجزائر: إن إقامة حكم راشد في الجزائر يتطلب مجموعة الإجراءات المتعلقة بتأسيس دولة الحق والقانون والاعتماد على المشاركة والشفافية والمساءلة على الأعمال، كما يستلزم ذلك مشاركة كل من القطاع الخاص والمجتمع المدني في البيئة السياسية، ومن بين جهود الدولة الجزائرية في ترسيخ آليات الحكم الراشد ما يلي:[2]

1.2- ترقية المصالحة الوطنية وتعزيز دولة القانون: شرعت الدولة الجزائرية في تنفيذ سياسة استعادة السلم عقب ما عرفته من تدهورات أمنية كبيرة في فترة التسعينات من القرن الماضي، وتمثلت في سياسة المصالحة الوطنية ثم سياسة الوئام المدني، ومشروع العفو الشامل **"بالميثاق من اجل السلم والمصالحة الوطنية"** بموجب المرسوم الرئاسي 05- 278 المتعلق بالمصالحة الوطنية ليوم 29 سبتمبر 2005، كما تم استحداث **"اللجنة الوطنية لإصلاح العدالة"** التي نشأت بموجب المرسوم الرئاسي رقم 99- 244 المؤرخ في 26 أكتوبر 1999، وقد كان لهذه السياسات نجاحا كبيرا حيث ساهمت في تحسين الأوضاع السياسية للدولة.

2.2- مكافحة الفساد: حضت قضية الفساد على اهتمام من طرف الحكومات الجزائرية، وقامت بعدة جهود من إصدار قوانين وإنشاء هيئات لمكافحة الفساد، وسيتم تفصيل ذلك ضمن المطالب الموالية من هذا المبحث.

3.2- تفعيل المشاركة السياسية: عن طريق الانتخابات التي تعتبر من المظاهر الرئيسية لمشاركة المواطن في الشؤون السياسية، إذ عمدت الدولة على تعديل قوانين الانتخابات خاصة المحلية من خلال تعديل نص المادة (82)* الذي يخص شروط المشاركة في الانتخابات، وتعديل المادة (109)** التي تتعلق بالمشاركة في الانتخابات التشريعية، إلا أن نسبة المشاركة السياسية تبقى ضئيلة جدا وسبب ذلك من وجهة نظر الطبقة السياسية يكمن

---

[1] - Azeddine ABDENNOUR, **REFORME ADMINISTRATIVE ET GOUVERNANCE EN ALGERIE : DEFIS ET OPTIONS POTIONS PRIORITAIRES**, expert nationa , NAPLES, 17- 20 May 2004, page :05.

[2] - عبد الحق حملاوي، **الآليات السياسية لتحقيق التنمية الاقتصادية في الدول العربية من منظور الحكم الراشد تجربة الجزائر (1999– 2007)**، (مذكرة ماستر تخصص السياسة العامة والإدارة المحلية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2013/2012)، ص: 91– 98.

* تعديل المادة (82): يشترط أن يكون حصول 4 من الأصوات المعبر عنها موزعا على 21 أو 25 ولاية على الأقل.

** تعديل المادة (109): التعديل يقترح في حالة حصول الحزب على نسبة 4 % جمع 400 توقيع من كل مقعد في الدائرة المعنية للمترشح.

في عدم تأقلم الطبقة الحـاكمة مع المتغيرات الحاصلة في المجتمع الجزائري، مما يتطلب البحث عن مواطـن الخلل في عملية الاتصال بين المواطن والنظام السياسي.

4.2- دعم الشفافية والنزاهة في إدارة وتسيير الأموال العامة للدولة: إذ يتطلب ترشيد الإنفاق الحكومي ضرورة أن تتسم إدارة الأموال العامة للدولة بالشفافية والنزاهة، وتبدأ هذه العملية انطلاقا من الموازنة العامة للدولة التي تشكل أداة حيوية وحاسمة في ضمان شفافية تسيير الأمـوال العـامة، ونشير إلى أن الجزائر بدأت بالاشتراك في النظام العام لنشر البيانات التابع لصندوق النقد الدولي في أفريل 2009، كما أنها تشترك مع هذا الصندوق ومع البنك الدولي في نشر تقارير التقيد بالمعايير والقواعد الخاصة بشفافية السياسة النقدية والمالية، والشفافية الضريبية والرقابة المصرفية.

3- تقييم تجربة الحكم الراشد في الجزائر: لتقييم وقياس إدارة الحكم الراشد في أي دولة، يجب التركيز على المؤشرات التي تصدر عن البنك الدولي، والتي تعرف بمؤشرات كوفمان، وسيتم عرض هذه المؤشرات وتحليلها وفق الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية في الجزائر خلال الفترة (2000- 2015) التي شهدت الجيل الثاني من الإصلاحات الاقتصادية، والجدول التالي يوضح مؤشرات الحكم الراشد في الجزائر:

جدول رقم (02-11): مؤشرات الحكم الراشد في الجزائر للفترة (2000- 2015)

المؤشرات / السنوات	الصوت والمساءلة	الاستقرار السياسي وغياب العنف/ الإرهاب	فعالية الحكومة	نوعية التنظيم	سيادة القانون	الحد من الفساد
2000	1.21 -	1.50 -	0.96 -	0.96 -	1.17 -	0.95 -
2002	1.12 -	1.69 -	0.61 -	0.59 -	0.59 -	0.94 -
2003	1.14 -	1.78 -	0.61 -	0.55 -	0.54 -	0.67 -
2004	0.82 -	1.37 -	0.52 -	0.54 -	0.55 -	0.63 -
2005	0.76 -	0.93 -	0.43 -	0.43 -	0.70 -	0.42 -
2006	0.92 -	1.12 -	0.47 -	0.56 -	0.66 -	0.48 -
2007	1.00 -	1.12 -	0.58 -	0.61 -	0.73 -	0.51 -
2008	0.99 -	1.09 -	0.61 -	0.79 -	0.71 -	0.56 -
2009	1.06 -	1.22 -	0.58 -	1.07 -	0.76 -	0.55 -
2010	1.03 -	126. -	0.48 -	1.17 -	0.75 -	0.49 -
2011	1.00 -	1.23 -	0.57 -	1.19 -	0.78 -	0.50 -
2012	0.90 -	1.32 -	0.54 -	1.28 -	0.75 -	0.47 -
2013	0.89 -	1.18 -	0.54 -	1.17 -	0.66 -	0.47 -
2014	0.82 -	1.17 -	0.48 -	1.28 -	0.73 -	0.62 -
2015	0.85 -	1.05 -	0.51 -	1.17 -	0.83 -	0.68 -
قيمة المؤشر تتراوح في المجال [– 2.5، + 2.5] أي أدنى مستوى للمؤشر القيمة – 2.5، وأعلى قيمة للمؤشر + 2.5						

Source : from the draw of students based on :

Daniel KAUFMANN ; Aart KAAAY ; Massimo MASTRUZZI, Governance Matters VIII: Aggregate and Individual Governance Indicators 1996- 2015, Policy Research Working Paper 5430, The World Bank, Washington, sept 2016, (visit: www.govindicators.org).

بحسب المعطيات المتوفرة لدينا من الجدول السابق يمكن تحليل واقع الحكم الراشد في الجزائر على النحو التالي:

1- مؤشر الصوت والمساءلة: من الجدول نلاحظ أن جميع القيم سالبة تتراوح في المجال [- 1.14، - 0.76]، حيث نلاحظ أن المؤشر يسجل أدنى مستوى له سنة 2000 بقيمة (- 1.21) ليتحسن بصورة قليلة خلال

سنوات من 2002 إلى 2004 ليسجل أعلى قيمة سنة 2005 بقيمة (- 0.76)، ثم تراجع المؤشر خلال سنوات 2006 إلى 2011 ليصل في سنة 2012 بقيمة (- 0.90) ثم سجل بعد ذلك تحسن ليصل سنة 2015 قيمة (- 0.85).

وتعكس هذه الأرقام الوضع المتدني لهذا المؤشر في الجزائر، وهو ما يدل على أن حرية التعبير وحرية تكوين الجمعيات، وحرية الإعلام والمشاركة السياسية في الجزائر تبقى محدودة ودون المستوى، ولعل من بين أهم الأسباب وراء هذا هو فرض حالة الطوارئ في البلاد منذ 1992، والذي نتج عنه المزيد من التضييق على الحريات والنشاطات، وتكوين الأحزاب والجمعيات، وكذا حرية الصحافة والإعلام.

2- مؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف: من خلال الجدول نلاحظ أن قيم هذا المؤشر تتراوح بين (- 1.87) كأدنى قيمة سنة 2003 ومابين (- 0.93) كأعلى قيمة سنة 2005، وهذا يدل على أن تصنيف الجزائر في المرحلة (2000- 2004) ضمن المستوى الضعيف جدا، ربما تعود إلى الوضع الأمني الذي شهدته الجزائر خلال العشرية السوداء في تسعنيات القرن الماضي، بعد إلغاء الانتخابات التشريعية وحل حزب الجبهة الإسلامية للإنقاذ 1992 الذي أدخل البلاد في دوامة عنف كبيرة، وكذا التوترات السياسية التي شهدتها منطقة القبائل سنة 2001، والانقسامات والأزمات السياسية داخل الأحزاب.

أما التحسن الذي عرفه المؤشر بعد سنة 2004، فيعود إلى تحسن الوضع الأمني في البلاد بعد عزم السلطات على القضاء على المجموعات الإرهابية المتبقية، وقد وصل هذا المؤشر سنة 2005 إلى أعلى قيمة له خلال الفترة (2000- 2015)، ويعود السبب إلى هدوء الوضع الأمني بشكل كبير وتراجع العنف وإجراء الانتخابات الرئاسية سنة 2004 في ظروف حسنة وصدور المرسوم الرئاسي المتعلق بالمصالحة الوطنية يوم 29 سبتمبر 2005، الذي يهدف إلى تعزيز الأمن واستقرار البلاد.

أما الفترة من (2006- 2015) فقد سجل المؤشر تراجعا عما حققه سنة 2005 بسبب الامتناع عن التصويت والمقاطعة في الانتخابات التشريعية لسنة 2007، تقليص مبدأ التداول السلمي للسلطة بالتعديل الدستوري لسنة 2008 (إمكانية انتخاب الرئيس لأكثر من عهدتين)، التجاوزات الناتجة عن التزوير في الانتخابات، والخلافات والانقسامات داخل الأحزاب الكبرى في الساحة السياسية.

3- مؤشر فعالية الحكومة: من خلال الجدول نلاحظ أن هذا المؤشر عرف قيما أعلى من المؤشرين السابقين، حيث سجلت قيمه وضعا متوسط باستثناء سنة 2000 التي سجلت قيمة (- 0.96)، والملاحظ أنه عرف تطورا كبيرا خلال الفترة (2000- 2005) حيث وصل إلى أعلى قيمة (- 0.43) سنة 2005، ويرجع هذا التحسن إلى برنامج الإنعاش الاقتصادي الذي تبنته الجزائر سنة 2001 والذي افرز نتائج ايجابية بتراجع مستوى الفقر والبطالة وتحسين القدرة الشرائية للمواطن، والخدمات الصحية.

أما الفترة (2006- 2015) فعرف تراجعا سنتي 2006 و2007، ليعرف المؤشر ارتفاعا مستمرا بعد ذلك إذ سجل سنة 2010 (- 0.48)، خلال هذه الفترة واصلت الدولة جهودها التنموية حيث أقرت البرنامج التكميلي

لدعم النمو (2005- 2009)، والذي هو الآخر حقق نتائج ملموسة في التنمية انعكست على جميع القطاعات، وتبع هذا البرنامج التكميلي، برنامج التنمية الخماسي (2010- 2014)، وتعكس هذه البرامج بوضوح جهود الدولة لتحسين رفاهية المواطن و آمنه.

4- مؤشر نوعية التنظيم: من خلال الجدول نلاحظ أن تصنيف الجزائر في هذا المؤشر لم يسجل وضعا جيدا وتعود الأسباب في ذلك إلى عدم تحقيق الجزائر تقدم ملموس في مجال الخوصصة وغياب سوق مالية فعالة في سبيل استقطاب المدخرات المالية الخاصة، وكذا نقص الرقابة على البنوك وإفلاس بعض البنوك الخاصة كبنك الخليفة والبنك التجاري والصناعي، والصندوق الجزائري الكويتي للاستثمار، وضعف مناخ الاستثمار في الجزائر بسبب عوامل البيروقراطية والرشوة وثقل الإجراءات والسياسة الضريبية والجبائية والجمركية، وعدم الاستقرار في منظومة القوانين والتشريعات.

5- مؤشر سيادة القانون: نلاحظ من الجدول أن هذا المؤشر بقي يتراوح ما بين متوسط وضعيف، على الرغم من أنه عرف تحسنا سنة 2003 (- 0.54) مقارنة بسنة 2000 (- 1.17) حيث وصل إلى أعلى مستوى له خلال الفترة (2000- 2015)، ليعرف بعد ذلك تدهورا مستمرا عما سجله سنة 2003، ومن بين الأسباب التي جعلت الجزائر تسجل مستويات ضعيفة متوسطة في هذا المؤشر هو: عدم استقلالية القضاء وتأثره بالحكومة وأطراف أخرى؛ عدم التزام الحكومة بتطبيق جميع القوانين المشرعة التي بقي البعض منها حبر على ورق في انتظار صدور القوانين التنظيمية؛ نقص الثقة ما بين المواطنين والجهاز الأمني بسبب تصرفات بعض أعوان الأمن وانحيازهم لأصحاب المال والنفوذ وحالة الوضع الأمني المتأزم جراء الإرهاب بما ذلك حالة الطوارئ التي سادت البلاد منذ 1992؛ بقاء مشكلة المفقودين أثناء العشرية السوداء مطروحة؛ انتشار الجريمة والعنف في الوسط الجزائري؛ حقوق الملكية التي تعرف غموضا خاصة ما يتعلق بالملكية العقارية.

6- مؤشر الحد من الفساد: من خلال الجدول نلاحظ أن هذا المؤشر عرف تحسن ملحوظ بعد سنة 2000، ويعود ذلك إلى عزم الدولة على محاربة الفساد بكل أنواعه من خلال عدة إجراءات كاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد سنة 2003، والمصادقة على اتفاقية الاتحاد الإفريقي لمنع الفساد سنة 2006، بالإضافة إلى قانون العقوبات والقانون الخاص بالوظيفية العمومية، رغم كل هذه التشريعات لم يرقى هذا المؤشر إلى الوضع الجيد طوال الفترة (2000- 2015) بسبب تفشي الفساد بين المسؤولين والموظفين العموميين في الدولة (التعامل بالرشاوى) ويعود سبب ذلك إلى عدم الالتزام الكلي بتطبيق قوانين وتشريعات مكافحة الفساد.

ثانيا: الحكامة الجيدة في المغرب

شق مفهوم الحكامة الجيدة في المغرب طرقا واسعة الانتشار في مختلف الخطابات السياسية والاقتصادية، بحيث أصبح متداولا على نطاق يصعب حصره، قبل أن تتم دسترته فعليا سنة 2011.

1- ظهور مفهوم الحكامة الجيدة وانتشاره في المغرب: لقد مر مفهوم الحكامة الجيدة بمحطات كبرى الدالة على انتشاره، وكأمثلة تحيل عليه وتؤسس لمرحلة الدسترة الفعلية التي تعتبر تتويجا لهذا التدفق، ومن هذه المحطات ما يلي:[1]

– يمكن القول بأنه ما إن حل العهد الجديد* حتى كان المفهوم قد عرف طريقه إلى الاستعمال و التداول، انطلاقا من المبادئ التي حملتها بعض النصوص القانونية التي كانت مقدمة لهذا التداول؛

– تقارير المؤسسات الدولية (البنك الدولي) وتقرير برنامج الأمم المتحدة للتنمية سنة 2000 التي تحث المغرب على بذل الجهود لتحقيق التنمية والعمل الجدي لإرساء وتفعيل إستراتيجية عميقة لإجراء إصلاحات بنيوية موجهة لتدعيم الاقتصاد وتطوير آليات التضامن الاجتماعي؛

– تسليط المفوضية السامية للتخطيط بالمغرب الضوء في أحد تقاريرها على أن عراقيل التنمية الحقيقية تتلخص في التعثر في تطبيق ميكانزمات الحكامة وضعف الرأسمال البشري؛

– تقرير برنامج الأمم المتحدة للتنمية سنة 2003 تحت عنوان **'الحكامة وتسريع التنمية البشرية'** الذي أرجع سبب تعثر النمو المغربي إلى علاقة المجتمع مع الدولة والرفع من الشعور بالمسؤولية لدى جميع الفاعلين المتدخلين في مختلف أنواع القرارات في الدولة والمجتمع؛

– قيام **"اللجنة الوطنية لحكامة المقاولات"** في مارس 2008، بإعداد الميثاق المغربي للممارسات الجيدة للحكامة، وكذا الملحقات الخاصة بالمقاولات المتوسطة والصغيرة من جهة، والمؤسسات البنكية، من جهة أخرى، على التوالي دجنبر 2008، و أبريل 2010؛

– إحداث المعهد المغربي للمدراء في يونيو 2009، الذي اعتبر رافعة قوية لتدعيم التحسين بالمسؤولية، ونشر الممارسات الجيدة لحكامة المقاولات؛

ومع هذه التطورات المتواترة لم يعد غريبا أن نجد مفهوم الحكامة، يتردد في التشريعات الوطنية طيلة العشرية التي سبقت عملية الدسترة الفعلية سنة 2011.

2– المرتكزات الدستورية للحكامة في المغرب: تتمثل في قواعد الحكامة المنصوص عليها في دستور 2011 وتتمثل فيما يلي:[2]

– الحكامة الجيدة من أسس النظام الدستوري وينص عليها الفصل الأول من دستور 2011 ويقر بأن نظام المغرب نظام ملكية دستورية، ديمقراطية برلمانية واجتماعية؛

---

[1] - عبد العزيز غوردو، **الحكامة الجيدة في النظام الدستوري المغربي**، إصدارات إي–كتب، الطبعة الأولى، لندن، نوفمبر 2015، ص: 100– 106.

* العهد الجديد مفهوم شاع تداوله بعد وفاة الملك الحسن الثاني واعتلاء الملك محمد السادس حكم المغرب في شهر أوت سنة 1999، وقد تزامن مع بداية تداول مفهوم الحكامة الجيدة.

[2] - أحمد مفيد، **من أجل حكامة محلية جيدة (تقرير عن الدورات التكوينية لفائدة المنتخبين والمنتخبات)**، السفارة البريطانية بالرباط وترانسبرانسي المغرب، المغرب، مارس 2017، ص، ص: 08، 09.

– منع ومعاقبة كل أشكال الانحراف في تدبير الشأن العام ومحاربة الرشوة وينص عليها الفصل 36 من دستور 2011 ويقر بكل الإجراءات العقابية وتحديث هيئة وطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها؛

– مبدأ احترام الدستور والقانون من قبل الجميع وينص عليها الفصل 37 ويقر بتحلي بروح المسؤولية والمواطنة في أداء الواجبات؛

– المراقبة العليا للمالية العمومية ودور المجلس الأعلى للحسابات ينص عليها الفصل 147، حيث يقوم المجلس بتدعيم وحماية مبادئ وقيم الحكامة الجيدة والشفافية والمحاسبة بالنسبة للدولة والأجهزة العمومية، ومراقبة تنفيذ قوانين المالية وتتبع التصريح بالممتلكات؛

– مبادئ الحكامة الجيدة المتعلقة بالمرافق العمومية ينص عليها الفصول 154، 155، 156، 157؛

– التصريح بالممتلكات ينص عليها الفصل 158.

3- تقييم الحكامة الجيدة في المغرب: سيتم عرض مؤشرات كوفمان للحكم الراشد خلال الفترة (2000–2015) وتحليلها لمعرفة مدى تطبيق الحكامة الجيدة في المغرب، والجدول التالي يوضح ذلك:

جدول رقم (02–12): مؤشرات الحكم الراشد في المغرب للفترة (2000– 2015)

المؤشرات / السنوات	الصوت والمساءلة	الاستقرار السياسي وغياب العنف/ الإرهاب	فعالية الحكومة	نوعية التنظيم	سيادة القانون	الحد من الفساد
2000	0.47 -	0.17 -	0.03 -	0.06 -	0.14 +	0.03 -
2002	0.52 -	0.35 -	0.14 -	0.16 -	0.01 -	0.18 -
2003	0.84 -	0.42 -	0.10 -	0.27 -	0.05 -	0.12 -
2004	0.55 -	0.31 -	0.08 -	0.23 -	0.02 +	0.08 -
2005	0.73 -	0.55 -	0.26 -	0.40 -	0.12 -	0.30 -
2006	0.73 -	0.47 -	0.14 -	0.17 -	0.25 -	0.40 -
2007	0.74 -	0.51 -	0.16 -	0.20 -	0.27 -	0.33 -
2008	0.79 -	0.60 -	0.17 -	0.18 -	0.29 -	0.38 -
2009	0.78 -	0.41 -	0.13 -	0.05 -	0.19 -	0.31 -
2010	0.73 -	0.38 -	0.09 -	0.08 -	0.16 -	0.18 -
2011	0.74 -	0.39 -	0.15 -	0.10 -	0.22 -	0.40 -
2012	0.63 -	0.46 -	0.05 -	0.08 -	0.20 -	0.44 -
2013	0.73 -	0.48 -	0.03 -	0.11 -	0.24 -	0.36 -
2014	0.74 -	0.43 -	0.07 -	0.12 -	0.05 -	0.26 -
2015	0.66 -	0.34 -	0.06 -	0.17 -	0.08 -	0.25 -
قيمة المؤشر تتراوح في المجال [– 2.5، + 2.5] أي أدنى مستوى للمؤشر القيمة – 2.5، وأعلى قيمة للمؤشر + 2.5						

Source : from the draw of students based on :

Daniel KAUFMANN ; Aart KAAAY ; Massimo MASTRUZZI, Governance Matters VIII: Aggregate and Individual Governance Indicators 1996- 2015, Policy Research Working Paper 5430, The World Bank, Washington, sept 2016, (visit: www.govindicators.org).

بحسب المعطيات المتوفرة لدينا من الجدول السابق يمكن تحليل واقع الحكم الراشد في المغرب على النحو التالي:

1- مؤشر الصوت والمساءلة: يسجل هذا المؤشر مستويات متوسطة إلى منخفضة على طول الفترة (2000–2015)، حيث سجل أفضل قيمة سنة 2000 (- 0.47) ليتدهور بعدها فمثلا سنة 2011 سجل(- 0.74) إلا أنه في سنة 2012 عرف المؤشر تحسن ملحوظ ليسجل قيمة (- 0.63)، وربما يرجع السبب في هذه

مستويات المؤشر المنخفضة على اعتماد المغرب على نظام سياسي ملكي بالرغم من التعددية الحزبية التي تم إقرارها في قانون ظهير الحريات العامة سنة 1958، ولقد عانت الأحزاب المغربية عدة مشاكل مثل مشكلة صعوبة الاختيارات والانتماءات الإيديولوجية نظرا لضعف التجربة الحزبية الفتية.

2- مؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف: يسجل هذا المؤشر مستويات متوسطة إلا أنها حسنة مقارنة بالجزائر، حيث كانت أفضل قيمة سنة 2000 (- 0.17) وسجل أدنى قيمة سنة 2008 (- 0.60)، إلا أنه تحسن بعد ذلك بوتيرة مستقرة تقريبا، ويرجع السبب في ذلك إلى تمكن المغرب من تبنى احتجاجات حركة 20 فبراير التي ظهرت سنة 2011 في سياق الربيع العربي، وتمكن النظام المغربي عبر إنصاته الواقعي للشارع من تجنب الدخول في حالة من الفتنة والفوضى وسارع إلى جملة من الإصلاحات السياسية والاجتماعية بتعديلات دستورية (دستور 2011).

3- مؤشر فعالية الحكومة: يسجل هذا المؤشر مستويات لا بأس بها مقارنة بالجزائر وتظهر فعالية الحكومة من خلال البرامج التنموية التي قامت بها المغرب في الفترة (2000– 2006) الذي ركز على تنمية الأقاليم الجنوبية، والخطط التنموية (2006– 2015) التي تتضمن المخطط الأخضر للتنمية الفلاحية والمخطط الأزرق للنهوض بالسياحة في المغرب.

4- مؤشر نوعية التنظيم: يسجل هذا المؤشر مستويات قريبة للمتوسط حيث سجل أدنى قيمة سنة 2005 (- 0.40) ، ثم نلاحظ تحسن المؤشر بعد ذلك ليسجل أعلى قيمة سنة 2009 (- 0.05)، وهذا راجع إلى التدابير لإصلاح المنظومة القانونية التي شملت في البداية تأهيل قطاع المقاولات والشركات محدودة المسؤولية وتعميم ذلك على باقي المقاولات ومؤسسات القطاع العمومي، إضافة إلى إصلاح نظام الأجور والسماح للقطاع الخاص بالانخراط في المشاريع الاقتصادية وتنظيم المنافسة وإصلاح النظام النقدي.

5- مؤشر سيادة القانون: يسجل هذا المؤشر مستويات قريبة للمتوسط حيث كانت أعلى قيمة سنة 2004 (+ 0.02) موجبة وأدنى قيمة سنة 2008 (- 0.29)، وتتميز المغرب بتوفر ترسانة من القوانين التي تراكمت من أواسط الثمانينيات (مدونة التجارة، قانون شركات المساهمة، مرسوم متعلق بالصفقات العمومية ....)، وتم إحداث مؤسسة الوسيط في 17 مارس 2011 لترسيخ سيادة القانون وإشاعة مبادئ العدل والإنصاف.

6- مؤشر الحد من الفساد: يسجل المؤشر مستويات ضعيفة حيث سجل أفضل قيمة سنة 2000 (- 0.03) وأدنى قيمة سنة 2012 (- 0.44) وهذا بسبب استفحال ظاهرة الفساد في المغرب بصورة مطردة بالأخص ظاهرة الرشوة والمحسوبية للحصول على الخدمات العمومية وخدمات التشغيل.

ثالثا: الحوكمة الرشيدة في تونس

اعتمدت تونس دستورها الجديد في 27 يناير/كانون الثاني 2014، وشكل ذلك نقطة تحول تاريخية لتحقيق الديمقراطية والاستقرار، شهدت تونس قبل ثلاث سنوات ثورة تسببت بسلسلة من الأحداث التحولية في جميع أنحاء المنطقة العربية، تصدرتها صرخة مدوية ضد الفساد[*]، منذ ذلك الوقت تتواصل الجهود لإجراء الإصلاحات، وفيما يسود اعتقاد بأن الفساد أصبح أقل مما كان عليه في ظل النظام السابق (نظام الرئيس زين العابدين بن علي)، حيث أن هناك توافق كبير على اعتبار أن النجاح في مأسسة[**] مكافحة الفساد في تونس لم يرق إلى مستوى التطلعات وبقي محدودا وضعيفا في نواح كثيرة؛

إلا أن الدستور الجديد يخطو خطوة هامة في الاتجاه الصحيح، لاسيما من خلال الفصل (المادة 125) التي تنص على إنشاء **"هيئة الحوكمة الرشيدة ومكافحة الفساد"** إلى جانب هيئات دستورية أخرى، وتمنحها الاستقلالية المادية والإدارية، ويأتي الفصل (المادة 130) بعد ذلك، لينظمها كما يلي:

- تسهم هيئة الحوكمة الرشيدة ومكافحة الفساد في سياسات الحوكمة الرشيدة ومنع الفساد ومكافحته ومتابعته تنفيذها ونشر ثقافتها، وتعزز مبادئ الشفافية والنزاهة؛
- تتولى الهيئة رصد حالات الفساد في القطاعين العام والخاص، والتقصي فيها، والتحقق منها، وإحالتها على الجهات المعنية؛
- تستشار الهيئة وجوبا في مشاريع القوانين المتصلة بمجال اختصاصها؛
- للهيئة أن تبدى رأيها في النصوص الترتيبية العامة المتصلة بمجال اختصاصها؛
- تتكون الهيئة من أعضاء مستقلين محايدين من ذوي الكفاءة والنزاهة يباشرون مهامهم لفترة واحدة مدتها ستة سنوات ويجدد ثلث أعضائها كل سنتين؛

تشبه هذه الخطوة، في نواح كثيرة تحرك المغرب سنة 2011 نحو دسترة هيئة لمكافحة الفساد، والتي لم يصدر حتى الآن قانون إنشائها، مما أوجد بشكل عام نوعا من الفراغ في جهود هذا البلد لمكافحة الفساد، ولعل هذا الوضع درس لتونس، إذ يدل من بين أمور أخرى على التعقيدات التي قد تعتري المهمة، وعلى التحديات التي تثور في السياقات الانتقالية.[1]

---

[*] شهدت تونس اضطرابات بدأت في 17 ديسمبر 2010 وانتهت في 14 يناير 2011 بإقالة رئيس الجمهورية زين العابدين بن علي، وكان الاحتجاج بسبب انتشار البطالة وارتفاع أسعار السلع، بدأت في ولاية سيدي بوعزيز بعد إقدام الشاب محمد البوعزيزي على الانتحار.

[**] مأسسة مكافحة الفساد هي إضفاء الطابع المؤسسي أو خلق وإنشاء مؤسسات رقابية لضبط مكافحة الفساد ضمن الاستراتيجيات الأساسية والآليات الرقابية الإدارية المنهجية من طرف الدولة في إطار مكافحة الفساد.

[1] - **"تونس تضمن دستورها الجديد هيئة لمكافحة الفساد"**، مقالة من إعداد فريق المشروع الإقليمي لمكافحة الفساد وتعزيز النزاهة في البلدان العربية التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي يوم: 2014/01/31، على الموقع:
(http://www.undp-aciac.org/publications/ac/Newspiece/Finaltranlation%20Tunisia%new%20constitution.pdf)، تاريخ الاطلاع: 2017/05/06، الساعة: 23:00. ص: 01.

2- تقييم الحوكمة الرشيدة في تونس: سيتم عرض مؤشرات كوفمان للحكم الراشد للفترة (2000- 2015) وتحليلها لمعرفة مدى تحقيق الحكم الراشد في تونس، والجدول التالي يمثل مؤشرات الحكم الراشد في تونس:

جدول رقم (02-13): مؤشرات الحكم الراشد في تونس للفترة (2000- 2015)

المؤشرات / السنوات	الصوت والمساءلة	الاستقرار السياسي وغياب العنف/ الإرهاب	فعالية الحكومة	نوعية التنظيم	سيادة القانون	الحد من الفساد
2000	0.66 -	0.27 +	0.52 +	0.06 -	0.15 -	0.03 -
2002	0.91 -	0.07 +	0.63 +	0.15 -	0.04 -	0.55 +
2003	0.94 -	0.30 +	0.55 +	0.00 +	0.09 -	0.32 +
2004	0.89 -	0.14 +	0.48 +	0.08 -	0.15 +	0.24 +
2005	0.97 -	0.04 +	0.52 +	0.11 -	0.10 +	0.09 -
2006	1.23 -	0.24 +	0.58 +	0.12 -	0.20 +	0.07 -
2007	1.32 -	0.19 +	0.47 +	0.05 +	0.17 +	0.10 -
2008	1.29 -	0.12 +	0.32 +	0.07 +	0.14 +	0.18 -
2009	1.31 -	0.06 +	0.40 +	0.00 +	0.20 +	0.11 -
2010	1.37 -	0.04 -	0.24 +	0.02 -	0.12 +	0.15 -
2011	0.39 -	0.37 -	0.03 +	0.19 -	0.14 -	0.17 -
2012	0.21 -	0.47 -	0.04 -	0.19 -	0.15 -	0.14 -
2013	0.12 -	0.93 -	0.07 -	0.33 -	0.21 -	0.14 -
2014	0.16 +	0.85 -	0.12 -	0.39 -	0.13 -	0.09 -
2015	0.19 +	0.87 -	0.10 -	0.39 -	0.05 -	0.11 -
قيمة المؤشر تتراوح في المجال [– 2.5، + 2.5] أي أدنى مستوى للمؤشر القيمة – 2.5، وأعلى قيمة للمؤشر + 2.5						

Source : from the draw of students based on :

Daniel KAUFMANN ; Aart KAAAY ; Massimo MASTRUZZI, Governance Matters VIII: Aggregate and Individual Governance Indicators 1996- 2015, Policy Research Working Paper 5430, The World Bank, Washington, sept 2016, (visit: www.govindicators.org).

بحسب المعطيات المتوفرة لدينا من الجدول السابق يمكن تحليل واقع الحكم الراشد في تونس على النحو التالي:

1- مؤشر الصوت والمساءلة: سجل هذا المؤشر مستويات متدنية من سنة 2000 بقيمة (- 0.66) ليواصل المؤشر في التدهور حتى سنة 2010 ليبلغ أدنى قيمة (- 1.37) ليسجل بعد ذلك مستويات جيدة حيث عرفت سنة 2015 أعلى قيمة (+ 0.19)، ويرجع سبب هذا التغير في المؤشر إلى أن تونس عرفت تعاقب منذ الاستقلال على تعاقب رئيسين الحبيب بورقيبة والجنرال زين العابدين بن علي، حيث تميز المسار الديمقراطي في عهد بورقيبة بالثبات والاستمرار، وبعد سنة 1987 حين تولى زين العابدين بن علي الرئاسة على الرغم من أنه قام بتعديل الدستور واصدر قانون الأحزاب الذي ينص على التعددية الحزبية إلا أنه ليس هناك برامج انتخابية منافسة وكانت التعددية الحزبية غير فعالة وتعرضت للمضايقات والاعتقالات والقمع من طرف السلطة السياسية (خاصة الحركة الإسلامية بزعامة الغنوشي)، كما تميز النظام التونسي بعدم احترام حقوق الإنسان وغياب الصحافة والإعلام المستقل واحتكاره على الدولة فقط.

2- مؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف: يسجل هذا المؤشر مستويات متوسطة والملاحظ أنها طول فترة (2000- 2010) تميزت بالثبات تقريبا، إلا أنها تغيرت للأسوء بعد ذلك لتسجل مستويات متدنية خاصة سنة

2013 بقيمة (- 0.93) ويرجع السبب في ذلك لفترة الثبات في عهد الرئيس زين العابدين بن علي حيث كانت الأوضاع بشكل عام مستقرة سياسيا ولا يوجد زعزعة لاستقرار الحكومة، إلا أن هذا الوضع تغير حيث شهدت تونس اضطرابات في 17 ديسمبر 2010 بسبب احتجاج الشباب البطال على سوء الأوضاع الاجتماعية حيث أقدم الشاب محمد البوعزيزي على الانتحار وبذلك انتشرت الاحتجاجات في مناطق عدة وأدت إلى الإطاحة بالرئيس زين العابدين بن علي وإقالة النظام السياسي السائد في 14 يناير 2011، وإعلان محمد الغنوشي في نفس اليوم توليه رئاسة الجمهورية مؤقتا وإعلان حالة الطوارئ وحضر التجول.

3- مؤشر فعالية الحكومة: يسجل هذا المؤشر مستويات جيدة للفترة (2000- 2006) حيث سجلت سنة 2002 أعلى قيمة (+ 0.63) وتتميز هذا المرحلة بتطبيق تونس للمخطط العاشر للتنمية(2002- 2006) الذي ركز على الارتقاء بأداء الاقتصاد الوطني وتطوير مؤشرات التنمية البشرية ودعم التنمية الجهوية، وعرف بعدها المؤشر تناقص ملحوظ على ما كان عليه ليسجل أدنى قيمة له سنة 2014 بقيمة(- 0.12)، على الرغم من انتهاج تونس للمخططين الحادي عشر (2007- 2011) والثاني عشر(2011- 2014) التي حققت من خلالهم نتائج ايجابية إلا أن الأوضاع السياسية أثرت على ذلك خصوصا في الفترة (2011- 2014).

4- مؤشر نوعية التنظيم: يسجل هذا المؤشر خلال الفترة (2000- 2015) قيم متوسطة وكانت أعلى قيمة سنة 2008 (+ 0.07) ومقارنة مع نظيرتها الجزائر هذا المؤشر جيد بسبب ما حضيت به تونس من مراكز متقدمة في مجالات التنمية البشرية والتنافسية والجاهزية التكنولوجية، حيث احتلت تونس المرتبة الأولى إفريقيا سنة 2010 من حيث التنافسية الصناعية والرابعة عربيا، وحققت نتائج اقتصادية جيدة وشبهها البعض بالنمور الأسيوية، إلا أن هذا الوضع تغير بعد الثورة التونسية سنة 2011 ليسجل مستويات منخفضة وصلت حتى (- 0.39) سنة 2015.

5- مؤشر سيادة القانون: يسجل هذا المؤشر نتائج جيدة خاصة في الفترة (2004- 2010) مقارنة بنظرتيها الجزائر والمغرب، حيث كانت أعلى قيمة للمؤشر سنتي 2006 و2009 بقيمة (+ 0.20) وهذا لامتلاك تونس ترسانة من القوانين مثل قانون سلامة المعاملات 2005، دستور 2014 الذي أنشئت من خلاله هيئة الحوكمة ومكافحة الفساد، قانون رقم 69 لسنة 2007 بشأن المبادرات الاقتصادية، قانون رقم 16 سنة 2009 بشأن الشركات التجارية، منشور البنك المركزي رقم 06 سنة 2011 المعزز لقواعد الحوكمة الرشيدة في مؤسسات الائتمان، وبالرغم من إدخال الإصلاحات على القوانين فإنه يوجد قوانين وتراتيب نافذة تتضمن أحكام غير مطابقة للدستور لم يقع تنقيحها وبالتالي هناك عدم تطبيق لاستقلالية القضاء.

6- الحد من الفساد: يسجل هذا المؤشر مؤشرات متوسطة إلا أنها جيدة مقارنة بالجزائر والمغرب حيث كانت أعلى قيمة (+ 0.55) سنة 2002 وبعدها تناقص المؤشر إلا أنه بقي بصورة متقاربة للفترة (2005- 2015) ويتراوح في المجال [- 0.17، -0.07] وهذا بسبب جهود السلطات التونسية للحد من الفساد حيث أقر الدستور سنة 2014 بإنشاء هيئة للحوكمة ومكافحة الفساد ولقد تبنت هذه الهيئة إستراتيجية وطنية للحكومة الرشيدة

ومكافحة الفساد (2016- 2020) وفعلت ذلك بإشراك ممثلين من الحكومة والهيئات المستقلة ومنظمات المجتمع المدني والمؤسسات الإعلامية، وهذا ما يظهر سعي تونس الملح للحد من الفساد.

من المعطيات السابقة لا يوجد أي دولة من دول المغرب العربي تتمتع بحكم راشد متطور أي تصنيف ممتاز، بل حصلت الدول المغاربية على تصنيف ضعيف، تبقى الجزائر وللأسف في ذيل الترتيب بالنسبة للدول المغاربية.

المطلب الثاني: الجانب المالي والنقدي من محاور الجيل الثاني من الإصلاحات الاقتصادية

سنحاول في هذا المطلب عرض النواحي المالية والنقدية من بنود إجماع واشنطن الموسع وإسقاطها على الدول المغاربية (الجزائر، المغرب، تونس) وذلك على النحو التالي:

أولا: الجانب المالي من محاور الجيل الثاني من الإصلاحات الاقتصادية

يتمثل الجانب المالي لمحاور الجيل الثاني من الإصلاحات الاقتصادية في مرونة أسواق العمل وفتح رأس المال بحذر ومكافحة الفساد، وسيتم التعرف على هذه البنود في الدول المغاربية.

1- مرونة أسواق العمل في الدول المغاربية: يقيم البنك الدولي أنظمة العمل في تقريره "ممارسة أنشطة العمل" وفقا لمعيار مؤشر جهود التوظيف (الصفر(0) أقل جهود للتوظيف، 100 أكثر الجهود) منذ سنة 2004، وهو مؤشر يقيس جهود التوظيف وعملية تنظيم التوظيف خصوصا عملية فصل وتوظيف العاملين من الخدمة وعدم مرونة ساعات العمل ...الخ، هذا المؤشر يمثل متوسط خمس مؤشرات فرعية هي: مؤشر صعوبة توظيف العمالة، مؤشر عدم مرونة ساعات العمل اليومية، مؤشر صعوبة فصل العاملين، جهود تشريعات العمل، مؤشر تكلفة الاستغناء عن العمالة، بصفة عامة يقيس هذا المؤشر مدى مرونة أو جهود التشريعات المنظمة لسوق العمل حول العالم في 183 دولة منها 19 دولة عربية، وأشار تقرير تفصيلي أعدته المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات أن الجزائر جاءت في الرتبة 122 سنة 2010، لتتراجع بعد ما كانت عند 118 سنة 2009 في مؤشر صعوبة التوظيف[1]، والشكل الموالي يوضح وضع الجزائر مقارنة بتونس والمغرب حسب هذا المؤشر:

شكل رقم (02-01): مؤشر جهود التوظيف (الجزائر- تونس- المغرب)

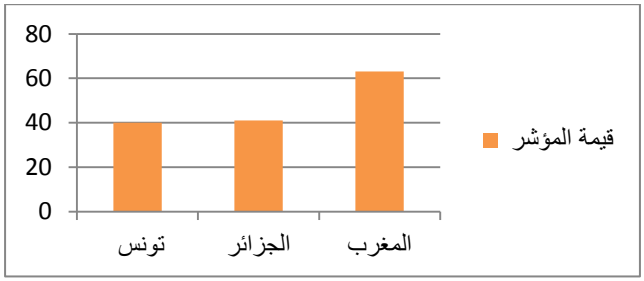

Source : World Bank Doing Business Project (http://www.doingbusiness.org/), le : 10/05/2017, h : 20 :30.

من خلال الشكل نلاحظ أن التشريعات المنظمة لسوق العمل في المغرب أكثر جهودا من مثيلاتها في الجزائر وتونس إذ تبدو متقاربة إلى حد كبير.

[1] - محمد أدريوش دحماني، **إشكالية التشغيل في الجزائر محاولة تحليل**، (أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، فرع اقتصاد التنمية، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2012/ 2013)، ص، ص: 215، 216.

قامت الجزائر مؤخرا بمجموعة من الإصلاحات التي تخص أنظمة سوق العمل بعد مرور عقود طويلة من الجمود المفرط وأنتجت هذه الإصلاحات عقود أكثر مرونة، وحرية أكثر لأرباب العمل لتسريح العمال من حيث الإجراءات ودفع التعويضات، وتمنح الجزائر حاليا إعانات البطالة منذ ما لا يقل عن خمس سنوات تقريبا وفقط للموظفين الدائمين والمنتسبين إلى الضمان الاجتماعي والذين ساهموا في صندوق البطالة لمدة لا تقل عن 06 أشهر قبل فصلهم لأسباب اقتصادية، وبالرغم من الإصلاحات الأخيرة في سوق العمل، لا تزال الجزائر توفر توظيف أقل مرونة مقارنة بالمغرب[1]، ولعل معدلات البطالة خير عاكس لمرونة أسواق العمل في الدول المغاربية وفيما يلي نستعرض تطور حجم البطالة في الدول المغاربية

شكل رقم (02-02): تطور البطالة في الجزائر وتونس والمغرب للفترة (1989- 2012)

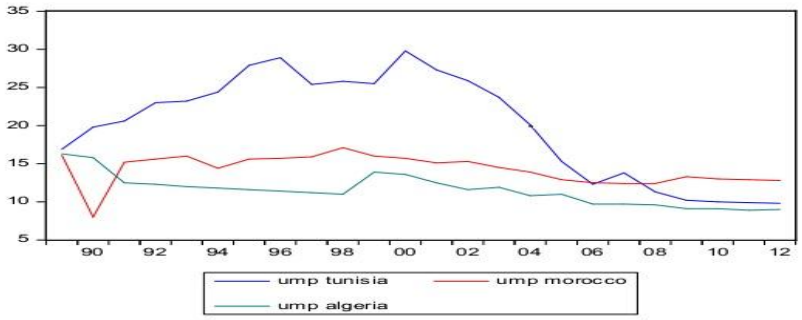

المصدر: نجيب بن حمودة، **البطالة ومحدداتها في دول المغرب العربي دراسة قياسية تحليلية (1989- 2012)**، (مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد قياسي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2014/ 2015)، ص: 15.

من الشكل البياني نستخلص ما يلي:

- نلاحظ أن معدل البطالة في تونس مرتفع جدا، حيث وصل إلى حدود 30% سنة 2000 ثم انخفض ليصل إلى 9.8% سنة 2012، وهذا ما يؤكد فعالية السياسة التي انتهجتها تونس في الحد من ظاهرة البطالة وتوفير مناصب شغل جديدة لاحتواء هذه الظاهرة؛

- بالنسبة للمغرب نلاحظ تذبذب في نسبة البطالة حيث كانت 16.1% سنة 1989 لتنخفض إلى 8% في السنة الموالية ثم يعاود الارتفاع لتصل إلى 17.1% سنة 1998 نتيجة للظروف السياسية والاقتصادية التي كانت تعيشها المنطقة لتعاود الانخفاض وتصل إلى 28.8% سنة 2012؛

- بالنسبة للجزائر فهي تصنف من بين أقل نسب البطالة في دول المغرب العربي كما يبين لنا الشكل، حيث كانت 16.3% سنة 1989، وتعتبر هذه النسبة مرتفعة نتيجة الظروف السياسية التي كانت تمر بها البلاد لتنخفض إلى 11% سنة 1998 نتيجة لتحسين الظروف السياسية في البلاد لتضل نسبة البطالة متقلبة إلى سنة 2003 ثم تنخفض لتصل 09% سنة 2012.[2]

[1] - محمد أدريوش دحماني، مرجع سابق، ص: 203.

[2] - نجيب بن حمودة، **البطالة ومحدداتها في دول المغرب العربي دراسة قياسية تحليلية (1989- 2012)**، (مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد قياسي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2014/ 2015)، ص: 15.

2- فتح رأس المال بحذر في الدول المغاربية: تعتبر سياسة فتح رأس المال أحد الخطوات والعمليات التي يمكن أن تقوم بها الدول للتقليل لأدنى حد من المخاطر المصاحبة للانتقال من سعر الصرف الثابت إلى سعر الصرف المرن، إذ عليها أن تتحكم في مدى سرعة انتقالها، فعلى غرار العمل على تطوير سوق الصرف الأجنبي، التدخل الرسمي، تغير أداة التثبيت والسياسة النقدية، إدارة مخاطر سعر الصرف، سرعة التحول نحو سعر الصرف المرن يأتي تحرير حساب رأس المال، فالدولة عليها أن توازن ما إذا كان عليها تحرير رأس المال لديها قبل التحول إلى درجة أكبر من مرونة سعر الصرف أو بعده، إذ أن التجارب السابقة تلقى الضوء على المخاطر المصاحبة لفتح حساب رأس المال قبل الأخذ بسعر مرن، فقد يؤدي فتح حساب رأس المال قبل الأخذ بمرونة سعر الصرف إلى زعزعة أحوال السيولة المحلية ويخلق اختلالات توازن الاقتصاد الكلي ويُعجل بهجوم المضاربة.[1]

وضعت تونس خطة مكونة من ثلاث مراحل لتحديد حساب رأس المال:[2]

– **المرحلة الأولى:** التي اكتملت تقريبا تتكون من إصلاحات تهدف إلى تحرير التدفقات متوسطة إلى طويلة الأجل مثل الاستثمارات المباشرة لغير المقيمين والقروض طويلة المدى للمؤسسات المدرجة والاستثمارات المحدودة (لغير المقيمين) في الأوراق المالية الحكومية بالعملة، وغيرها من التدابير لتعزيز الفعالية الإجمالية للوساطة المالية وتنويع مصادر تمويل حساب المدفوعات؛

– **المرحلة الثانية:** تتضمن تحرير الاستثمارات المباشرة للتونسيين بالخارج بما يتيح استثمارات المحافظ دوليا من قبل المستثمرين المؤسسين واستثمارات المحفظة من قبل غير المقيمين في أدوات الدين، وتتضمن هذه المرحلة الانتقال إلى سعر صرف معوم وتعميق سوق الصرف الأجنبي، ونظام البنوك القوي بدرجة كافية لتحمل المنافسة الدولية، كما ستكون هناك حاجة إلى إحراز تقدم في تنمية أسواق الأوراق المالية الحكومية لزيادة سيولة السوق؛

– **المرحلة الثالثة:** تتضمن إمكانية تحويل العملة، وتحرير الاستثمار في المحافظ المحلية بالخارج والقروض من قبل المقيمين لغير المقيمين، ويتطلب الانتقال إلى هذه المرحلة قطاع مالي قوي ووضعية قوية لحساب المدفوعات.

أما المغرب فقد اتخذت خطوات هامة لتحرير معاملات حسابات رأس المال ونلخصها فيما يلي:[3]

– رفع جميع القيود على تعاملات حسابات رأس المال لغير المقيمين، وعلى وجه الخصوص لا توجد قيود على الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الداخل، ففي سنة 2005 أصدرت مؤسسة التمويل الدولية صكوك بالدرهم في سوق الدار البيضاء للأوراق المالية، أول طرح داخلي من قبل مؤسسة غير وطنية في إفريقيا والشرق الأوسط؛

---

[1] – فوزي سماعيلي، **تدفقات رؤوس الأموال وترتيبات أسعار الصرف بالأسواق الناشئة والاقتصاديات الانتقالية البدائل الممكنة لنشوء الاقتصاد الجزائري**، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد الخامس، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، الجزائر، جوان 2009، ص: 61.

[2] – عمر طهاري، وآخرون، **إصلاحات القطاع المالي وآفاق الدمج المالي في بلدان المغرب**، ورقة عمل صادرة عن صندوق النقد الدولي، ماي 2007، ص: 23.

[3] – نفس المرجع، ص ص: 23، 24.

– منذ 2002 يسمح للبنوك بفتح حسابات مع القرناء الأجانب والاستثمار في الأوراق المالية للحكومة أو المؤسسات متعددة الأطراف، تتم هذه العمليات في ضل اللوائح الاحترازية القائمة بشأن وضعية العملات الأجنبية؛

– منذ 2007 يسمح لشركات التأمين وإعادة التأمين بإيداع أو الاستثمار بالخارج ما يعادل 5% من إجمالي أصولها.

3- مكافحة الفساد في الدول المغاربية: تعتبر ظاهرة الفساد من أخطر الظواهر المهددة لمسار الإصلاحات لذلك عكفت الدول على مكافحتها، إذ تختلف مظاهر الفساد وأشكاله حسب الجهة التي تمارسه أو المصلحة التي يسعى لتحقيقها وفيما يلي نستعرض أبرز آليات مكافحة الفساد في دول المغرب العربي.

1.3- مكافحة الفساد في الجزائر: سيتم عرض جهود الجزائر لمكافحة الفساد على المستوى المحلي وعلى المستوى الإقليمي والدولي.

1.1.3- الجهود المحلية لمكافحة الفساد: يمكن إبراز جهود الجزائر في مكافحة الفساد على المستوى المحلي من خلال إنشاء خلايا مركزية ذات سلطات مشتركة، أو من خلال أجهزة معينة أو من خلال سن قوانين وتشريعات وسنحاول إبراز الجهود من خلال النقاط التالية:

– إنشاء خلية المعالجة والاستعلام المالي: وتم إنشاء هذه الخلية بموجب التصديق على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة بتاريخ 05 فيفري 2002، فالخلية تابعة لوزير المالية أنشئت في 07 أفريل 2002، وتتولى عدة مهام منها:[1]

- تسلم تصريحات الاشتباه المختلفة بكل عمليا تمويل الإرهاب أو غسيل الأموال التي ترسلها إليها الهيئات والأشخاص الذين يعنيهم القانون؛
- أما عن الإحصائيات الميدانية المتعلقة بما تلقته خلية الاستعلام والمعالجة المالية منذ نشأتها إلى أواخر عام 2009 فقد بلغت 510 إخطار بالشبهة إذ تتصدر المؤسسات البنكية القائمة في عدد الإخطارات.

– تنظيم الصرف وحركة رؤوس الأموال من وإلى الخارج: لقد وافقت الجزائر بموجب القانون رقم 03- 08 المؤرخ في 14 جوان 2003،[2] على الأمر رقم 03- 01 المؤرخ في 19 فيفري 2003، والذي يعدل ويتمم الأمر رقم 96- 22 المؤرخ في 09 جويلية 1996 والمتعلق بقمع مخالفة التشريع والتنظيم الخاصين بالصرف وحركة رؤوس الأموال من وإلى الخارج.[3]

---

[1] - علي حبيش، **أثر الفساد المالي على الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر**، (أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2014/2013)، ص: 147.

[2] - الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد رقم 37، بتاريخ 2003/06/15، ص: 10.

[3] - الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد رقم 12، بتاريخ 2003/02/12، ص: 17.

– **قانون الوقاية من تبييض الأموال وتمويل الإرهاب ومكافحتهما:** قامت الجزائر بإصدار القانون رقم 05-01 المؤرخ في 06 فيفري 2005،[1] والمتعلق بالوقاية من تبييض الأموال وتمويل الإرهاب ومكافحتهما.

– **قانون الوقاية من الفساد ومكافحته:** يعتبر من أبرز القوانين التي أعدتها الجزائر في سبيل مكافحة مختلف أشكال الفساد المالي وهدر الأموال العمومية، بحيث صدر القانون رقم 06- 01 المؤرخ في 20 فيفري 2006،[2] المتضمن الوقاية من الفساد ومكافحته وإجمالا هذا القانون مكون من ستة أبواب[*].

– **إنشاء مجلس المحاسبة:** أسس مجلس المحاسبة بموجب دستور 1976 بموجب المادة 170 والتطبيق الميداني كان مع بداية 1980، وهو منظم في شكل محكمة حسابات مما يجعله يشكل أعلى جهاز للرقابة البعيدة في الجزائر في مجال مراقبة الأموال العمومية.[3]

– **المفتشية العامة للمالية:** تعد من أقدم الأجهزة المكلفة بمراقبة الأموال العمومية وكيفية صرفها فهي تعمل على مكافحة الفساد على مختلف أشكاله، تم إنشاء هذه المفتشية عام 1980[4]، حيث تؤدي مهمتها في الرقابة المالية، تحصيل و إنفاق الأموال العمومية، إدارة وحفظ الأموال ...الخ، وهذا وقد عرفت المفتشية خلال شهر فيفري 2008 توسيع لصلاحياتها لتشمل رقابة المؤسسات العمومية الاقتصادية بعد ما كانت مقتصرة فقط على الإدارات والمؤسسات المالية.

2.1.3- الجهود الإقليمية والدولية لمكافحة الفساد: قامت الجزائر بخطوات مهمة في سبيل مكافحة الفساد المالي وذلك بالتوقيع على عدة اتفاقيات دولية وإقليمية، وفيما يلي نستعرض أهم هذه الاتفاقيات:

– صادقت الجزائر بموجب المرسوم الرئاسي رقم 95- 41 المؤرخ في 1995/01/23 وبتحفظ على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية الموافق عليه بفينا في 20 ديسمبر 1988.[5]

– الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب الموقعة في القاهرة 22 أفريل 1988، والتي صادقت عليها الجزائر بمرسوم رئاسي رقم 98- 413 المؤرخ في 07 ديسمبر 1998.[6]

– اتفاقية الأمم المتحدة من أجل منع تمويل الإرهاب المعدة في الجمعية العامة للأمم المتحدة في 1999/12/09، والتي صادقت عليها الجزائر بتحفظ بموجب المرسوم الرئاسي رقم 455- 2000.[7]

---

[1] – الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد رقم 11، بتاريخ 2005/02/09، ص: 03.

[2] – الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد رقم 14، بتاريخ 2006/03/08، ص: 04.

[*] لمزيد من الاطلاع أنظر: قانون رقم 06- 01 يتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته، الطبعة الأولى، 2006، ص: 03.

[3] – علي حبيش، مرجع سابق، ص: 158.

[4] – المرسوم رقم 80- 53 المؤرخ في 04 مارس 1980 المتعلق بإنشاء المفتشية العامة للمالية وتحديد قانونها الأساسي.

[5] – الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد رقم 07، بتاريخ 1995/02/15، ص: 08.

[6] – الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد رقم 93، بتاريخ 1998/12/13، ص: 04.

[7] – الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد رقم 79، بتاريخ 2000/03/23، ص: 12.

– اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة الوطنية المعتمدة من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة في 05 نوفمبر 2000، والتي صادقت عليها الجزائر وبتحفظ بموجب مرسوم رئاسي رقم 02- 55 المؤرخ في 2002/02/05 كما وقعت الجزائر على عدة اتفاقيات منها:[1]

- انخراط الجزائر في تطبيق توصيات لجنة بازل حول العمل المصرفي؛
- انخراط الجزائر في العمل الدولي لمكافحة تبييض الأموال عن طريق اتفاقية gafi حيث تعد الجزائر عضو مؤسس في هذه الاتفاقية بإفريقيا؛
- التوقيع على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد في ديسمبر 2003؛
- وجود فرع لمنظمة الشفافية الدولية وهو الجمعية الجزائرية لمكافحة الفساد.

2.3- مكافحة الفساد في المغرب: يستفحل الفساد داخل المؤسسات المغربية بصورة مطردة خصوصا بعد تفشي ظاهرة الرشوة للحصول على خدمات عمومية والمحسوبية في خدمات التشغيل وغيرها من أشكال الفساد التي أدت إلى تجسير الهوة بين القطاعات الاقتصادية.[2]

1.2.3– اتفاقيات مكافحة الفساد في المغرب: وقع المغرب في عام 2003 على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، إذ تناولت القضايا الرسمية والتدابير اللازمة لمنع الفساد ليصادق عليها بعد مرور 04 سنوات تحديدا على 2007؛

شهد المغرب جدلا كبيرا حول إستراتيجية مكافحة الفساد وإعداد خطة عملية في هذا الصدد خصوصا في الفترة (1998- 2002) إذ تم الاستناد إلى ثلاث حقائق رئيسية:

- إدراج مكافحة الفساد كنقطة للسياسة في برنامج حكومة اليوسفي في بداية 1998؛
- إنشاء النسيج الجمعوي لمكافحة الفساد وهذا انبثاقا عن ترانسبرانسي المغرب والمجتمع المدني؛
- إبرام اعتماد المخطط الحكومي الأول للفساد في مايو 2005؛

يعتبر المغرب أحد المؤسسين لمشروع **"قياس جهود مكافحة الفساد وبناء الطلب على أنظمة النزاهة الوطنية في مصر والعالم العربي"** الذي دام 03 أعوام حيث كان المغرب من الدول المؤسسة في أكتوبر 2007 هذا ويقوم المشروع (MABDA) على الترويج للمساءلة والمحاسبة والشفافية عبر مقارنة مزدوجة تعتمد البحث و المدافعة.[3]

2.2.3– سياسات وممارسات مكافحة الفساد في المغرب: قدمت الحكومة المغربية في ماي 2005 مخطط عمل لمكافحة الفساد ويتكون هذا المخطط الطموح من 23 إجراء تغطي المحاور التالية:[4]

---

[1] - علي حبيش، مرجع سابق، ص: 165.

[2] - يونس بلفلاح، **تحدي الفساد في السياسة التنموية بالمملكة المغربية**، صادرة عن مركز المشروعات الدولية الخاصة بمحاربة الفساد (cipe)، على الموقع: (https://www.cipe-arabia.org/files/pdf/Corruption/Corruption_Challenges_in_Morocco.pdf-)، تاريخ الاطلاع: 2017/05/11، الساعة: 15:34، ص: 02

[3] - **ملائمة التشريعات الوطنية لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد فحص للمطابقة**، نشرية عن الجمعية المغربية لمحاربة الرشوة، المغرب، 2010.ص: 17.

[4] - نفس المرجع، ص: 18.

– ترسيخ قيم ومعايير الأخلاق والتخليق؛

– إضفاء الطابع المؤسساتي على إستراتيجية مكافحة الفساد الوقائية؛

– تعزيز الشفافية على مستوى تدابير الصفقات العمومية وذلك بإصدار مرسوم خاص بالصفقات؛

– تحسين نظام التتبع والمراقبة والتدقيق ويشمل مشروع مرسوم خاص بوضع وتفعيل نظام من أجل تنشيط وتسيير المفتشيات العامة للوزارات وتعزيز مبدأ المساءلة؛

– تبسيط المساطر الإدارية بإصدار مشروع قانون خاص بالتوقيع الالكتروني؛

– تقديم كتّيب يحتوي مقتضيات مكافحة الفساد؛

كما تم تفعيل هذا المخطط على إثر انعقاد لجنة من عدة وزارات يرأسها الوزير الأول المغربي عام 2010.

على مستوى التعاون الدولي صادق المغرب على معاهدة الأمم المتحدة لمكافحة الفساد وعلى معاهدة الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الأوطان.[*]

كما تتلقى الجمعيات المغربية التي تهدف إلى تحسين الشفافية والوقاية من الفساد مساعدات تمويلية من برامج دعم التنمية ومن المنظمات غير الحكومية الدولية.[**]

3.2.3– مؤسسات مكافحة الفساد الوقائية في المغرب: تتمثل في:

– المجلس الأعلى للحسابات: ومهمته كما ينص عليها الدستور هي ضمان أعلى مراقبة لإنفاذ القوانين المالية والتحقق من سلامة العمليات المتعلقة بمداخيل ونفقات الأجهزة الخاضعة لرقابته بمقتضى القانون.[1]

– ديوان المظالم: وحسب المادة الأولى من الظهير المؤسس لديوان المظالم أن هذا الأخير يضطلع بمهمة تنمية التواصل بين كل من المواطنين أفرادا أو جماعات وبين الإدارات أو أي هيئة تمارس صلاحيات السلطة العمومية وبحثها على الالتزام بضوابط سيادة القانون والإنصاف.[2]

– الهيئة المركزية لمكافحة الرشوة: أنشئت هذه الهيئة بموجب المرسوم الصادر بتاريخ 13 مارس 2007 ليتم تنصيبها فعلا في 2008/12/02.

رغم تلك الجهود والاتفاقيات يبقى الاقتصاد المغربي يعاني من تبعات ظاهرة الفساد وهو ما دعا إلى التفكير الحقيقي في إستراتيجية، تركز أولا على **الإصلاح الديمقراطي** من خلال تحسين سيادة القانون واستقلال القضاء والفصل بين السلطات، ثانيا **الإصلاح المؤسسي** من خلال الحوكمة الرشيدة كنهج للحكم التشاركي لفسح المجال لكل الموطنين والمجتمع المدني للمشاركة في وضع قرار الإصلاح الإداري.[3]

---

[*] معاهدة (باليرم palerme) في 12 ديسمبر 2000، صادق عليها المغرب في 20 سبتمبر 2002 (الجريدة الرسمية 19 فيفري 2004 ص: 265)، يمكن الاطلاع على الجريدة الرسمية في موقع الأمانة العامة للحكومة www.sgg.go.ma/( ).

[**] للمزيد من التفاصيل حول التعاون الدولي انظر ترانسبرانسي المغرب على الموقع: (www.Transparencymaroc.ma/TM/ar).

[1] – **ملائمة التشريعات الوطنية لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد فحص للمطابقة**، مرجع سابق، 2010.ص: 24.

[2] – ظهير رقم 298- 01-01 بتاريخ 09 ديسمبر 2001، الجريدة الرسمية المغربية، عدد 4966، بتاريخ 03 جانفي 2002.

[3] – يونس بلفلاح، مرجع سابق، ص: 05.

3.3– مكافحة الفساد في تونس: في بداية سنة 2011 ضلت تونس على منهجها التقليدي القائم على الانخراط في جميع الاتفاقيات الدولية التي تتباهى بها الدول كعلامة للتحضر والتقدم، فتمت المصادقة سنة 2008 على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، وفي سنة 1998 مراجعة المجلة الجزائية في اتجاه توسيع تجريم الأفعال لجريمة الرشوة في أشكالها الجديدة، غير أن تونس خطت خطوة جديدة بعد ثورة 14 جانفي 2011 بإنشاء لجنة وطنية لتقصي الحقائق حول الفساد والرشوة، وأصدرت المرسوم 07 لسنة 2011 المؤرخ في 18 فيفري 2011.[1]

1.3.3– هيئات مكافحة الفساد ما قبل 14 جانفي 2011: تتمثل منظومة مكافحة الفساد على هيئات إدارية وقضائية.

– الهيئات الإدارية: تتمثل في:[2]

– التفقديات العامة بالوزارات **"شرطة الإدارة"**؛

– هيئات الرقابة لدى بعض الوزارات الحساسة وتشمل وزارة أملاك الدولة، وزارة الشؤون العقارية ووزارة المالية، هذه الأخيرة بها ثلاث هيئات: هيئة مراقبي الدولة (بموجب الأمر عدد 131- 2 سنة 2002 المؤرخ في 30 سبتمبر 2002)، هيئة الرقابة العامة للمصالح العمومية (بموجب القانون عدد 100 المؤرخ في ديسمبر 1981)، هيئة الرقابة العامة للمالية CGF (بموجب الأمر عدد 7 المؤرخ في 05 جانفي 1982 ومراجعته بموجب الأمر عدد 2886 المؤرخ في 07 ديسمبر 2000) وهي مكلفة بإجراء الرقابة المالية على مصالح الدولة؛

– هيئة الرقابة العامة لأملاك الدولة والشؤون العقارية أحدثت بموجب أحكام الفصل 6 من الأمر 1070 لسنة 1990 المؤرخ في 18 جوان 1990، كلفت بمراقبة استعمال الملك الخاص والعام التابع للدولة؛

– الهيئة العليا للرقابة الإدارية والمالية أحدثت سنة 1993 مهمتها مراجعة تقارير الهيئات الرقابية الإدارية والمالية، لكن بعد إحداث الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد سنة 2011 أصبحت مهمتها التنسيق بين الهياكل الرقابية.

– الهيئات القضائية: وتنقسم إلى:[3]

– دائرة المحاسبات أحدثت بموجب القانون 03 المؤرخ في 29 جانفي 2008، وتشكل هيئة عليا للرقابة تسهر على حسن التصرف في الأموال العمومية وتساهم بذلك باحترام المساءلة والشفافية ومبادئ الحكم الرشيد؛

– دائرة الزجر المالي أحدثت بموجب القانون عدد 74 المؤرخ في 20 جويلية 1985، المتعلق بتحديد أخطاء التصرف التي ترتكب إزاء الدولة والمؤسسات العمومية الإدارية المحلية؛

---

[1] - أحمد الورفلي، **مقاومة الفساد في تونس قبل 14 جانفي 2011 وبعده**، مداخلة ضمن الندوة العلمية حول: المشاركة المجتمعية في مكافحة الفساد وآفاق تطويرها في العالم العربي، أيام 19- 21 ديسمبر 2011، فأس، المغرب، ص: 07.

[2] - نفس المرجع، ص: 10.

[3] - نفس المرجع، ص: 12- 14.

– القضاء الجزائي الذي يقوم بدور هام لكنه محدود في مكافحة الفساد إذ يقتصر دوره على التصدي للأفعال التي تكتسي وصفا جزائيا.

2.3.3– هيئات مكافحة الفساد المحدثة بعد ثورة 14 جانفي 2011: بعد الثورة تم إحداث لجان وهيئات مكلفة بمعالجة الفساد الموروث عن النظام السابق ونعرضها كما يلي:[1]

– اللجنة الوطنية لتقصي الحقائق حول الرشوة والفساد أحدثت بموجب المرسوم عدد 7 المؤرخ في 2011/02/18 ، وتلقت هذه اللجنة منذ تنصيبها 10.000 ملف؛

– لجنة المصادرة أحدثت بموجب المرسوم عدد 13 المؤرخ في 14 مارس 2011 مهمتها إحصاء أملاك الأشخاص المشمولين بالمصادرة وخاصة منها المساهمات في الشركات؛

– لجنة استرجاع الأموال المهربة إلى الخارج أحدثت بموجب المرسوم المؤرخ في 26 مارس 2011، المتعلق بإحداث لجنة وطنية لاسترجاع الأموال الموجودة بالخارج والمكتسبة بصورة غير مشروعة فهي تكمل عمل لجنة المصادرة؛

– اللجنة التونسية للتحاليل المالية أحدثت في 10 ديسمبر 2003 تتولى تحليل العمليات المالية التي تجريها البنوك والمؤسسات المالية.

ورغم كل تلك التشريعات والقوانين فإنه يعاب على القانون التونسي في تأخره لتجريم الكسب غير المشروع، كما يعتبر النفاذ إلى المعلومة من أهم آليات مكافحة الفساد إذ بظهور هذا الحق ظهر ما يسمى بالحكومة المفتوحة أو الشفافة وتماشيا مع ذلك تسعى الحكومة التونسية إلى تطبيق كافة آليات الحكومة الرشيدة.

وفيما يلي جدول يوضح نسب الفساد في الدول المغاربية خلال الفترة (2012- 2016)

جدول رقم (02–14): مؤشر مدركات الفساد في الدول المغاربية للفترة (2012- 2016)

السنوات	2012	2013	2014	2015	2016
الجزائر	34	36	36	36	34
المغرب	37	37	39	36	37
تونس	41	41	40	38	41

المصدر: مؤشر مدركات الفساد العالمي لعام 2016، على الموقع: (www.sasapost.c)، تاريخ الاطلاع: 2017/05/04، الساعة: 16:00.

من خلال الجدول نلاحظ أنه وبالرغم من مرور عشرية كاملة منذ بداية انتهاج إصلاحات الجيل الثاني المنادية بالحد من الفساد، إلا أن هذا الإصلاح لم يحصد بعد نتاجه على صعيد مكافحة الفساد، إذ تبقى دول المغاربية تحصد معدلات بأقل من 50 نقطة، حيث أن هذا المؤشر يعتمد في منهجته طريقة قياسية على تقييم الفساد من صفر (0- 100) نقطة، حيث (0) أعلى مستوى لمعدلات الفساد، و(100) أقل مستوى لمعدلات الفساد.

[1] - نفس المرجع، ص ص: 28، 30.

وما هو بارز ما حققته تونس حيث أظهرت تحسنا طفيفا على المؤشر وذلك يعود لعدة إجراءات اتخذتها لمحاربة الفساد وأهمها إقرار قانون حق الحصول على المعلومة والذي يعتبر من أهم آليات مكافحة الفساد والمصادقة على الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد، ووجود مساءلة جيدة نوعا ما لمؤسسات المجتمع المدني، كما أن البرلمان التونسي صادق على مشروع قانون لإنشاء قطب قضائي مالي متخصص في قضايا الفساد الكبرى.

أما الجزائر فقد سجلت استقرار نسبي في مؤشراتها إذ تتراوح مابين (34- 36) ، إلا أن الجزائر لم تضف أي قانون أو آلية من شأنها مكافحة الفساد الذي انتشر مؤخرا بمؤسسات الدولة، والسؤال المطروح هل كرست الجزائر القوانين التي من شأنها مكافحة الفساد بالمؤسسات العمومية خصوصا في السنوات الأخيرة وبالرغم من الظروف الإقليمية والاقتصادية التي تمر بها الجزائر فإنها لم تستطع تسجيل أي نتائج ايجابية في أغلب مؤشرات الفساد، والجدير بالذكر دخول الأمر الرئاسي المؤرخ في 2015/07/23 حيز التنفيذ وهو الذي جاء ليقضي على مكافحة الفساد وليوفر الحماية للمفسدين بعد إعفاء هؤلاء من المتابعات القضائية مهما بلغت وتيرتها وبأي مؤسسة جزائرية وهو ما يفسر تدني مؤشر الفساد في الجزائر وتراجعها وحصولها على 34 نقطة سنة 2016.

في حين سجلت المغرب نسب متفاوتة بين (37- 39) وهو يعكس قصور سياستها وإستراتيجيتها في مكافحة الفساد، فتعتبر مشكلة الرشوة بنيوية في الاقتصاد المغربي خصوصا في قطاع العدالة والقطاع الصحي العمومي والإدارة العمومية.

وإجمالا يمكن القول أن الدول المغاربية مجتمعة لم تستطع تحقيق نتائج حقيقية تعكس إرادة الشعوب في بناء أنظمة ديمقراطية فعالة تعطي مساحة للمساءلة والشفافية.

ثانيا: الجانب النقدي من محاور الجيل الثاني من الإصلاحات الاقتصادية

سيتم التطرق إلى الجانب النقدي من محاور الجيل الثاني من الإصلاحات الاقتصادية المتمثل في استقلالية البنوك المركزية واستهداف التضخم إضافة إلى أنظمة سعر الصرف غير وسيطة.

1- استقلالية البنوك المركزية في الدول المغاربية: تعتبر استقلالية البنوك أحد الشروط الأولية لتفعيل سياسة استهداف التضخم، ويقصد بها إعطاء قدر كبير للسياسة النقدية بتوجيه الأدوات بشكل فعال لبلوغ الأهداف، وتشير ضمنيا إلى عدم تمويل البنك المركزي لعجز الميزانية الحكومية من خلال التوسع النقدي وعدم التقيد بالتمويل اللازم للقطاع العام بأسعار فائدة منخفضة أو الإثبات على سعر صرف اسمي معين، ولا يجب إعطاء ثقل كبير للقطاع العام في التمويل من القطاع المصرفي بل يجب أن تكون الإيرادات الحكومية كافية لتغطية النفقات الحكومية، كما لا يجب أن يكون هناك ضغط سياسي على البنك المركزي لرفع معدلات النمو الاقتصادي بطريقة

تتعارض مع تحقيق استقرار الأسعار في الأجل الطويل،[1] وقد شرعت الدول المغاربية في تبني سياسات استقلالية البنك المركزي بما يضمن نجاح سياسة استهداف التضخم وفي ما يلي جدول يعرض هذه السياسات.

جدول رقم (02-15): الإجراءات الدافعة لاستقلالية البنوك المركزية في الدول المغاربية

البلد	اختيار وعزل فترات عمل المحافظين وأعضاء مجلس الإدارة	الائتمان للحكومة	الاستقلال العملي والمالي	الحماية القانونية للمشرفين
الجزائر	- يتم ترشيح المحافظ والنواب الثلاثة له بموجب قرار رئاسي. - يتم اختيار الأعضاء بناءا على قدراتهم في مجالات الاقتصاد والمالية. - يمكن فصل المحافظ وأعضاء مجلس الإدارة البنك المركزي في حال الانتهاكات الخطيرة للقانون. -لا يوجد فترات محددة لشغل منصب محافظ البنك المركزي وأعضاء مجلس النقد والائتمان.	- لا يمكن للبنك المركزي تقديم دفعات إلى الحكومة لا تتجاوز 10% من عوائد السنة السابقة. - لا يمكن أن تزيد فترة السداد عن 240 يوم (متتابعة أولا) في سنة بعينها.	- يتمتع البنك المركزي بالاستقلال المالي ويقرر مجلس النقد والائتمان باعتباره السلطة النقدية بشأن أدوات السياسات النقدية وهي مهمة البنك المركزي.	**- يجوز تقديم طلبات لإلغاء القرارات التي تتخذها السلطات الإشرافية إلى مجلس الدولة ولا يتعلق ذلك بالمسؤولية الشخصية أو المؤسسية للمسؤولين المشتركين في القرار كجزء من واجباتهم.**
المغرب	- يتم تعيين المحافظ ونائب المحافظ عن طريق مرسوم ملكي. - لا يحدد القانون أسباب عزل المحافظ. - يمكن عزل أعضاء مجلس إدارة البنك المركزي في حال عدم كفاءتهم أو عند ارتكاب انتهاكات خطيرة للقانون.	- يحضر تقديم التمويل المباشر من قبل البنك المركزي، باستثناء الوحدة النقدية المحددة بنسبة 5% من عوائد ضرائب السنة السابقة لفترة كاملة لا تتعدى 120 يوم في السنة. - تتم مكافحة هذه الوحدة ويجوز للبنك المركزي وقف الوحدة عندما يرى في تقديره تحذيرات من وضع سوق الأموال.	يتمتع البك المركزي بالاستقلال المالي والعملي.	**- يعفى مسؤولو البنك الدولي من مسؤولية الإشراف على مؤسسات الائتمان بموجب القانون المدني باستثناء في حال وجود شكوى من سوء السلوك الشخصي.** **- بموجب القانون الجنائي باستثناء الحالات التي تتضمن فيها الاتهامات أفعال الغش المحددة والتي يعاقب عليها القانون.**
تونس	- يتم تعيين المحافظ ونائب المحافظ بموجب قرار رئاسي لفترة 06 سنوات. - العزل بموجب قرار رئاسي. - لا يحدد القانون أسباب فصل المحافظ وأعضاء مجلس إدارة البنك المركزي.	- يعمل البنك المركزي كأمين الخزانة. - يقدم الخدمات المالية للحكومة وغيرها من الكيانات العامة. - لا يمول البنك المركزي الخزانة مباشرة	- يتمتع البنك المركزي على الاستقلال المالي وتعتمد ميزانيته السنوية فقط من خلال مجلس الإدارة. - يمنح القانون البنك المركزي الأدوات الضرورية لإجراء السياسات النقدية على الرغم من أن السقف على الأوراق المالية للحكومة التي يحتفظ بها البنك المركزي قد تعوق أداء السياسة النقدية.	**- يحمي البنك المركزي العاملين به ضد التهديدات والهجمات من أي نوع والتي قد يخضعون لأي منها خلال ممارسة مهامهم وفق المعمول به وضد أي ضرر يتحملون نتيجة عملهم.**

المصدر: عمر طهاري وآخرون، **إصلاحات القطاع المالي وآفاق الدمج المالي في بلدان المغرب**، ورقة عمل صادرة عن صندوق النقد الدولي، ماي 2007، ص ص: 21، 22.

[1] - جميلة وجدي، **السياسة النقدية وسياسة استهداف التضخم دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة (1990- 2014)**، (مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد قياسي وبنكي ومالي، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2016/2015)، ص: 100.

2- سياسة استهداف التضخم في الدول المغاربية: وهي أسلوب جديد وحديث لإدارة البنوك المركزية لسياستها النقدية مركزة على معدل التضخم مباشرة كاستهداف وسيط للسياسة النقدية أما الهدف النهائي لها هو تحقيق استقرار الأسعار في الأجل الطويل وقد ظهر هذا الأسلوب في بداية التسعينات.[1]

1.2- سياسة استهداف التضخم في الجزائر: تتميز سياسة استهداف التضخم في الجزائر بما يلي:

- عدم وجود الشرط الأول لإمكانية تطبيق هذه السياسة المتمثل في الإعلان عن الأهداف الرقمية، فالسلطة النقدية في الجزائر لم تلتزم به ولم ينص القانون 90- 10 ولا الأمرين المعدلين لهذا القانون أو أي تعليمة صادرة عن بنك الجزائر على تحديد معدل التضخم أو الاستهداف خلال إطار زمني معين، إذ يعد هذا الشرط كافيا للحكم على أن السلطة النقدية في الجزائر لا تستهدف التضخم كأسلوب لإدارة السياسة النقدية في تحقيق الأسعار في المدى الطويل.[2]

- أما الشرط الثاني فيتمثل في الالتزام المؤسساتي بأن استقرار الأسعار هو الهدف الأساسي للسياسة النقدية على المدى الطويل، حيث ورد في قانون النقد والقرض أهدف السياسة النقدية من بينها استقرار الأسعار، أي أنه لم يجعل التحكم في التضخم هو الهدف الأول والأساسي، وعليه يعد هذا الشرط غير قائم في الاقتصاد الجزائري حتى تتمكن السلطة النقدية من تطبيق سياسة التضخم؛

- كما تعد الشفافية والمساءلة أحد أهم الشروط لنجاح سياسة استهداف التضخم، إلا وأنه وفي المنظومة الجزائرية لا توجد هيئة مساءلة يخضع إليها البنك المركزي لذا يتعين تحديدها.[3]

فبرنامج الإصلاح النقدي الذي طبقته الجزائر (1994- 1998) أشار إلى الاستهداف إذ لمح إلى اعتماد معدلات تضخم تقارب المعدلات السائدة في الدول الصناعية المتقدمة والتي لها علاقات تجارية مع الجزائر.[4]

وفيما يلي جدول يوضح تطور معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة (2000- 2015)

جدول رقم (02-16): تطور معدل التضخم في الجزائر للفترة (2000- 2015)

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
معدل التضخم	0.34	4.2	1.4	2.6	3.6	1.6	2.31	3.68	4.44	5.7	3.91	4.52	8.89	3.25	2.2	4.8

المصدر: من إعداد الطالبات: استنادا إلى:

- بنك الجزائر، التقرير السنوي 2009، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، أكتوبر 2008، ص: 230.
- بنك الجزائر، التقرير السنوي 2013، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، أكتوبر 2013، ص: 217.
- بنك الجزائر، التقرير السنوي 2015، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، نوفمبر 2015، ص: 142.

[1] - رجاء عزيز بندر، **استهداف التضخم دراسة لتجارب بلدان نامية في السياسة النقدية**، البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، قسم الاقتصاد الكلي والسياسة النقدية، العراق، ص: 03.

[2] - جميلة وجدي، مرجع سابق، ص: 127.

[3] - نفس المرجع، ص ص: 127، 128.

[4] - عبد العزيز طيبة، **سياسة استهداف التضخم كأسلوب حديث للسياسة النقدية دراسة حالة الجزائر (1994- 2003)**، (مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2005)، ص: 185.

من ما سبق يتضح أن أغلب الشروط العامة لاستهداف التضخم غير محققة مما يجعلنا نستنتج أنه لا يمكن أن تعتمد السلطة النقـدية على سياسة استهداف التضخم في المـدى القريب رغم أن معـدلات التضخم المحققة في الجزائر تتراوح بين [0- 5 %] وتعتبر هذه الحدود مناسبة جدا لتطبيق هذا الإطار لإدارة السياسة النقدية إذا اقترنت بإرادة قوية من قبل السلطات النقدية في تبنى سياسة استهداف التضخم في المستقبل.

ورغم كل تلك المتغيرات وتناغما مع التدابير التشريعية الجديدة والمتعلقة بالنقد والقرض (الأمر رقم 10-04 المؤرخ في 26 أوت 2010) التي تعطي إرساءا قانونيا لاستقرار الأسعار كهدف صريح للسياسة النقدية وقد أخذ توقع التضخم في المدى القصير أهمية خاصة، في هذا الصدد عزز بنك الجزائر العمل على مجال التنبؤ على المدى القصير لمعدل التضخم قصد استهداف ومتابعة هدف التضخم ابتداءا من 2011.[1]

2.2- سياسة استهداف التضخم في تونس والمغرب: قامت تونس بتنفيذ المراحل الأساسية والتحضيرية لانتهاج نظام استهداف التضخم، وذلك بتعزيز شفافية إدارة السياسة النقدية واستقلالية البنك المركزي في اختيار وتنفيذ أدوات السياسة النقدية الملائمة، كما يمثل إعلان هدف استقرار الأسعار من أهم الشروط لانتهاج سياسة استهداف التضخم وفي هذا الإطار عدلت حديثا تونس قانون البنك المركزي ليصبح استقرار الأسعار الهدف الرئيسي[2]، وبالرجوع إلى قانون عدد 35 لسنة 2016 المؤرخ في 25 أفريل 2016 المتعلق بضبط النظام الأساسي للبنك المركزي في الفصل 07 يمثل الهدف الأساسي للبنك المركزي في الحفاظ على استقرار الأسعار.[3]

بالنسبة للمغرب عدلت قانون البنك المركزي ليصبح أيضا هدف استقرار الأسعار هو الهدف الأساسي كما عزز القانون استقلالية السياسية النقدية والتي تمثل عاملا أساسيا وراء تثبيت التوقعات التضخمية وتعزيز مصداقية البنك المركزي، وتشير الدراسات أن كلا من تونس والمغرب لا يمكنهما أن تبدأ العمل بنظام استهداف التضخم إلا بعد فترة انتقالية.[4]

3- أنظمة سعر الصرف غير وسيطة في دول المغرب العربي: أنظمة الصرف الوسيطة هي أنظمة وسط بين أنظمة الربط الصارم وأنظمة التعويم الحر، ففي هذه الأنظمة تحتفظ العملة بقيمة مستقرة إزاء عملة التثبيت أو سلة من العملات إما في نطاق ضيق (±1%) أو في نطاق واسع (±30%) مع تحرك الربط في بعض الحالات نحو الأعلى والأسفل مع مرور الوقت، وتعتبر هذه الأنظمة حلا وسيطا يسمح بالجمع بين الهدفين المتناقضين مكافحة التضخم وتعزيز التنافسية وتتمتع هذه الأنظمة بمزايا نظامي التثبيت والتعويم، ويعاب على أنظمة الصرف الوسيطة هشاشتها أمام الأزمات المالية مثلما حدث في دول شرق آسيا في التسعينات، حيث أفرزت هذه الأزمات صعوبة

---

[1] - بنك الجزائر، التقرير السنوي 2015، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، نوفمبر 2015، ص: 142.

[2] - صندوق النقد العربي، التطورات النقدية والمصرفية والتطورات في أسواق المال في الدول العربية، الفصل السابع، على الموقع: (www.amf.org.ae)، تاريخ الاطلاع: 2017/05/05، الساعة: 22:32، ص: 136.

[3] - قانون عدد 35 المؤرخ في 2016/04/25، المتعلق بالنظام الأساسي للبنك المركزي، ص: 1643.

[4] - صندوق النقد العربي، الفصل السابع، مرجع سابق، ص: 136.

الحفاظ على سعر صرف ثابت قابل للتعديل وسياسة نقدية مستقلة في ظل الانفتاح وتحرير حسابات رأس المال، وتم الإجماع على ربط الصارم لسعر الصرف أو التعويم.[1]

وعليه دعا صندوق النقد والبنك الدوليين إلى تبني نظم صرف غير وسيطة من خلال البند (17) لإجماع واشنطن الموسع، وسيتم عرض مراحل نظم الصرف في كل من الجزائر والمغرب وتونس، بحثا عن التساؤل: هل تبنت الدول المغاربية نظم الصرف غير الوسيطة بعد الإصلاحات الكبرى؟

1.3- تطور سعر صرف الدينار الجزائري: مر سعر صرف الدينار الجزائري بأربع مراحل أساسية: مرحلة (1964- 1973)، مرحلة (1974- 1986)، مرحلة (1987- 1995)، مرحلة ما بعد 1995 هذه الأخيرة تميزت بمجموعة من الإجراءات تتعلق بالتعديل الهيكلي الهادف إلى إعادة الاستقرار النقدي للتحول إلى اقتصاد السوق بأقل التكاليف، وتتلخص هذه أهم هذه الإجراءات في ما يلي:[2]

- بعد وضع حد لنظام الصرف والاتجاه نحو تعويم العملة، قام بنك الجزائر بتأسيس سوق مابين البنوك في جانفي 1996، عن طريق النظام رقم 95- 08 المؤرخ في 1995/12/23؛
- رفع قيود الصرف المدخلة سنة 1992 ومتابعة تحرير الصرف للوصول إلى تحويل الدينار على كل المعاملات الجارية؛
- في سنة 1994 تم العمل فعليا بقابلية تحويل الدينار في المعاملات التجارية التي قد يشرع فيها منذ 1991؛
- السماح بإنشاء مكاتب للصرف تتعامل بالعملة الصعبة ابتداء من ديسمبر 1996؛
- تخفيض سعر الصرف لتضييق الفجوة بين السعر الرسمي والسعر الموازي.

رغم تلك الإجراءات يرى الدكتور محمد راتول "إن سياسة الصرف المتبعة خاصة بعد تطبيق سياسات التعديل الهيكلي المتضمنة ضمن بنودها تخفيض قيمة الدينار الجزائري على مراحل، لم تؤدي إلى خدمة الهدف المتوخي منها وهو تشجيع الصادرات وتقليص الواردات وفقا لأسلوب المرونات المعروف في تسوية موازين المدفوعات ولكن بالرغم من هذا أدت إلى تراجع سعر الصرف في السوق الموازي".[3]

2.3- تطور سعر صرف الدينار التونسي: مر سعر صرف الدينار التونسي بخمس مراحل: الأولى (1973- 1981)، الثانية (1982- 1984) ، الثالثة (1984- 1986) الرابعة (1986- 1989)، الخامسة (1990- 2001)، هذه الأخيرة في عام 1990 تم تحديد سعر الصرف الفعلي الاسمي بطريقة يتم من خلالها الحفاظ على معدل الصرف الفعلي الحقيقي ثابتا، إضافة إلى إنشاء سوق مابين البنوك عام 1991 بهدف السماح للوسطاء المعتمدين بتنفيذ مختلف معاملات الصرف بما فيها العمليات الجارية، وفي عام 1997 تم السماح للوسطاء المقيمين

---

[1] - عبد الحميد مرغيت، **أزمات العملة ودور العملة ودور أنظمة الصرف الوسيطة في حدوثها**، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد الصديق يحي، جيجل، الجزائر، ص ص: 09، 10.

[2] - يمينة درقال، **دراسة تقلبات أسعار الصرف في المدى القصير اختبار فرضية التعديل الزائد في دول المغرب العربي**، (مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2011/2010)، ص: 141.

[3] - محمد راتول، **تحولات الدينار الجزائري وإشكالية التخفيضات المتتالية وفق نظرية أسلوب المرونات**، ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية واقع وتحديات، الشلف، الجزائر، يومي 14 و15 ديسمبر 2004، ص: 246- 248.

وغير المقيمين المعتمدين بتسوية معاملات الصرف الآجلة لحساب عملائهم المقيمين، وفي سنة 2001 قامت السلطات التونسية بتوسيع نظام التعويم لسعر الصرف الاسمي استجابة لتوصيات صندوق النقد الدولي التي تهدف بالدرجة الأولى إلى تخفيض سياسة الصرف وتحسين القدرة التنافسية، فبعد انهيار نظام بروتن ودز كان الهدف الأساسي لتونس هو تحسين وضع موازين مدفوعاتها.[1]

3.3- تطور سعر صرف الدرهم المغربي: الدرهم المغربي كغيره من العملات العربية التي لم تخضع للتعويم فهي مرتبطة بالعملات الأساسية في العالم وهو الدولار واليورو بالنسبة للعملة المغربية فهي حاليا تعتمد في قيمتها 60% على اليورو و40% على الدولار الأمريكي، والسبب في هذا هو أن المملكة لها روابط اقتصادية أكثر من الو.م.أ فيما نجد 75% من المعاملات التجارية الخارجية تتم باليورو؛

ولكن السلطات المغربية تعتزم ابتداءا من النصف الثاني من عام 2017 تعويم الدرهم المغربي فبعد أن تمت تهيئة الأجواء لعملية التعويم وحشد وسائل الإعلام للدفاع عن هذه الخطوة وشرحها للمتابعين، فقد قررت المملكة العمل على تحرير سعر صرف الدرهم والتي سيشرف عليها البنك المركزي والبنك الدولي.[2]

إذن بعد تتبع مسار تطور أنظمة سعر الصرف في الدول المغاربية يتضح جليا أن دول المنطقة قد أبدت تجاوبا واضحا مع تعليمات صندوق النقد الدولي بالابتعاد عن انتهاج سياسة سعر الصرف الوسيطة والاتجاه نحو تحرير العملة وانتهاج سياسة سعر الصرف المرن.

المطلب الثالث: الجانب الدولي من محاور الجيل الثاني من الإصلاحات الاقتصادية

يتمثل الجانب الدولي من محاور الجيل الثاني من الإصلاحات الاقتصادية في الانضمام إلى ضوابط المنظمة العالمية للتجارة والمعايير والرموز المالية الدولية.

أولا: انضمام الدول المغاربية إلى ضوابط المنظمة العالمية للتجارة

تنص ضوابط المنظمة العالمية للتجارة على تحرير الأسواق وحظر استخدام كافة القيود الجمركية وغير الجمركية وتعديل القوانين والتشريعات وفق القوانين والتشريعات الدولية.[3]

نتيجة للتطورات والمتغيرات الاقتصادية الدولية المستمرة أصبحت اقتصاديات الدول المغاربية أكثر انفتاحا على الأسواق الخارجية، مما جعل تحرير التجارة أمرا ضروريا من أجل الإسراع في عملية التنمية، ويعرف تحرير التجارة في الدول المغاربية تطورا منذ عدة سنوات، ولقد بدأت هذه الحركية في المغرب سنة 1984 ثم تونس 1987 قبل أن ينتقل إلى الجزائر وهذا نتيجة انخراط الدول الثلاث في الإصلاحات الهيكلية ومسار تطور توجهات التجارة عالميا عبر منظمة التجارة العالمية، ولقد التزمت الدول المغاربية بحرير مبادلاتها التجارية على المستوى

---

[1] - يمينة درقال، مرجع سابق، ص: 145.

[2] - خطة تحرير سعر الصرف الدرهم المغربي، مقال منشور في مجلة أمناي، على الموقع: (www.amnaymag.com)، تاريخ الاطلاع: 2017/05/04، الساعة: 13:05، ص:01.

[3] - مغنية موسوس ، مرجع سابق، ص: 136.

الإقليمي والدولي[1]، وفيما يلي نـركز على أهم التطـورات التي عرفتها المنظومة التجـارية والجمركية للدول المغـاربية في ظل سعيها لتحرير تجارتها الخارجية.

1- تنظيم المبادلات التجارية التونسية: بدأت تونس التحرير التدريجي لسياسة التجارة الخارجية منذ 1987 عندما بدأت تونس في تطبيق برامج التصحيح الهيكلي، وكان ذلك وفق إقرار أولي لهذه الإجراءات في مجال تحرير التجارة أثناء (1987- 1990) بإزالة التقنيات الكمية وكل أشكال الإذن المسبق على الاستيراد للمواد الأولية ونصف المنتوجات.

الانضمام إلى اتفاقية الجات 1992، ثم المنظمة العالمية للتجارة 1995، وما نتج عنه من إجراءات تحريرية أعمق من خلال تخفيض الرسوم الجمركية وإزالة الحواجز الغير جمركية على مختلف أنواع السلع والخدمات.[2]

2- تنظيم المبادلات التجارية الجزائرية: مرت التجارة الخارجية الجزائرية وفق ثلاث مراحل تتمثل في:

1.2- مرحـــلة التحرير المقيـــد: استمرت إلى غاية نهاية الثمانينيات منحت حقوق الاستـيراد الاحتـكارية إلى مؤسسات عامة معنية كما تم إقصاء الوسطاء الخواص في مجال التجارة الخارجية، وتوزيع نظام الرقابة على الواردات (نظام الحصص).[3]

2.3- مرحلة التحرير الجزئي: امتدت من (1990- 1993) حيث أبرمت الدولة عام 1990 مع صندوق النقد الدولي اتفاقية التخلي عن احتكار الدولة للتجارة الخارجية وتخفيض قيمة الدينار وتحفيز القطاع الخاص للمشاركة في المبادلات التجارية.[4]

3.3- مرحلة التحرير التام: انطلقت هذه المرحلة بدءا من سنة 1994 إذ شرعت السلطات في اتخاذ إجراءات التحرير وتمثلت في:[5]

- تخفيض قيمة الدينار في أوت 1994 بنسبة 42.7%؛
- إصدار المرسوم الوزاري 1994/12/29 الذي يقضي بتحرير التام للتجارة الخارجية ابتداءا من سنة 1995؛
- إصدار قانون الاستثمار في أكتوبر 1993 والمعدل في سنة 2001 الذي أعطى إمكانية إقامة استثمارات داخل الجزائر دون عوائق مع مباشرة الجزائر محادثاتها مع المنظمة العالمية قصد الانضمام إليها.

3- تنظيم المبادلات التجارية المغربية: تعتبر المغرب أول الدول المغاربية التي باشرت تحرير تجارتها في إطار برنامج التصحيح الهيكلي 1983 من خلال رفع كل أشكال الحواجز الجمركية إذ لم تعد تشكل نسبة المواد

---

[1] - مريم غربي، **آثار سياسات تحرير التجارة الدولية على تحقيق الأمن الغذائي المستدام في الدول النامية دراسة تحليلية مقارنة لآثار التحرير على الأمن الغذائي المستدام في الاقتصاديات المغاربية**، (مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، تخصص اقتصاد دولي والتنمية المستدامة، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2014/2013)، ص: 136.

[2] - محمد الشريف المنصوري، **إمكانية اندماج اقتصاديات بلدان المغرب العربي في النظام العالمي الجديد للتجارة**، (أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2009)، ص: 145.

[3] - شهرزاد زغيب، ليلى عيساوي، **أفاق انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة**، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 01،جامعة بسكرة، الجزائر، 2003، ص: 83- 85.

[4] - محمد الشريف المنصوري، مرجع سابق، ص: 156.

[5] - نفس المرجع، ونفس الصفحة.

الخاضعة للرقابة سوى 10% من مجموع الواردات المغربية، أما الصادرات فهي لا تخضع لأي قيود جمركية أو غير جمركية تستفيد من حوافز من أجل إنعاشها.[1]

أما بالنسبة للسياسة الحمائية الجمركية وغير الجمركية في الدول المغاربية فيظهر أن هناك تراجع عن تطبيق هذه السياسة التي أصبحت تتقارب مع بعضها البعض من خلال انتهاج وتطبيق برامج التصحيح الهيكلي لاقتصادياتها والتي تعتمد بشكل كبير على تقليص وتخفيض الرسوم الجمركية بما يتماشى وتوجهات وضوابط المنظمة العالمية للتجارة التي أنظمت لها كل من تونس والمغرب إلى تعديل القوانين والتشريعات وفق القوانين والتشريعات الدولية.[2]

ثانيا: الانضمام إلى الرموز والمعايير المالية الدولية

يسعى صندوق النقد الدولي والبنك العالمي ضمن وصفاتها الإصلاحية إلى حث الدول المغاربية للانضمام إلى الرموز والمعايير الدولية وهذا لتطوير مجموعة واحدة من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية بحيث تكون عالية الجودة ومفهومة وقابلة للتطبيق وتشجيع الاستخدام والتطبيق الصارم لهذه المعايير، وفي هذا السياق سعت الدول المغاربية لتكييف نظمها المحاسبية والمالية وفق المعايير الدولية.

1- حالة الجزائر: الجزائر كغيرها تحاول في السنوات الأخيرة تبنى النظام المحاسبي الموحد (IAS/IFRS) تحديدا في 2010 وهذا من أجل تسهيل المعاملات الدولية وخاصة أمام المستثمرين الأجانب، إذ يخضع للترتيبات التي جاء بها النظام المحاسبي الجديد كل شخص طبيعي ومعنوي يخضع للقانون التجاري والمتمثلين في المؤسسات العمومية وشبه العمومية وكذا التعاونيات والمؤسسات المنتجة للسلع والخدمات، ولعل من أبرز أهداف تطبيق هذا النظام هو تحقيق العقلانية من خلال الوصول إلى الشفافية في عرض المعلومات، ونشر معلومات كافية وصحيحة موثوق بها وشفافية تشجع المستثمرين وتسمح لهم بمتابعة أموالهم.[3]

هذا وقد تم تحديد الإطار التنظيمي لنظام المحاسبة المالية من خلال المواد من 10 إلى 24 من مشروع قانون المحاسبة المالية.[4]

ولكن وما يفرزه الواقع بعد تطبيق النظام المحاسبي الجديد في الجزائر هو صعوبة تطبيقه خصوصا أن المؤسسات وأنظمة التسيير لم تتلقى التأهيل الضروري للتوافق مع متطلبات النظام الجديد.

2- حالة تونس: لقد كانت الممارسات المحاسبية التونسية منذ عام 1968 مشتقة من المخطط الفرنسي (1947- 1957)، وبقي هذا المخطط إلى غاية الثمانينيات رغم التطورات الاقتصادية التي عرفتها البيئة الاقتصادية والمالية، ومنذ بداية سنة 1997 تم تغيير المخطط المحاسبي التونسي عن طريق القانون 96- 112 المؤرخ في 30 ديسمبر 1996، الذي لم يستجب بدوره إلى التطلعات الدولية؛

---

[1] - سمية كبير، **أداء التجارة الخارجية العربية والبينية (2000- 2004)**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 05، جامعة الشلف، الجزائر، 2008، ص: 72.

[2] - مريم غربي، مرجع سابق، ص: 139.

[3] - عاشور كتوش، **متطلبات تطبيق النظام المحاسبي الموحد (IAS/IFRS) في الجزائر**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 06، ص: 289.

[4] - المادة 03 من قانون المحاسبة المالية.

في مرحلة متقدمة اتخذت تونس خطوة كبيرة نحو الاندماج في الاقتصاد العالمي إذ يمكننا القول أن المنظمين للمحاسبة فيها قد اتخذوا الإطار الدولي للمعايير المحاسبية الدولية كأساس لإعداد المعايير المحاسبية التونسية وتكون متوافقة معها ويظهر ذلك بشكل واضح من خلال الإطار المفاهيمي للمعايير المحاسبية التونسية التي لا تعرف اختلافا كبيرا عن الإطار في المعايير المحاسبية الدولية،

إن اختيار تونس وضع معايير خاصة بها على أساس المعايير المحاسبية الدولية بدلا من اعتمادها المعايير بالكامل يمنعها من تحسين معاييرها في نفس السرعة التي يتم بها تغيير المعايير الدولية.[1]

3- حالة المغرب: منذ سنة 2008 اعتمدت المغرب معايير المحاسبة الدولية حيث تمت إضافة العديد من التعديلات على المخطط المحاسبي الخاص بمؤسسات الائتمان لاسيما فيما يخص قواعد تجميع البيانات المالية والختامية وكذلك بعض طرق المحاسبة والتقييم المتعلقة بالحسابات الفردية التي تهدف إلى ضمان تلاؤمها مع المعايير والرموز الدولية لإعداد تقارير مالية والممارسات الجيدة.[2]

المطلب الرابع: الجانب الاجتماعي من محاور الجيل الثاني من الإصلاحات الاقتصادية

لقد عانت دول المغرب العربي خاصة في نهاية الثمانينيات بعد تغيير أنظمتها الاقتصادية وتبنيها الإصلاحات الهيكلية التي أدت إلى إضعاف المكاسب الاجتماعية وعززت من ظاهرة الفقر تحت تأثير زيادة معدلات البطالة وضعف القدرة الشرائية للمواطن الأمر الذي جعل سلطات تلك الدول تتخذ عدة إجراءات لمجابهة هذه الظاهرة وتعزز من سياستها التنموية من خلال وضع إستراتيجية للحماية الاجتماعية من خلال حفظ وتعزيز شبكات الأمان الاجتماعي وغيرها من برامج التخفيف من الفقر.

أولا: إستراتيجية محاربة الفقر في الجزائر

عرف الفقر ارتفاعا في مستوياته، فقد شهدت فترة التسعينات ارتفاعا في أعداد الفقراء إلى 04 ملايين فقير أغلبهم في الأرياف، كما ارتفع مؤشر الفقر البشري للفترة (1995- 2000) والذي يتم تحديده على أساس ثلاث معايير: مدة حياة الفرد، المستوى التعليمي، الدخل الحقيقي للفرد، وتعود الأسباب في ذلك بالدرجة الأولى إلى الأزمة الأمنية التي عرفتها الجزائر ونتائج الإصلاحات الهيكلية التي انعكست سلبا على تحسين مستويات المواطن الجزائري،[3] والجدول الموالي يوضح تغيرات مؤشر الفقر البشري للفترة (1995- 2000).

---

[1] - فريد عوينات، **دراسة النظام المالي المحاسبي الجديد ومتطلبات نجاحه في بيئة المحاسبة الجزائرية**، (مذكرة ماجستير في علوم التسيير، تخصص محاسبة ونظم المعلومات، مدرسة الدكتوراه اقتصاد تطبيقي وإدارة منظمات، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية والتسيير، معهد علوم التسيير، المركز الجامعي بالوادي، الجزائر، 2011/2010)، ص: 145.

[2] - عبد اللطيف الجواهري، **تجربة بنك المغرب في مجال تعزيز الولوج إلى الخدمات المالية (الشمول المالي)**، ورقة مقدمة في اجتماع الدورة 36 لمجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، الكويت، 01 أكتوبر 2012، ص: 16.

[3] - عبد اللطيف بن نعوم، **دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية الاقتصادية المحلية دراسة حالة الجزائر**، (مذكرة ماجستير، تخصص اقتصاد التنمية الجهوية، جامعة مصطفى إسطمبولي، معسكر، الجزائر، 2016/2015)، ص: 137.

جدول رقم (02–17): تغيرات مؤشر الفقر البشري في الجزائر للفترة (1995- 2000)

السنـوات	1995	1998	1999	2000
معدل الفقر البشري %	25.23	24.67	23.35	22.98

Source :conseil national economique et social cooperation avec le programme des nations unies pour le développement, rapport national sur le développement humain, Alger , 2006 ,p : 30.

1– دور البرامج التنموية في محاربة الفقر: احتل قطاع التنمية المحلية والبشرية المرتبة الثانية ضمن برنامج الإنعاش الاقتصادي حيث خصص لما يقرب 38.8% من إجمالي مخصصات هذا البرنامج ويعد هذا مؤشر على سعي الحكومة الجزائرية لتحقيق أهداف البرنامج المتمثلة في تحقيق التوازن الجهوي بين مناطق الوطن وتحسين الإطار المعيشي للسكان خاصة في المناطق الريفية المعزولة، كما أن دعم الموارد البشرية سيعمل على رفع معدلات التنمية البشرية وبالتالي تخفيض نسبة الفقر بين أفراد المجتمع، كما خصصت الدولة لبرنامج التشغيل والحماية الاجتماعية مبلغ 17 مليار دج بهدف دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تنشط على المستوى المحلي من أجل تطويرها وتخفيض نسب البطالة بالإضافة إلى تأطير سوق العمل عن طريق دعم وتطوير الوكالة الوطنية للتشغيل (ENEM) وتوفير النقل المدرسي في المناطق الريفية والمعزولة والتكفل بفئات المعاقين والعجزة عن طريق تقديم منح وتحويلات اجتماعية لهذه الفئات وتأهيل المؤسسات المختصة للتكفل بهم، كما كان للبرنامج التكميلي لدعم النمو (2005- 2009) أثرا واضحا على مستوى معيشة الأفراد،[1] وفيما يلي جدول يوضح تطور مؤشر التنمية البشرية ومؤشر الفقر البشري.

جدول رقم (02–18): مؤشر دليل التنمية البشرية والفقر البشري في الجزائر للفترة (2005- 2008)

السنـوات	2005	2006	2007	2008
مؤشر التنمية البشرية	0.733	0.760	0.768	0.779
مؤشر الفقر البشري	21.5	18.85	18.23	17.16

المصدر: التقرير العالمي للتنمية البشرية لسنة 2008/2007.

من خلال الجدول نلاحظ أن مؤشر التنمية البشرية قد عرف تحسنا بدءا من سنة 2005 حيث انتقل من 0.760 سنة 2006 إلى 0.768 سنة 2007 بمعدل زيادة 1.05% ليستمر في الارتفاع حيث بلغ 0.779 سنة 2008 بمعدل زيادة 1.43% ويعود سبب ارتفاع هذا المؤشر إلى التحسن الذي عرفته الخدمات الصحية من حيث الكم والنوع وكذا تحسن المستوى التعليمي وانخفاض معدلات الأمية.

2– محاربة الفقر في الجزائر من خلال مقاربة الحماية الاجتماعية: وذلك من خلال الشبكة الاجتماعية والتضامن الوطني والتحويلات الاجتماعية والضمان الاجتماعي.

[1] - نفس المرجع، ص ص: 139، 143.

1.2- الشبكة الاجتماعية: تدار من طرف وكالة التنمية الاجتماعية (ADS)، وتركز على منح المساعدات المالية المباشرة التي تستهدف الأشخاص بدون دخل للحصول إما على منحة جزافية للتضامن (AFS) أو تعويض مقابل الأنشطة ذات المنفعة العامة (IAIG)[1] .

جدول رقم (02-19): تطور عدد المستفيدين من المساعدات في إطار الشبكة الاجتماعية في الجزائر للفترة (2005- 2007)

السنوات	2005	2006	2007
المنحة الجزافية للتضامن (AFS)	589.297	605.870	626.371
التعويض عن الأنشطة ذات المنفعة العامة(IAIG)	181.223	217.590	252.980

المصدر: إيمان زوين، **دور الجيل الثاني من الإصلاحات الاقتصادية في تحقيق التنمية (دراسة حالة الجزائر)**، (مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع: التحليل و الاستشراف الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، 2010/ 2011)، ص: 08.

2.2- إجراءات التضامن الوطني: تهدف هذه الإجراءات إلى تحقيق نتائج فورية من خلال العمل على مظاهر الفقر وقد شهدت تطورا في السنوات الأخيرة بفضل أهمية الموارد المالية المخصصة، وتشمل الحماية والإعانة للأشخاص المعوقين من خلال امتياز المساعدة الاجتماعية لجميع الأشخاص المعاقين والتكفل بمصاريف اشتراكات الضمان الاجتماعي، والتكفل بالأطفال المحرومين ودعم التلاميذ المتمدرسين الذين ينحدرون من أسر محرومة.[2]

3.2- التحويلات الاجتماعية: تمثل التحويلات الاجتماعية في المتوسط السنوي 11.25% من ميزانية الدولة وهو ما يسمح للسكان بالاستفادة من المساعدة الاجتماعية.[3]

جدول رقم (02-20): تطور التحويلات الاجتماعية في الجزائر للفترة (2001- 2008)

الوحدة (مليار دينار جزائري)

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
التحويلات الاجتماعية	315.011	364.773	416.333	428.029	460.484	625.367	823.947	1083.273

المصدر: التقرير السنوي للتنمية البشرية، الجزائر 2007/2006، ص: 38.

من الجدول نلاحظ ارتفاع التحويلات الاجتماعية بشكل كبير مما يساعد على التكفل بالأشخاص المعاقين والمسنين وحصول المرضى على عناية صحية وتامين احتياجات الفئة الهشة من المجتمع.

4.2- نظام الضمان الاجتماعي في الجزائر: إلى جانب المساعدات الاجتماعية التي لعبت دورا هاما في محاربة الفقر عملت الجزائر على تطوير نظام الضمان الاجتماعي، ويشمل جميع فروع الضمان الاجتماعي المنصوص عليها في الاتفاقيات الدولية (التأمين على المرض، الأمومة، العجز، حوادث العمل، الأمراض المهنية، التقاعد، التأمين على الشيخوخة، التأمين على البطالة والمنح العائلية)، ومن أهم صناديقه:[4]

[1] - إيمان زوين، مرجع سابق، ص: 150.
[2] - نفس المرجع، ونفس الصفحة.
[3] - نفس المرجع، ونفس الصفحة.
[4] - نفس المرجع، ونفس الصفحة.

- الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال الأجراء (CNAS)؛
- الصندوق الوطني للتقاعد والصندوق الوطني للتأمين على البطالة؛
- الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي للعمال غير الأجراء(CASNOS)؛
- الصندوق الوطني لتغطية اشتراكات الضمان الاجتماعي(CNRSS).

والجدول الموالي يوضح عدد المؤمنين الاجتماعيين حسب الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي (2001-2008).

جدول رقم (02-21): عدد المؤمنيين الاجتماعيين حسب الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي في الجزائر للفترة (2001- 2008)

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
عدد المؤمنيين الاجتماعيين	4.873.699	5.243.744	5.751.698	6.791.761	6.791.761	6.816.223	7.337.372	7.800.320

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات، **الجزائر بالأرقام**، رقم 39، مديرية المنشورات والنشر والتوثيق والطبع، الجزائر، 2009، ص: 17.

هذا وقد مست قطاع الضمان الاجتماعي إصلاح في إطار الإصلاحات الاقتصادية الكبرى التي باشرتها البلاد وشملت هذه الإصلاحات ثلاث محاور تحسين نوعية الأداء، العصرنة، الحفاظ على التوازنات المالية ومن الانجازات المحققة:[1]

- تطوير شبكة الهياكل الجوارية لهيئات الضمان الاجتماعي حيث تجاوز عدد 1400 هيكل خلال 2010؛

- تطوير نظام الدفع من قبل الغير، شهدت هذا النوع تطورا ملحوظا حيث تم إحصاء 2400.000 مستفيد سنة 2010 مقابل 550.000 مستفيد سنة 2000؛

- تطوير الهياكل الاجتماعية والصحية التابعة للضمان الاجتماعي؛

- عصرنة نظام الضمان الاجتماعي بإدخال نظام البطاقة الالكترونية؛

- الحفاظ على التوازنات المالية للمنظومة الوطنية للضمان الاجتماعي حيث سمحت نتائج الإصلاح المحققة في هذا الإطار في تحسين الموارد وترشيد النفقات كإصلاح أدوات التحصيل اشتراكات الضمان الاجتماعي و إنشاء الصندوق الوطني لتحصيل اشتراكات الضمان وكذا الصندوق الوطني للتمويل، وكذا الصندوق الوطني لاحتياطات التقاعد الذي يمول باقتطاع 02% من منتوج الجباية البترولية.

وفي الأخير يمكن القول أن مؤشرات الفقر البشري أظهرت تراجعا هاما في معدلات الفقر وتحقيق تحسن لمستوى التنمية البشرية ويرجع ذلك إلى اعتماد الجزائر على إستراتيجية الحماية الاجتماعية التي أبدت نتائج مهمة في محاربة

[1] - الطيب لوح، **الملتقى التقني حول إصلاح الضمان الاجتماعي**، وزارة العمل والتشغيل والضمان، يوم 2010/10/26، الجزائر العاصمة، الجزائر.

الفقر وتوفير الأمان الاجتماعي، مما أدى إلى تحسين مرتبتها ضمن مؤشر التنمية البشرية من المرتبة 93 عام 2014 إلى 83 سنة 2016.

ثانيا: إستراتيجية محاربة الفقر في تونس

يعتبر البعد الاجتماعي من الثوابت الأساسية لسياسة التنمية التي اعتمدتها تونس منذ 1987، وتندرج مبادرة الرئيس السابق زين العابدين بن علي بإحداث صندوق التضامن الوطني 2626 في أواخر سنة 1992، في إطار تعبئة التضامن الوطني لمساندة جهود الدولة من أجل تحقيق المطمح الحضاري، وقد حققت تونس خلال العشريتين الأخيرتين نجاعة في السياسة الاجتماعي وتحول ملحوظ على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي والنهوض بالمناطق الضعيفة وأوضاع السكان كما يتضح ذلك من خلال أهم المؤشرات:[1]

– ارتفاع نسبة التزود بالماء الصالح للشرب بالوسط الريفي التونسي من 60.6% سنة 1994 إلى 95.0% سنة 2009؛

– تحسين نسبة التنوير بالريف لترتقي من 66.3% سنة 1994 إلى 98.9% سنة 2009؛

– تراجع نسبة المساكن البدائية إلى أقل من 0.69% سنة 2007 هذا وقد أوكلت للصندوق منذ انبثاقه سنة 1992 عدة مهام:[2]

– المرحلة الأولى (1993- 2000): قام الصندوق على تمكين مناطق التدخل من المرافق الجماعية والتجهيزات الأساسية كالمسالك والطرقات والماء الصالح للشرب ونوادي الشباب وفضاءات الترفيه، والعمل على وضع وتنويع مقومات التنمية بهاته المناطق لتحسين موارد العيش وتنمية المداخيل وذلك بتمكين المنتفعين من قروض ومساعدات لبعث ودعم الأنشطة المنتجة وموارد الرزق في مجالات الفلاحة والصيد البحري؛

– المرحلة الثانية (2001- 2004): عمل الصندوق من خلالها على إزالة ما تبقى من مساكن بدائية وتعويضها بمساكن لائقة، وتواصل بالتوازي مع هذه المهمة الرئيسية انجاز بعض التدخلات الأخرى في مجال المرافق والخدمات الاجتماعية؛

– المرحلة الثالثة (بدأت سنة 2005): تركز فيها التدخل على مساهمة الصندوق في انجاز البرنامج الرئاسي للنهوض بالأحياء الشعبية المحيطة بالمدن الكبرى، إطلاق سنة 2008 صبغة جديدة تتمثل في مساعدة الفئات الاجتماعية محدودة الدخل على اقتناء مساكن.

---

[1] – توفيق جابر، **التجربة التونسية في مكافحة الفقر**، محاضرة منشورة في نبأنيوز يوم 2010/03/26، على الموقع:(http://www.yemeress.com/nabanews/25287) ، تاريخ الاطلاع: 2017/05/04، الساعة: 22:00. ص: 01.

[2] – نفس المرجع، ونفس الصفحة.

ويتم إعداد ميزانية الصندوق على ضوء ما تقترحه الجهات من مشاريع وبرامج وفق مقاييس موضوعية، وقد تعزز الصندوق خلال الفترة (1997- 2000) بآليات تضامنية جديدة تتمثل في:[1]

- البنك التونسي للتضامن المحدث سنة 1997 والذي اسند إليه تمويل القروض المصغرة حيث تمكن منذ تاريخ بعثه إلى أكتوبر 2009 من إسناد 406494 قرض بقيمة 350.862 مليون دينار؛

- الصندوق الوطني للتشغيل 2121 المحدث سنة 1999، الذي عهد إليه النهوض بتكوين وتشغيل الشباب وقد شمل منذ إحداثه إلى أكتوبر 2009 حوالي 969.154 منتفع.

- إحداث البنك الخيري للأدوية عام 2008 والهدف منه مساعدة الفئات الهشة.

ثالثا: إستراتيجية محاربة الفقر في المغرب

خلال عشرة سنوات كاملة من محاربة الفقر والهشاشة والإقصاء الاجتماعي، كشف المغرب على انجاز يتكون من 38.341 مشروعا لمحاربة الفقر، إلى جانب أكثر من 08 ألاف تكوين ومساهمة في شراء المعدات لصالح 10 ملايين مغربي من الفئات الاجتماعية التي تعاني من العوز وضعف الإمكانيات، ففي حصيلة عامة لعشرة سنوات أعلنت المغرب عن:[2]

- استفادة 13000 فرد من المنظمات غير الحكومية والتعاونيات؛

- إحداث 7400 نشاط اقتصادي صغير الحجم يدر دخلا ماديا رصد له 2.4 مليار درهم مغربي؛

- تخصيص موازنة تقدر بـ 1.7 مليار درهم مغربي استجابة لاحتياجات سكان المناطق النائية؛

- ما بين سنوات (2005- 2015) تم إحداث من خلال مبادرة محاربة الفقر 1215 مسكنا للتلاميذ والطلبة و570 مركزا صحيا إضافة إلى بناء 184 دار للأمومة؛

- في عام 2005 تم إطلاق مبادرة غير مسبوقة في تاريخ المغرب **"المبادرة الوطنية للتنمية البشرية"** والتي تغطي قطاعات مثل الصحة، التعليم، الفلاحة و الصناعة التقليدية ... الخ؛

- تزخر المغرب بشبكات أمان لها جملة من الفروع: نظام التعويض عن حوادث العمل، الضمان الاجتماعي، التغطية الصحية، التعاضد، الاتفاقيات الثنائية والضمان الاجتماعي للأجانب.

بعد عرض استراتيجيات محاربة الفقر وفق مقاربة شبكات الضمان الاجتماعي يتضح أن الدول المغاربية قد خطت خطوات مهمة في هذا الجانب ولعل ثراء صيغ وآليات شبكات الأمان ونسب التغطية خير دليل على ارتقاء هذا الجانب.

---

[1] - نفس المرجع، ونفس الصفحة.

[2] - عادل الزبيري، حصيلة محاربة الفقر في المغرب، مقال منشور ضمن موقع العربية (www.alarabiya.net)، تاريخ الاطلاع: 2017/04/05، الساعة، 10:15، ص: 01.

خلاصة الفصل الثاني

كخلاصة لهذا الفصل يمكننا تقييم تجربة الدول المغاربية (الجزائر، المغرب، تونس) بمراحلها ضمن مسارات الجيلين الأول والثاني وبعد اعتماد مقاربة الحكم الراشد كما يلي:

بعد تطبيق برامج الجيل الأول من الإصلاحات الاقتصادية فقد أفرزت البيانات الإحصائية وبوضوح الارتفاع المستمر لنسب البطالة خصوصا في الجزائر حيث انتقلت من 23% إلى أكثر من 29% سنة 1997 ويعود هذا إلى زيادة النمو الديمغرافي الذي عرفته الجزائر خلال فترة ما قبل التسعينات، كما أوضحت نتائج التقييم في المغرب على إحداث توازنات كلية ومالية على الرغم من أن العديد من الإصلاحات الهيكلية المعلن عنها بقيت تنتظر كالإصلاح البنكي والضريبي وإصلاح المؤسسات العمومية...الخ.

من جهة أخرى يمكن اعتبار التجربة التونسية من أنجح التجـــارب في مجـــال الإصلاحات حيث استطاعت أن تخلق اقتصاد ذو توجه خارجي ليصل النمو إلى 5% خلال فترة ما بعد التصحيح الهيكلي.

في حين أظهرت نتائج الجيل الثاني تطورا ملحوظا على مستوى تحقيق الأهداف والنهوض بالتنمية في دول الدراسة فيمكن القول أن المخططات التنموية التي جاءت بها الدول المغاربية ساهمت في إعادة الانتعاش لهذه الاقتصاديات حيث رصد لها مبالغ ضخمة كان الهدف من ورائها تغطية النقائص المسجلة ومواصلة وتيرة التحسن.

كما اتضح ومن خلال تحليل مؤشرات الحكم الراشد وإسقاط بنود "**إجماع واشنطن الموسع**" على الدول المغاربية أنها عملت على إرساء مبادئ الحكم الراشد وذلك بوضع الآليات الكفيلة لتتماشى أنظمتها مع بنود إجماع واشنطن الموسع إلا أن الواقع الفعلي يسجل نتائج محتشمة لتجربة الحكم الراشد بها، وفي ما يخص الجانب النقدي والمالي حيث أظهرت الدراسة جهود دول المنطقة على تفعيل أسواقها وتحرير رؤوس أموالها بحذر ومكافحة الفساد من خلال القوانين وإنشاء الهيئات الخاصة، كذلك أثبتت الدول المغاربية نيتها في استهداف التضخم عن طريق منح استقلالية لبنوكها المركزية، لكنها تبقى الأخيرة وفي ذيل ترتيب الدول.

وفيما يخص الجانب الاجتماعي فقد أوضحت الدراسة والنتائج أن الدول المغـــاربية بذلت مجهودات معتبرة في سبيل تفعيل شبكات الأمان الاجتماعي والإقلال من الفقر في المجتمعات إلا أنها تبقى غير كافية مقارنة بكثافة سكانها وكبر مجتمعاتها.

الخـــاتـمـــــة

العـــــــامـــــة

تعتبر تجربة دول المغرب العربي في الإصلاحات تجربة فتية فقد شرعت هذه الدول بعد استقلالها في رسم معالم تنميتها والتوجه باقتصادياتها نحو اقتصاد السوق وذلك بمحاكاة النماذج التنموية المطبقة من قبل الدول المتقدمة وهذا عن طريق الاستنجاد بالهيئات المالية الدولية وهو ما فتح الباب واسعا أمام هذه الهيئات وجعلها تفرض على هذه الدول برامج اقتصادية اعتقدت أنها الحل الأمثل لأزماتها.

على غرار برامج الجيل الأول من الإصلاحات والتي لم تكن نتائجها كافية وذلك نتيجة التشخيص الخاطئ والعلاج غير الملائم اتجهت هذه الدول إلى انتهاج إصلاحات جديدة تحمل في طياتها البعد السياسي والحكم الراشد ومحاربة الفساد والفقر إلى جانب ذلك أخذت هذه الإصلاحات على عاتقها ضرورة تطوير الأطر والهياكل المؤسسية، غير أن تلك الإصلاحات ورغم أهميتها ووعي حكومات الدول المغاربية بضرورتها إلا أنها لم تسمح بتحقيق نتائج واضحة

ومن أجل إظهار ذلك تناولت هذه الدراسة تجربة الإصلاحات الاقتصادية في دول المغرب العربي (الجزائر، المغرب، تونس)، محاولين تشخيص لمسارات الإصلاحات الاقتصادية بجيليها الأول والثاني مع التطرق لتجربة الحكم الراشد في هذه الدول من خلال التعرف على آليات الحكم الراشد المطبقة وتحليلها وفق مؤشرات كوفمان الصادرة عن صندوق النقد الدولي خلال الفترة (2000- 2015) قصد معرفة واقع الحكم الراشد ومدى تطبيقه، وصولا لإسقاط بنود إجماع واشنطن الموسع المنادية لتبني الجيل الثاني للإصلاحات الاقتصادية على هذه الدول.

من خلال دراستنا لهذا الموضوع نختبر الفرضيات التي تم صياغتها مسبقا على النحو التالي:

– اختبار الفرضيات:

- **الفرضية الأولى**: صحيحة حيث جاءت إصلاحات الجيل الأول ببرامج تهدف أساسا لتعديل الاختلالات في الاقتصاديات النامية لإيجاد ديناميكية جديدة من أجل تحويل البنية التحتية للاقتصاد وإعادة هيكلته من أجل الإدماج في الاقتصاد العالمي والقيام بإعادة التنظيم الاقتصادي وإيجاد التوازن بواسطة مجموعة من الإجراءات الهيكلية ضمن ميكانزمات اقتصاد السوق وتدنى دور الدولة في الشأن الاقتصادي، إضافة إلى ذلك برامج التثبيت الاقتصادي التي تهدف إلى إعادة التوازن في الاقتصاد الكلي في مدة قصيرة.
- **الفرضية الثانية:** صحيحة فالجيل الثاني من الإصلاحات الاقتصادية بمحاوره الرئيسية الإصلاح المؤسسي والحكم الراشد ومحاربة الفقر جاء ليكمل ويعزز إصلاحات الجيل الأول فهو يأخذ بعين الاعتبار أهمية الجوانب المؤسساتية والاجتماعية التي أهملها الجيل الأول حيث يتوافق الجيل الأول مع الثاني في الدعوة إلى تحرير الأسواق والأسعار ...الخ

- **الفرضية الثالثة:** صحيحة حيث نلاحظ أن الجيل الثاني من الإصلاحات الاقتصادية المندرجة ضمن بنود إجماع واشنطن الموسع، شملت جوانب اقتصادية مثل استهداف التضخم واستقلالية البنوك المركزي وإتباع أنظمة صرف غير وسيطة ومرونة أسواق العمل ... الخ، إضافة الجوانب الاجتماعية المتمثلة محاربة الفقر وتعزيز شبكات الأمان الاجتماعي التي أضحت رافدا من روافد النمو الاقتصادي نظرا للمداخيل والتخصيصات المهمة المتأتية من هذا الجانب ناهيك عن تحقيق السلم الاجتماعي ومحاربة الفقر والبطالة في المجتمعات.
- **الفرضية الرابعة:** صحيحة فنجد أن الحكم الراشد والجيل الثاني من الإصلاحات الاقتصادية يتقطعان على اعتبار الحكم الراشد يندرج ضمن المحاور الرئيسية للجيل الثاني من الإصلاحات الاقتصادية، ويظهر ذلك من خلال الإصلاح الإداري المرتبط بعمل الإدارة العامة ومدى كفاءتها وتعتبر جوهر الرشادة التي تقوم على عنصرين الرشادة الإدارية والوظيف العمومي، و هو ما يقتضى أن تكون الإدارة مستقلة عن السلطة السياسية والمالية، ويكون الموظفين لا يخضعون إلا لواجبات وظيفتهم، ويكون اختيارهم وفقا لمعيار الكفاءة ويتطابق هذا البعد مع البند الأول من بنود إجماع واشنطن الموسع (حوكمة الشركات)، إضافة إلى إصلاح المنظومة التشريعية لتحقيق استقلالية القضاء لدعم المساءلة والشفافية لمكافحة الفساد، أما الجانب الاجتماعي الذي يسعى من خلاله الحكم الراشد إلى حرية التعبير والإعلام ومشاركة المجتمع المدني الذي يساهم في توجيه الرأي العام وخلق الوعي الاجتماعي بضرورة حماية الفئات الهشة من المجتمع والدفاع عن الفئات المحرومة والمهمشة وإدماج الشباب في مسارات التنمية.
- **الفرضية الخامسة:** صحيحة بعد الدراسة اتضح أن دول المغرب العربي في توجهها نحو اقتصاد السوق أقرت جملة من الترتيبات والتنظيمات التي تكفل هذا التحول وبعد تتبع مسار الحكم الراشد في دول المغرب العربي اتضح أنها سعت جاهدة لإرساء آليات الحكم بسن القوانين وغيرها، أما بالنسبة لتطبيق لبنود إجماع واشنطن فتختلف حيثيات التطبيق من دولة إلى أخرى.

– نتائج الدراسة:

– بينت التجربة أن برامج الجيل الأول من الإصلاحات عانت من القصور الشديد يرجع أساسا إلى هذه البرامج في حد ذاتها التي حاولت التعديل في أنظمة اقتصادية عرفت بالتخطيط المركزي ذو التوجه الإداري، مع تميز هذه الأنظمة بغياب الحوافز وانتشار الفساد وكل هذه الصفات لازمت القطاع العام طيلة فترة التجربة مع أنظمة التخطيط وهو ما أفرز صعوبة تحقيق أهداف الإصلاح الاقتصادي.

– جاءت الإصلاحات الاقتصادية للجيل الثاني كمكمل للنقائص التي ظهرت على اقتصاديات الدول التي طبقتها، على الرغم من أهميتها، إلا أنها غير ملائمة وضارة بالنمو على المدى القصير لما صاحبها تكلفة كبيرة للإصلاحات ومحدودية نتائجها وانكماش القطاعات وتدهور الجوانب الاجتماعية بانتشار البطالة والفقر، ولقد

ارتكز الجيل الثاني على عدة محاور شملت بالتركيز على الإصلاح المؤسسي والحماية الاجتماعية التي أهملتها إصلاحات الجيل الأول.

– إن سبب فشل الدول النامية في تحقيق تنمية اقتصادية حقيقة على الرغم من الإمكانات المتاحة والموارد المتاحة والإصلاحات المطبقة هو عدم تماشي هذه الإصلاحات مع الإصلاح المؤسسي فالأسواق الفاعلة وفقا لنورث لا تحتاج أسواق اقتصادية فحسب بل أسواق سياسية أيضا، وهذا ما أدى للدول النامية لتبنى الحكم الراشد على اعتباره محور مكمل للإصلاحات الاقتصادية من الجيل الثاني.

– لم تحدد دول المغرب العربي طبيعة الاختلالات الحقيقية التي تعانيها راحت أغلبها تتبع استراتيجيات تنموية مستوردة تم إعدادها وبلورتها وفقا لمتطلبات وأسس قلما هي تتوفر عليها، ضف إلى ذلك أنها دخلت في ازدواجية أخرى هل تتبنى خيارات الاشتراكية أو الرأسمالية؟ الاهتمام وتطوير القطاع العام أو القطاع الخاص؟ وقد استطاعت القيادة السياسية فرض خيارها دون دراسة كافية لهذا الخيار وبذلك ضاعت بين هذا وذاك والقليل منها وفق في تحقيق مستويات مقبولة من النمو والأقل منها من حقق التنمية.

– من خلال تجربة الإصلاحات الاقتصادية للجيل الأول تبين أن دول المغرب العربي تعرضت إلى ما يسمى بالدولة الهشة بطريقة يتم بواسطتها عرقلة جهود الإصلاحات الاقتصادية حيث نشأت سلطات غير قادرة على اتخاذ قرارات اقتصادية تنسجم مع السلطات، وتضخم السلطات غير الرسمية والتي هي مؤسسات متشابهة الأهداف متعارضة الاختصاصات وكل هذا ينعكس على الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي الضروري للإصلاحات.

– تمكنت دول المغرب العربي من خلال الجيل الثاني للإصلاحات الاقتصادية من تحقيق نتائج إيجابية انعكست على النمو الاقتصادي خاصة خلال العشرية الأخيرة من القرن العشرين، معتمدة على الانفتاح الاقتصادي، فتونس تعتبر كأفضل تجربة في مجال الإصلاح وذلك بالمحافظة على الانفتاح الاقتصادي والتوازنات الاقتصادية والاجتماعية، كما تبين من خلال الدراسة أن النمو في الجزائر لم يستطع احتواء البطالة والفقر، فالنمو في الجزائر يحركه القطاع العمومي ومستفيد من ارتفاع أسعار النفط دون العوامل الأخرى فالاقتصاد الجزائري ليست له القدرة على التوظيف وقليل الاستيعاب على الرغم من عودة النمو، إلا أن القطاعات الاقتصادية عرفت الانكماش في الوقت الذي يتحول فيه الاقتصاد المغربي والتونسي إلى اقتصاد إنتاجي متنوع.

– من خلال الدراسة تضح أن دول المغرب العربي حاولت تجسيد آليات الحكم الرشد، ففي حالة الجزائر تبين محدودية في حرية التعبير والإعلام والمشاركة السياسية ويرجع ذلك لفرض حالة الطوارئ في البلاد من سنة 1992، والتذبذب السياسي لما عرفته الدولة من زعزعة لاستقرارها خلال العشرية السوداء، وعدم استقلالية القضاء وتأثره بالحكومة وعدم التزامها بتطبيق جميع القوانين المشرعة وانتشار واستفحال الفساد بصورة مطردة فيها، أما في حالة المغرب الذي عمل على دسترة الحكامة الجيدة في دستور 2011، إلا أن مؤشرات الحكم الراشد بالمغرب عكست وضح متحسن في الاستقرار السياسي وغياب العنف مقارنة بالجزائر، وأوضاع ضعيفة لمكافحة الفساد بسبب

انتشار ظاهرة الرشوة والمحسوبية للحصول على الخدمات العمومية، أما في حالة تونس فعرفت أوضاع لا بأس بها مقارنة بالجزائر والمغرب بالأخص في مكافحة الفساد وهذا لما أفرزته ثورة 14 جانفي 2011.

– من خلال الدراسة لا يوجد أي دولة من دول المغرب العربي تتمتع بحكم راشد متطور أي تصنيف ممتاز، حيث حصلت الدول المغاربية على تصنيف ضعيف لتبقى الجزائر في ذيل الترتيب بالنسبة للدول المغاربية.

– من خلال إسقاط بنود إجماع واشنطن الموسع على دول المغرب العربي تبين ما يلي:

- تتميز الدول المغاربية بعدم مرونة أسواق عملها وهذا بسبب الارتفاع في معدلات البطالة، على الرغم من جهود التوظيف حيث سجلت المغرب جهودا أكثر من مثيلاتها في الجزائر وتونس إذ تبدو متقاربة إلى حد كبير.
- حاولت دول المغرب العربي إتباع سياسة فتح رأس المال بحذر إلا أنها بوتيرة متباطئة لا ترقى للمتطلبات الخارجية.
- على الرغم من ترسانة القوانين والتنظيمات في مجال مكافحة الفساد لم تستطع دول المغرب العربي تحقيق نتائج حقيقية تعكس إرادة الشعوب في بناء أنظمة ديمقراطية فعالة تعطي مساحة للمساءلة والشفافية وتحد من انتشار هذه الظاهرة.
- لا تزال البنوك المركزية في دول المغرب العربي لا تتمتع بالاستقلالية الكافية لبلوغ أهداف السياسة النقدية.
- إن أغلب الشروط العامة لاستهداف التضخم في الجزائر غير محققة مما يجعل السلطة النقدية غير قادرة على اعتماد هذه السياسة في المدى القريب، و تبين أن كل من تونس والمغرب لا يمكنهما البدء بالعمل بنظام استهداف التضخم إلا بعد فترة انتقالية.
- أبدت دول المغرب العربي تجاوبا وضحا مع تعليمات صندوق النقد الدولي بالابتعاد عن انتهاج سياسة سعر الصرف الوسيطة والاتجاه نحو تحرير العملة وانتهاج سياسة سعر الصرف المرن.
- شرعت دول المغرب العربي ومنذ بداية إصلاحات الجيل الأول إلى الالتزام بضوابط المنظمة العالمية للتجارة التي تنادي لتحرير الأسواق وتعديل القوانين والتشريعات وفق القوانين والضوابط الدولية ففي تونس تم التحرير التدريجي لسياسة التجارة الخارجية منذ 1987، أما المغرب فكان ذلك منذ سنة 1983، في حين تأخرت الجزائر في تحرير تجارتها الخارجية متدرجة في مراحل التحرير المقيد فالتحرير الجزئي وصولا إلى التحرير التام سنة 1994.
- عملت دول المغرب العربي على تكييف أنظمتها المحاسبية بما يتماشى والمعايير الدولية فقد اعتمدت كلا من المغرب والجزائر معايير المحاسبة الدولية خلال سنتي 2008 و2010 على التوالي، أما تونس فقد اختارت وضع معايير خاصة بها على أساس المعايير المحاسبية الدولية بدلا من اعتمادها المعايير بالكامل وهذا ما يمنعها من تحسين معاييرها في نفس السرعة التي يتم بها تغيير المعايير الدولية.

- بعد عرض استراتيجيات محاربة الفقر وفق مقاربة شبكات الأمان الاجتماعي يتضح أن الدول المغاربية قد خطت خطوات مهمة في هذا الجانب ولعل ثراء صيغ وآليات شبكات الأمان ونسب التغطية خير دليل على ارتقاء هذا الجانب.

– التوصيات والاقتراحات:

– متابعة الإصلاح الاقتصادي وخصوصا التركيز على الإصلاح المؤسسي لما له من أهمية في تحقيق التنمية الاقتصادية.

– ضرورة تفعيل مؤسسات القطاع الصناعي وتخصيص الأموال اللازمة لتطوير وتأهيل الاقتصاد وجعله قادرا على المنافسة بدلا من ضخ مبالغ كبيرة في استثمارات عمومية ليست منتجة.

– العمل على زيادة استقلالية البنوك المركزية وتطوير الآليات في مجال الرقابة على البنوك .

– إصلاح قطاع العدالة والقضاء بما يكفل تكريس المساواة وعدم التمييز.

– يجب على الجزائر أن لا تنظر للمنظمة العالمية للتجارة نظرة تشاؤم أو حتى نظرة تفاؤل المبالغ فيه بل عليها أن تنظر نظرة فاحصة ودقيقة وأن تتخذ خطوات فعالة للتأهيل اقتصادها بتوجيه برامج التنمية نحو قطاع الخدمات والإنتاج الصناعي بدلا من الاعتماد على العائدات النفطية.

– الاستغلال الرشيد للثروات المتاحة وإيجاد المناخ الملائم للاستثمار محليا ودوليا.

– توفير البيئة الصالحة لنشأة الشباب المغاربي وتأهيله و توفير فرص العمل المناسبة له.

– إيجاد تخطيط سليم للموارد البشرية.

– إعطاء المناطق الريفية الأولية عند إعداد البرامج التنموية والصحية والتعليمية.

– ترتيب الأوضاع الاقتصادية والمؤسسية وإيجاد تكتل مغاربي قوي.

– ضرورة وجود إرادة سياسية فاعلة لتحقيق آليات الحكم الراشد بما ينعكس على تفعيل وتعميق الإصلاحات الاقتصادية.

– تفعيل القوانين الخاصة بمكافحة الفساد.

– تكثيف البرامج التكوينية وتدريب الكفاءات من أجل التماشي الحسن مع الرموز والمعايير المالية الدولية.

– تطبيق مبادئ ومتطلبات الحاكمية في كافة المؤسسات بالدول العربية، العامة والخاصة .

– اعتماد أنظمة الجودة الشاملة في كافة المؤسسات بالدول العربية، العامة والخاصة .

– إنشاء أجهزة رقابية متخصصة للمُسألة والمحاسبة ذات استقلالية مالية وإدارية، وبصلاحيات قانونية.

– الالتزام بمعايير الإفصاح والشفافية في كافة المؤسسات بالدول العربية ، العامة والخاصة .

– أفــاق الدراســة:

بالرغم من محاولتنا للإلمام بكل جوانب الموضوع إلا أن مجال الإصلاحات الاقتصادية يبقى واسع جدا وقابل للبحث من عديد الزوايــا والجوانب، كما أننـــا ندرك أن هنــاك عديد النقاط التي لم نتمكن من الإلمام والتفصيل في طرحها من شأنها أن تكون انطلاقة لبحوث أخرى مثل:

- الإصلاح المؤسسي كمدخل للنمو الاقتصادي من خلال توضيح العلاقة بين الإصلاح المؤسسي والنمو الاقتصادي.
- إصلاح النظام المالي في دول المغرب العربي.
- الإصلاح الإداري كضرورة لتفعيل الإصلاحات الاقتصادية في دول المغرب العربي.
- أثر تطبيق آليات الحكم الراشد على التنمية الاقتصادية.
- دور أجهزة الرقابة المتخصصة في تفعيل معايير الحكم الراشد في الدول العربية.
- إجماع واشنطن الموسع بين النظرية والتطبيق دراسة حالة في بعض الدول العربية.

قائمة المصادر

والمراجع

قائمة المصادر والمراجع

– المراجـع باللغـة العربيـــة

أولا: الكتب:

1- إبراهيم العيسوي، **التنمية في عالم متغير**، دار الشروق، القاهرة، 2001.

2- حكيم بن حمودة، **الأزمة الاقتصادية ونقد السياسة في تونس**، مركز البحوث العربية والإفريقية، القاهرة، مصر، 1998.

3- رواء زكي يونس الطويل، **التنمية المستدامة والأمن الاقتصادي في ظل الديمقراطية وحقوق الإنسان**، دار زهران للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2010.

4- زكي رمزي، **الاقتصاد العربي تحت الحصار**، دار دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1989.

5- سمير التنير، **الفقر والفساد في العالم العربي**، دار الساقي، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، 2009.

6- سميرة إبراهيم أيوب، **صندوق النقد الدولي وقضية الإصلاح الاقتصادي والمالي دراسة تحليلية تقييمية**، مركز الإسكندرية للكتاب، مصر، 2006.

7- عبد العزيز غوردو، **الحكامة الجيدة في النظام الدستوري المغربي**، إصدارات إي-كتب، الطبعة الأولى، لندن، نوفمبر 2015.

8- عبد المجيد قدي، **المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية (دراسة تحليلية تقييمية)**، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.

9- على عبد الوهاب نجا، **مشكلة البطالة وأثر برنامج الإصلاح الاقتصادي عليها (دراسة تحليلية– تطبيقية)**، الدار الجامعية، 2005.

10- مجدي محمود شهاب، **الاتجاهات الدولية لمواجهة أزمة الديون الخارجية بالتطبيق على بعض البلدان العربية**، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، مصر، 1998.

11- محسن أحمد الخضيري، **حوكمة الشركات**، مجموعة النيل العربية، مصر، الطبعة الأولى، 2005.

12- محمد الصيرفي، **الفساد بين الإصلاح والتطوير الإداري**، مؤسسة حورس الدولية، الطبعة الأولى، الإسكندرية، مصر، 2009.

13- مدني بن شهرة، **الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل (التجربة الجزائرية)**، دار حامد للنشر والتوزيع، ط1، 2009.

14- مدني بن شهرة، **سياسة الإصلاح الاقتصادي في الجزائر و المؤسسات المالية الدولية**، دار هومة، الجزائر، 2008.

15- نزيه عبد المقصود محمد مبروك، **الفساد الاقتصادي (أسبابه– أشكاله– آثاره– آليات مكافحته)**، دار الفكر الجامعي، الطبعة الأولى، الإسكندرية، مصر، 2013.

ثانيا: الرسائل والأطروحات الجامعية:

1- الدين سمير علام، **العلاقة بين تطبيق حوكمة الشركات وأدائها المالي**، (مذكرة ماجستير في إدارة الأعمال، كلية التجارة، القاهرة، مصر، 2008).

2- إيمان زوين، **دور الجيل الثاني من الإصلاحات الاقتصادية في تحقيق التنمية (دراسة حالة الجزائر)**، (مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع التحليل والاستشراف الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، 2010/ 2011).

3- باديس بوسعيود، **مأسسة مكافحة الفساد في الجزائر (1999- 2012)**، (مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، تخصص التنظيم والسياسات العامة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، الجزائر، 2015).

4- بلقاسم أمحمد، **نوعية المؤسسات وجاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر**، (أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة وهران، 2012- 2013).

5- بختة سعيدي، **أثر دور الدولة على برامج الإصلاح الاقتصادي في الجزائر للفترة (1990- 2009)**، (أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2013/2012).

6- بشرى براهمية، **الحكم الراشد ومكافحة الفساد الإداري (دراسة حالة الجزائر)**، (مذكرة ماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص السياسة العامة والإدارة المحلية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2012- 2013).

7- جميلة وجدي، **السياسة النقدية وسياسة استهداف التضخم دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة (1990- 2014)**، (مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد قياسي وبنكي ومالي، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2016/2015).

8- حمزة بن حافظ، **دور الإصلاحات الاقتصادية في تفعيل الاستثمار الأجنبي المباشر دراسة حالة الجزائر (1998- 2008)**، (مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع تمويل دولي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، مدرسة الدكتوراه تسيير ومانجمنت، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، 2010/ 2011).

9- حنان بقاط، **نمذجة قياسية لظاهرة البطالة في الجزائر في ظل الإصلاحات الاقتصادية منذ 1994**، (مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد تطبيقي، كلية العلوم الاقتصادية و التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2007/2006).

10- رشيد هولي، **مدى فعالية الأسواق المالية المغاربية في تنفيذ برنامج الخصخصة دراسة حالة (تونس– الجزائر– المغرب)**، (مذكرة ماجستير في علوم التسيير، فرع إدارة مالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2011/2010).

11- زكريا دمدوم، **الإصلاحات الاقتصادية في دول المغرب العربي (الجزائر، تونس، المغرب)**، (أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، فرع تحليل اقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2015/2014).

12- زكريا مسعودي، **واقع سياسة التشغيل من خلال الإصلاحات الاقتصادية بالجزائر خلال الفترة (1990- 2010)**، (مذكرة ماجستير في علوم التسيير، تخصص محاسبة ونظم المعلومات، مدرسة الدكتوراه اقتصاد تطبيقي وإدارة منظمات، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية والتسيير، معهد علوم التسيير، المركز الجامعي بالوادي، الجزائر، 2012/2011).

13- سارة بوسعيود، **دور إستراتيجية مكافحة الفساد الاقتصادي في تحقيق التنمية المستدامة (دراسة مقارنة بين ماليزيا و الجزائر)**، (مذكرة ماجستير في علوم التسيير، تخصص الاقتصاد الدولي والتنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2012- 2013).

14- سامي محمود أحمد البحيري، **مداخل الإصلاح الإداري (التطوير التنظيمي والتدريب وتقييم الأداء)**، (مذكرة ماجستير، الأكاديمية العربية البريطانية للتعليم العالي، لندن، المملكة المتحدة، 2011).

15- سايح بوزيد، **دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية المستدامة بالدول العربية حالة الجزائر**، (أطروحة دكتوراه تخصص اقتصاد التنمية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2013/2012).

16- شهيناز ورشاني، **الحكم الراشد ومتطلبات إصلاح الإدارة المحلية في الجزائر**، (مذكرة ماستر في العلوم السياسية، تخصص سياسة عامة وإدارة محلية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2014- 2015).

17- عبد الباقي روابح، **المديونية الخارجية والإصلاحات الاقتصادية في الجزائر**، (أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة العقيد الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2006/2005).

18- عبد الحق حملاوي، **الآليات السياسية لتحقيق التنمية الاقتصادية في الدول العربية من منظور الحكم الراشد تجربة الجزائر (1999- 2007)**، (مذكرة ماستر تخصص السياسة العامة والإدارة المحلية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2013/2012).

19- عبد اللطيف بن نعوم، **دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية الاقتصادية المحلية دراسة حالة الجزائر**، (مذكرة ماجستير، تخصص اقتصاد التنمية الجهوية، جامعة مصطفى إسطمبولي، معسكر، الجزائر، 2016/2015).

20- عبد العزيز طيبة، **سياسة استهداف التضخم كأسلوب حديث للسياسة النقدية دراسة حالة الجزائر (1994-2003)**،(مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر،2005).

21- عبد القادر صافي، **سياسات الخوصصة في ظل الإصلاحات الاقتصادية عوامل فشل ونجاح سياسة الخوصصة في الجزائر**، (أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2006/ 2007).

22- علي حبيش، **أثر الفساد المالي على الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر**، (أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2014/2013).

23- فريد عوينات، **دراسة النظام المالي المحاسبي الجديد ومتطلبات نجاحه في بيئة المحاسبة الجزائرية**، (مذكرة ماجستير في علوم التسيير، تخصص محاسبة ونظم المعلومات، مدرسة الدكتوراه اقتصاد تطبيقي وإدارة منظمات، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية والتسيير، معهد علوم التسيير، المركز الجامعي بالوادي، الجزائر، 2011/2010).

24- محمد أحمد سيد أحمد الحاج، **الإصلاح بين النظرية والتطبيق دراسة حالة وزارة العمل والخدمة العامة وتنمية الموارد البشرية**، (مذكرة ماجستير في الإدارة العامة، كلية الدراسات العليا، جامعة الخرطوم، السودان، 2006).

25- محمد أدريوش دحماني، **إشكالية التشغيل في الجزائر محاولة تحليل**، (أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، فرع اقتصاد التنمية، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2012/ 2013).

26- محمد الشريف المنصوري، **إمكانية اندماج اقتصاديات بلدان المغرب العربي في النظام العالمي الجديد للتجارة**، (أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2009).

27- مراد رحال، **التنمية المستدامة في دول المغرب العربي خلال الفترة (2000- 2010)**، (مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع تحليل اقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2011/ 2012).

28- مروة عاطف أبو عودة، **أثر مؤشرات الحكم الرشيد والفساد على العوائد الضريبية (دراسة قياسية لحالة فلسطين للفترة 1996- 2013)**، (مذكرة ماجستير في اقتصاديات التنمية، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية بغزة، فلسطين، 2015).

29- مصعب عرباوي، **واقع الحكم الراشد في الدول العربية (دراسة تحليلية في المؤشرات السياسية والاقتصادية حالة الجزائر 2000– 2014)**، (مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، تخصص الأنظمة السياسية المقارنة والحوكمة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2014– 2015).

30- مريم غريبي، **آثار سياسات تحرير التجارة الدولية على تحقيق الأمن الغذائي المستدام في الدول النامية دراسة تحليلية مقارنة لآثار التحرير على الأمن الغذائي المستدام في الاقتصاديات المغاربية**، (مذكرة

ماجستير في العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، تخصص اقتصاد دولي والتنمية المستدامة، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2014/2013).

31- نجيب بن حمودة، **البطالة ومحدداتها في دول المغرب العربي دراسة قياسية تحليلية (1989- 2012)**، (مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد قياسي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2014/ 2015).

32- يمينة درقال، **دراسة تقلبات أسعار الصرف في المدى القصير اختبار فرضية التعديل الزائد في دول المغرب العربي**، (مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2011/2010).

ثالثا: الدوريات والمجلات:

01- أبو العطاء نرمين، **حوكمة الشركات سبيل التقدم مع إلقاء الضوء على التجربة المصرية**، مجلة الإصلاح الاقتصادي، العدد 08، القاهرة، 2008.

02- أحمد الكواز، **أهم مقومات إستراتيجية التنمية للقرن الحادي والعشرين**، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، المعهد العربي للتخطيط، العدد الأول، الكويت.

03- أحمد الكواز، **إخفاق آلية الأسواق وتدخل الدولة**، جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، العدد 69، 2008.

04- أحمد الكواز، **طبيعة الجدل حول السياسات الاقتصادية وترتيب أولويات الإصلاحات**، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، المعهد العربي للتخطيط، العدد الأول، الكويت، 2012.

05- أحمد مفيد، **من أجل حكامة محلية جيدة (تقرير عن الدورات التكوينية لفائدة المنتخبين والمنتخبات)**، السفارة البريطانية بالرباط وترانسبرانسي المغرب، المغرب، مارس 2017.

06- أوليه هافريليش وجون أودلينج، **الاقتصاد السياسي للمرحلة الانتقالية**، مجلة التمويل والتنمية، واشنطن، جوان 2000.

07- أمين حواس، فاطمة الزهراء زرواط، **المؤسسات والنمو**، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد 13، جامعة تيارت، الجزائر، 2015.

08- إبراهيم العيسوي، **نموذج التنمية المستقلة البديل لتوافق واشنطن وإمكانية تطبيقه في زمن العولمة**، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، المعهد العربي للتخطيط، العدد الأول، الكويت، 2001.

09- إيمان عبد الكاضم جبار، سحر عباس، **تحليل سياسات التكيف الهيكلي في بلدان عربية مختارة (مصر، المغرب)**، مجلة القرى للعلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة كربلاء، العرق، 2008.

10- جميل حميد، جمال داود، **الإصلاح في الدول النامية بين التوجهات الذاتية ووصفات صندوق النقد والبنك الدوليين (1970-1990)**، مجلة الإدارة و الاقتصاد، العدد 32، الجامعة المستنصرية، 2000.

11- حنان عبد الخضر هاشم، مها علاوي راضي، **سبل مواجهة الفقر وأثرها في تعزيز التنمية المستدامة في العراق**، مجلة الفري للعلوم الاقتصادية والإدارية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الكوفة، العراق، السنة الثامنة، العدد 25.

12- خيرة بن عبد العزيز، **دور الحكم الراشد في مكافحة الفساد الإداري وتحقيق متطلبات الترشيد الإداري**، مجلة الفكر، العدد الثامن، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر.

13- رجاء عزيز بندر، **استهداف التضخم دراسة لتجارب بلدان نامية في السياسة النقدية**، البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، قسم الاقتصاد الكلي والسياسة النقدية، العراق.

14- سعدون بكبوس، **الاقتصاديات المغاربية في ظل التحول الاقتصادي العالمي حالة تونس والجزائر**، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، كلية العلوم الاقتصادية، بدون رقم عدد، بدون طبعة، جامعة الجزائر، الجزائر.

15- سمية كبير، **أداء التجارة الخارجية العربية والبينية (2000- 2004)**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 05، جامعة الشلف، الجزائر، 2008.

16- شهرزاد زغيب، ليلى عيساوي، **أفاق انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة**، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 01،جامعة بسكرة، الجزائر، 2003.

17- عاشور كتوش، **متطلبات تطبيق النظام المحاسبي الموحد (IAS/IFRS) في الجزائر**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 06.

18- عبد الحميد مرغيت، **أزمات العملة ودور العملة ودور أنظمة الصرف الوسيطة في حدوثها**، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد الصديق يحي، جيجل، الجزائر.

19- على عبد القادر علي، **مؤشرات قياس الفساد الإداري**، جسر التنمية، سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الدول العربية، المعهد العربي للتخطيط، العدد 70، فيفري 2008.

20- عماد الإمام، **المؤسسات و التنمية**، جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، العدد 42، 2005.

21- عمر طهاري، وآخرون، **إصلاحات القطاع المالي وآفاق الدمج المالي في بلدان المغرب**، ورقة عمل صادرة عن صندوق النقد الدولي، ماي 2007.

22- فوزي سماعيلي، **تدفقات رؤوس الأموال وترتيبات أسعار الصرف بالأسواق الناشئة والاقتصاديات الانتقالية البدائل الممكنة لنشوء الاقتصاد الجزائري**، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد الخامس، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، الجزائر، جوان 2009.

23- ليلى بن عيسى، **الحكم الراشد أحد مقومات التسيير العمومي الجديد**، أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 14، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، ديسمبر 2013.

24- مبارك بوعشة، الأخضر ديلمي، **الأقلمة في جنوب شرق آسيا في إطار نموذج الإوز الطائر**، مجلة العلوم الإنسانية، العدد العاشر، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، نوفمبر 2006.

25- محمد مسعي، **سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر وأثرها على النمو**، مجلة الباحث، العدد 10، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2012.

26- مغنية موسوس ، **أثر التجارة الخارجية على معدل التغطية في الفترة 2000- 2013 (دراسة حالة مقارنة بين الجزائر ومصر)**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 11.

27- نبيل حمادي، **أثر تبني المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر لميثاق الحكم الراشد على جودة المراجعة المالية دراسة ميدانية**، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 11، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر ، جوان 2012.

رابعا: التقارير والقوانين والمراسيم والقرارات:

01- التقرير العالمي للتنمية البشرية لسنة 2008/2007.

02- التقرير السنوي للتنمية البشرية، الجزائر 2007/2006.

03- التقرير العربي الموحد لسنوات 1983، 1984، 1987، 1994، 1996، 2003.

04- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد رقم 07، بتاريخ 1995/02/15.

05- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد رقم 93، بتاريخ 1998/12/13.

06- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد رقم 79، بتاريخ 2000/03/23.

07- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد رقم 12، بتاريخ 2003/02/12.

08- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد رقم 37، بتاريخ 2003/06/15.

09- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد رقم 11، بتاريخ 2005/02/09.

10- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد رقم 14، بتاريخ 2006/03/08.

11- الجمهورية التونسية، وزارة التنمية و التعاون الدولي، المخطط الحادي عشر للتنمية 2011، المجلد الأول، 2006.

12- الجمهورية التونسية، وزارة التنمية و التعاون الدولي، المخطط الحادي عشر للتنمية (2007- 2011)، المجلد الثالث، جويلية 2007.

13- الجمهورية التونسية، وزارة التنمية والتعاون الدولي، المخطط الثاني عشر (2001- 2014)، المجلد الأول، 2009.

14- الديوان الوطني للإحصائيات، **الجزائر بالأرقام**، رقم 39، مديرية المنشورات والنشر والتوثيق والطبع، الجزائر، 2009.

15- المرسوم رقم 80- 53 المؤرخ في 04 مارس 1980 المتعلق بإنشاء المفتشية العامة للمالية وتحديد قانونها الأساسي، الجزائر.

16- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، **مشروع التقرير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي (2001 – 2004)**، الجزائر.

17- الميزانية الاقتصادية التونسية لسنة 2005.
18- بنك الجزائر، التقرير السنوي 2009، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، أكتوبر 2008.
19- بنك الجزائر، التقرير السنوي 2013، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، أكتوبر 2013.
20- بنك الجزائر، التقرير السنوي 2015، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، نوفمبر 2015.
21- تقارير البنك المركزي الجزائري لسنوات (1990، 1991، 1992، 1993)، والديوان الوطني للإحصاء.
22- تقرير صندوق النقد الدولي، **مكافحة الفساد مطلب أساسي لتحقيق النمو والاستقرار الاقتصادي الكلي**، نشرة الصندوق الالكترونية، 11 ماي 2016
23- ظهير رقم 298- 01-01 بتاريخ 09 ديسمبر 2001، الجريدة الرسمية المغربية، عدد 4966، بتاريخ 03 جانفي 2002.
24- قانون عدد 35 المؤرخ في 2016/04/25، المتعلق بالنظام الأساسي للبنك المركزي التونسي.
مجلة المالية لوزارة الاقتصاد والمالية، العدد 15، المملكة المغربية، يوليو 2011.

خامسا: المؤتمرات والملتقيات والندوات:

01- أحمد الورفلي، **مقاومة الفساد في تونس قبل 14 جانفي 2011 وبعده**، مداخلة ضمن الندوة العلمية حول: المشاركة المجتمعية في مكافحة الفساد وآفاق تطويرها في العالم العربي، أيام 19- 21 ديسمبر 2011، فأس، المغرب.

02- أحمد نصير، يونس زين، **رؤية اقتصادية تنموية للمخطط الزرق للنهوض بالسياحة في المملكة المغربية أفاق 2020**، (مداخلة في الملتقى العلمي الدولي حول الصناعة السياحية في الجزائر بين الواقع والمأمول نحو الاستفادة من التجارب الدولية الرائدة، يومي 09 و10 نوفمبر 2016، جامعة محمد الصديق بن يحي، جيجل، الجزائر).

03- الطيب لوح، **الملتقى التقني حول إصلاح الضمان الاجتماعي**، وزارة العمل والتشغيل والضمان، يوم 2010/10/26، الجزائر العاصمة، الجزائر.

04- سارة بركات ، **الحوكمة الجيدة ومحاربة الفساد والرشوة شروط أساسية لتحقيق التنمية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا**، مداخلة في الملتقى الوطني حول: حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، جامعة محمد خيضر، بسكرة، يومي 06- 07 ماي 2012.

05- عبد الرحمان تومي، سعيدة تلخوخ، مداخلة بعنوان: **أثر برامج التنمية على التشغيل في الجزائر خلال الفترة (2001- 2014)**، ملتقى الوطني الثالث حول: سياسات التشغيل في إطار برامج التنمية والإنعاش الاقتصادي في الجزائر (2001-2014)، جامعة آكلي محمد اولحاج البويرة، يومي 02-03 ديسمبر 2014، الجزائر.

06- عبد القادر يختار، عبد الرحمان عبد القادر، **دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية الاقتصادية**، مداخلة مقدمة في إطار المؤتمر العالمي الثامن للاقتصاد والتمويل الإسلامي، تحت عنوان: النمو المستدام و التنمية الاقتصادية الشاملة من المنظور الإسلامي، الدوحة، قطر، من 19 إلى 21 ديسمبر 2011.

07- عبد الكريم صادق، **ندوة إعادة تدوير الأصول العربية المستثمرة في الخارج للمنطقة العربية (الواقع الراهن والإمكانيات المتاحة)**، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 1999.

08- عبد اللطيف الجواهري، **تجربة بنك المغرب في مجال تعزيز الولوج إلى الخدمات المالية (الشمول المالي)**، ورقة مقدمة في اجتماع الدورة 36 لمجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، الكويت، 01 أكتوبر 2012.

09- عبد المجيد عبد الحفيظ سليمان، **الحكم الصالح أو الحكم الجيد**، ورقة عمل مقدمة في الملتقى العربي الثاني " الإدارة الرشيدة خيار للإصلاح الإداري والمالي"، القاهرة، مصر، ماي 2008.

10- محمد راتول، **تحولات الدينار الجزائري وإشكالية التخفيضات المتتالية وفق نظرية أسلوب المرونات**، ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية واقع وتحديات، الشلف، الجزائر، يومي 14 و15 ديسمبر 2004.

11- محمد محمود العجلوني، **أثر الحكم الرشيد على التنمية الاقتصادية المستدامة في الدول العربية**، ورقة مقدمة ضمن المؤتمر العالمي التاسع للاقتصاد والتمويل الإسلامي حول النمو والعدالة والاستقرار من منظور إسلامي، تركيا، من 09 إلى 11 سبتمبر، 2013.

12- **ملائمة التشريعات الوطنية لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد فحص للمطابقة**، نشرية عن الجمعية المغربية لمحاربة الرشوة، المغرب، 2010.

13- ناجية صالحي، فتيحة مخناش، **أثر برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي والبرنامج التكميلي لدعم النمو وبرنامج التنمية الخماسي على النمو الاقتصادي (2001- 2014) آفاق النمو الاقتصادي الفعلي والمستديم**، (مداخلة في أبحاث المؤتمر الدولي: تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة (2001- 2014)، يومي 11و 12 مارس 2013، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية، جامعة سطيف، الجزائر).

14- وفاء رايس، ليلي بن عيسى، **الحكم الراشد كآلية لمعالجة الفساد في الإدارة العمومية الجزائرية**، (الملتقى العلمي الدولي حول آليات حوكمة الشركات ومتطلبات تحقيق التنمية المستدامة، ورقلة، الجزائر، يومي 25، 26 نوفمبر 2013).

سادسا: المواقع الالكترونية:

01- البرنامج التكميلي لدعم النمو، بوابة الوزير الأول، على الموقع:
(www.premier-ministere.you.dz/avabe/media/pdf/textere/Essentiels/progpilar/progcroissance.pdf).
02- البوابة الوطنية، المملكة المغربية، على الموقع: (http://www.maroc.ma).
03- المملكة المغربية، وزارة الاقتصاد و المالية، على الموقع: (http://www.Finances.gov.ma).
04- المملكة المغربية، وزارة السياحة والنقل الجوي والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي رؤية 2015، على الموقع: (http://www.Finances.gov.mog).
05- المملكة المغربية،وزارة التجارة والصناعة والتكنولوجيا الحديثة،على الموقع: (www.maroc-ma/content/).
06- الميثاق الوطني للإقلاع الصناعي أفق 2015، على الموقع: (www.maroc/ma/ar/content/2015/).
07- بنك المغرب، التقرير السنوي سنة 1997، على الموقع:
(http://www.bkam.ma/wps/wcm/connect/resources/file/eb3d1645455d768/DERI-RAPPORT%20ANNUEL%20ARABEVF.pdf?MOD=AJPERES&attachment=true).
08- بنك المغرب، التقرير السنوي سنة 1995، على الموقع:
(http://www.bkam.ma/wps/wcm/connect/resources/file/eb3d1645455d768/DERI-RAPPORT%20ANNUEL%20ARABEVF.pdf?MOD=AJPERES&attachment=true).
09- توفيق جابر، **التجربة التونسية في مكافحة الفقر**، محاضرة منشورة في نيأنيوز يوم 2010/03/26، على الموقع:(http://www.yemeress.com/nabanews/25287).
10- **"تونس تضمن دستورها الجديد هيئة لمكافحة الفساد"**، مقالة من إعداد فريق المشروع الإقليمي لمكافحة الفساد وتعزيز النزاهة في البلدان العربية التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي يوم: 2014/01/31، على الموقع:
(http://www.undp-aciac.org/publications/ac/Newspiece/Finaltranlation%20Tunisia%new%20constitution.pdf).
11- خطة تحرير سعر الصرف الدرهم المغربي، مقال منشور في مجلة أمناي، على الموقع: (www.amnaymag.com).
12- صندوق النقد العربي، التطورات النقدية والمصرفية والتطورات في أسواق المال في الدول العربية، الفصل السابع، على الموقع: (www.amf.org.ae).
13- عادل الزبيري، حصيلة محاربة الفقر في المغرب، مقال منشور ضمن موقع العربية (www.alarabiya.net).
14- عبد السلام مخلوفي، **أزمة المديونية ولجوء الجزائر إلى صندوق النقد الدولي**، مكتبة الاقتصاد العام، المركز الجامعي بشار، الجزائر، على الموقع ،(www.Book.mes.biz).

15- على عبد القادر على، **الفقر: مؤشرات القياس والسياسات**، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، على الموقع (http://www.arab-api.org).

16- مؤشر مدركات الفساد العالمي لعام 2016، على الموقع: (www.sasapost.c).

17- وزارة التنمية والتعاون الدولي لتونس (www.mdci.gov.tn/index.php/10/8/2014ar).

18- يونس بلفلاح، **تحدي الفساد في السياسة التنموية بالمملكة المغربية**، صادرة عن مركز المشروعات الدولية الخاصة بمحاربة الفساد (cipe)، على الموقع: (https://www.cipe-arabia.org/files/pdf/Corruption/Corruption_Challenges_in_Morocco.pdf).

– المراجع باللغة الأجنبية:

- Books:

01- Azeddine ABDENNOUR, **REFORME ADMINISTRATIVE ET GOUVERNANCE EN ALGERIE : DEFIS ET OPTIONS POTIONS PRIORITAIRES**, expert nationa , NAPLES, 17- 20 May 2004.

02- Abdeladim (Leila) Les privatisations d'entreprises publiques dans les pays du Maghreb arabe (Maroc-Tunisie-Algerie) Edition internationales, paris, 1998.

- Articles :

01- John Williamson, un train de réformes, consensus de Washington: un bref et quelques suggestions, Finances & développement, septembre 2003.

02- E.berr, F.combarnous, le suvi de Consensus de Washington, économie appliqué, tome LVIII, n°2, 2005.

- Report, Laws, Decrees and Orders:

01- Daniel KAUFMANN ; Aart KAAAY ; Massimo MASTRUZZI, Governance Matters VIII: Aggregate and Individual Governance Indicators 1996- 2008, Policy Research Working Paper 4978, The World Bank, Washington, June 2009, p (80 -97), (visit: www.govindicators.org).

02- Daniel KAUFMANN ; Aart KAAAY ; Massimo MASTRUZZI, Governance Matters VIII: Aggregate and Individual Governance Indicators 1996- 2015, Policy Research Working Paper 5430, The World Bank, Washington, sept 2016, (visit: www.govindicators.org).

03- conseil national economique et social cooperation avec le programme des nations unies pour le développement, rapport national sur le développement humain, Alger , 2006.

- Web sites:

01- Dani Rodrik, Growth strategoes, august 2004. (http://ksghome.harvard.edu/~drodrik/publications.html).

02- World Bank Doing Business Project (http://www.doingbusiness.org/).